سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 742 – الأحد 10 أيار/ مايو 2026 – السنة الخامسة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

سوريا تتحضر لغلة وفيرة من القمح

14

قواعد أجنبية
تدير التوازنات في سوريا

جنود أتراك برفقة عربة تركية في مدينة رأس العين شمالي الحسكة – 8 أيلول 2019 (رويترز)

ملف خاص

أخبار سوريا 02

الحوار السوري الأوروبي..
نحو التطبيع أم جس نبض؟

أخبار سوريا 03

"الردع الأردني" في سوريا..
من الحدود إلى العمق

شؤون محلية 04

"حماية المستهلك"
تشتكي تعطيل دورها
الرقابي

شؤون محلية 07

حملة لإزالة الأنقاض
في عقيربات شرقي حماة

ثقافة وفن 16

حضور لافت لأطفال سوريا
في "ذا فويس كيدز"

رياضة 18

الكرة السورية
تحت أقدام لاعبين كبار في السن

سوريون يفترشون الشوارع والحدائق بدمشق

مع تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سوريا خلال السنوات الماضية، برزت في شوارع العاصمة دمشق مظاهر كانت تعد نادرة سابقًا، أبرزها تزايد أعداد الأشخاص الذين يتخذون من الساحات العامة والحدائق والأرصفة أماكن للنوم أو الإقامة المؤقتة والدائمة.
في مدينة تعج بالحركة والأسواق والمقاهي، ثمة وجوه أخرى تختبئ خلف ضجيج الحياة اليومية، رجال ونساء وأطفال يفترشون الساحات والحدائق والمقاعد مع حلول المساء.

15

باحثان يحللان السيناريوهات المحتملة

الحوار السوري– الأوروبي..
خطوة نحو التطبيع أم جس نبض؟

عنب بلدي – أمير حقوق

يشكّل الإعلان عن انعقاد أول حوار سياسي رفيع المستوى بين الاتحاد الأوروبي وسوريا ببروكسل، في 11 من أيار الحالي، محطة سياسية لافتة في مسار العلاقة بين الجانبين، بعد سنوات طويلة من التوتر والقطيعة التي فرضتها الحرب السورية وتعقيدات المشهدين الإقليمي والدولي.

اللقاء الذي يجمع الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كايا كالاس، بوزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، لا يبدو مجرد اجتماع بروتوكولي عابر، ويحمل في توقيته ورسائله أبعادًا سياسية واستراتيجية تتعلق بإعادة رسم المقاربة الأوروبية تجاه دمشق، وسط تحولات متسارعة دفعت العديد من القوى الدولية إلى مراجعة حساباتها في الملف السوري.

وبينما ترى دمشق في الانفتاح الأوروبي فرصة لاستعادة قنوات التواصل الدولي، يبدو الاتحاد الأوروبي مدفوعًا بجملة من الحسابات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي تجعل من سوريا ملفًا لا يمكن تجاهله في المرحلة المقبلة.

اختبار نيات أم بداية تطبيع؟

يفتح الحوار المرتقب بين الاتحاد الأوروبي وسوريا باب التساؤلات حول ما إذا كان يمثل بداية لانفتاح تدريجي بين الجانبين، أم مجرد اختبار سياسي للنيات في ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة.

ويرى الباحث في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة" الدكتور سمير العبد الله، أن انعقاد أول حوار سياسي رفيع المستوى بين الاتحاد الأوروبي وسوريا "يمثل تطورًا ذا دلالات سياسية واستراتيجية تتجاوز البعد البروتوكولي، إذ يعكس تحولًا تدريجيًا في المقاربة الأوروبية تجاه الملف السوري بعد سنوات من سياسة العزل والاحتواء".

وأشار العبد الله إلى أن أهمية اللقاء تنبع من تزامنه مع متغيرات إقليمية ودولية دفعت العديد من الفاعلين إلى "إعادة تقييم جدوى استمرار القطيعة السياسية، في ظل تعقيدات الواقع السوري وتنامي الحاجة إلى مقاربة أكثر براغماتية تجاه قضايا الاستقرار والهجرة والأمن الإقليمي وإعادة التعافي الاقتصادي".

من جانبه، اعتبر الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن عمار جلو، أن الحوار لا يمكن فصله عن طبيعة الاتحاد الأوروبي نفسه، موضحًا أن الاتحاد، رغم كونه تكتلًا موحدًا، لا يمتلك سياسة خارجية موحدة بالكامل، إذ لا تزال كل دولة تحتفظ باستقلالية نسبية في قراراتها الخارجية والأمنية، وهو ما يجعل أي تحول أوروبي تجاه سوريا يتم بصورة تدريجية وحذرة.

ووصف جلو اللقاء بأنه أقرب إلى "اختبار نيات" أكثر من كونه خطوة تطبيعية مكتملة، معتبرًا أن استمرار هذه اللقاءات واكتسابها طابعًا دوريًا "قد يدفع بعض الدول الأوروبية لاحقًا نحو الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة"، ما قد يشجع دولًا أخرى على اتخاذ خطوات مشابهة، وإن كان هذا السيناريو لا يزال بعيدًا نسبيًا.

رسائل سياسية ومصالح متبادلة

المحللان توقعا أن يحمل اللقاء رسائل سياسية واضحة للطرفين، إذ يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تثبيت حضوره في أي ترتيبات مستقبلية تخص سوريا، وعدم ترك الساحة بالكامل لقوى دولية وإقليمية أخرى.

وفي هذا السياق، قال الباحث في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة" الدكتور سمير العبد الله، إن الانخراط الأوروبي يرتبط بجملة من المصالح المباشرة، أبرزها "الحد من تدفقات الهجرة غير النظامية، ومكافحة الإرهاب، وضبط شبكات تهريب المخدرات، فضلًا عن ضمان قدر من الاستقرار الإقليمي يحد من انعكاسات الأزمة السورية على الأمن الأوروبي".

ويتفق الباحث عمار جلو مع هذا الطرح، مشيرًا إلى أن الملف السوري يمثل أولوية أمنية بالنسبة لأوروبا، خاصة فيما يتعلق بمنع تحوّل سوريا إلى مصدر تهديدات أمنية أو نقطة انطلاق لعمليات قد تطال القارة الأوروبية، وهو ما تعزز خلال السنوات الماضية مع صعود التنظيمات المتشددة على الأراضي السورية.

كما أشار جلو إلى أن ملف اللاجئين يشكل أحد أبرز دوافع الانخراط الأوروبي، سواء من حيث السعي إلى تهيئة ظروف عودتهم، أو منع موجات لجوء غير شرعية جديدة نحو أوروبا.

إلى جانب البعد الأمني، لفت جلو إلى أن سوريا تمتلك أهمية جيوسياسية متزايدة بالنسبة لأوروبا، بوصفها عقدة محتملة لخطوط إمدادات الطاقة والتجارة العالمية، خاصة في ظل أزمات الطاقة العالمية والتوترات المتصاعدة في المنطقة، ما يجعل أوروبا معنية بإعادة الانخراط مع دمشق ضمن حسابات استراتيجية طويلة المدى.

> ملف اللاجئين يشكل أحد أبرز دوافع الانخراط الأوروبي مع الحكومة السورية.
>
> عمار جلو
> باحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن

في المقابل، تنظر دمشق إلى هذا الحوار باعتباره خطوة نحو كسر العزلة السياسية والاقتصادية، وفتح قنوات للتعاون مع أوروبا بما قد يسهم في تخفيف الضغوط الاقتصادية واستعادة قدر أكبر من الشرعية والانخراط الدولي.

شروط أوروبية لانفتاح تدريجي

رغم الانفتاح النسبي، يبدو أن الاتحاد الأوروبي لا يزال متمسكًا بسياسة "التقدم مقابل التقدم"، أي ربط أي خطوة تطبيعية بتحقيق تقدم ملموس في عدد من الملفات السياسية والحقوقية.

وأكد الدكتور سمير العبد الله، أن المقاربة الأوروبية ستعتمد على ربط أي خطوات إضافية في الانفتاح السياسي أو الاقتصادي بتحقيق مؤشرات ملموسة في قضايا مثل حقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، وتهيئة الظروف المناسبة لعودة اللاجئين بصورة آمنة وطوعية، إضافة إلى توسيع المشاركة السياسية والتعاون الأمني في ملفات الإرهاب والمخدرات.

أما الباحث عمار جلو، فيرى أن الخطاب الأوروبي المتعلق بحقوق الإنسان سيبقى حاضرًا، لكنه يعتبر أن المصالح السياسية والأمنية تبقى العامل الحاسم في نهاية المطاف، مشيرًا إلى أن الاتحاد الأوروبي يستخدم هذا الملف غالبًا كأداة ضغط سياسية، بينما تبقى أولوياته الفعلية مرتبطة بالأمن والطاقة والهجرة.

وقال جلو إن قدرة أوروبا على فرض شروط عميقة تبقى محدودة، خاصة في ظل ارتباط القرار الأوروبي بالسقف الأمريكي، مقابل امتلاك سوريا أوراق قوة مرتبطة بموقعها الجغرافي، ودورها المحتمل في ملفات الطاقة والأمن والهجرة.

التأثير الأمريكي والدولي على مسار الحوار

رغم الطابع الأوروبي للحوار، فإن مستقبل هذا المسار يبقى مرتبطًا بشكل وثيق بمواقف القوى الدولية الفاعلة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

ويرى الدكتور سمير العبد الله أن عمار جلو، أن يقود الحوار المرتقب إلى تحولات سريعة أو جذرية، مرجحًا أن يبقى ضمن إطار جلسات سياسية متقطعة ومحدودة، إلى حين حدوث تطورات دولية أو إقليمية كبرى قد تدفع نحو انفراج أوسع في ملف الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة.

ويرى جلو أن أوروبا باتت في السنوات الأخيرة تميل إلى اللحاق بالتحولات الدولية أكثر من المبادرة إليها، ما يجعلها أقل قدرة على اتخاذ مواقف استباقية منفردة في الملف السوري.

لا يزال محكومًا إلى حد كبير بالموقف الأمريكي، إضافة إلى طبيعة العلاقة السورية مع روسيا، لا سيما في الملفات المتعلقة بالطاقة وخطوط الغاز.

وأشار جلو إلى أن أي تقارب سوري- روسي قد يثير حساسية أوروبية، إذا ما أدى إلى تعطيل مشاريع بديلة لإمدادات الطاقة نحو أوروبا عبر الأراضي السورية، خاصة في ظل سعي الأوروبيين للبحث عن بدائل تقلل اعتمادهم على الطاقة الروسية.

> واشنطن لا تزال تمتلك أدوات تأثير مركزية، ما يجعل أي تقارب أوروبي مع دمشق "محكومًا بسقف التفاهمات الأمريكية الغربية الأوسع".
>
> الدكتور سمير العبد الله
> باحث في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة"

سيناريوهات ما بعد الحوار

عن مآلات هذا المسار، يطرح الباحث في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة" الدكتور سمير العبد الله، عدة سيناريوهات محتملة، أبرزها السيناريو المرجح المتمثل في تطور تدريجي نحو انخراط أوسع يشمل مجالات اقتصادية وسياسية محددة، دون الوصول بالضرورة إلى تطبيع كامل وسريع.

أما السيناريو الثاني، فيقوم على استمرار التواصل السياسي ضمن حدود ضيقة، مع بقاء العقوبات الأوروبية وأدوات الضغط فاعلة، بما يعكس سياسة "الانفتاح الحذر".

في حين يبقى السيناريو الثالث مرتبطًا بإمكانية تعثر المسار بالكامل، نتيجة تطورات داخلية أو إقليمية أو دولية قد تعيد إنتاج أجواء التوتر والقطيعة السابقة.

من جهته، يستبعد الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن عمار جلو، أن يقود الحوار المرتقب إلى تحولات سريعة أو جذرية، مرجحًا أن يبقى ضمن إطار جلسات سياسية متقطعة ومحدودة، إلى حين حدوث تطورات دولية أو إقليمية كبرى قد تدفع نحو انفراج أوسع في ملف الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة.

ويرى جلو أن أوروبا باتت في السنوات الأخيرة تميل إلى اللحاق بالتحولات الدولية أكثر من المبادرة إليها، ما يجعلها أقل قدرة على اتخاذ مواقف استباقية منفردة في الملف السوري.

الرئيس السوري أحمد الشرع يلتقي رئيسة المفوضية الأوروبية ورئيس المجلس الأوروبي – 9 كانون الثاني 2026 (رئاسة الجمهورية العربية السورية)

استئناف العلاقات

اقترحت المفوضية الأوروبية الاستئناف الكامل لاتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي وسوريا، مما يمثل خطوة جديدة في العلاقات بين الجانبين.

وجاء هذا الإجراء عقب إعلان رئيسة المفوضية، فون دير لايين، في كانون الثاني الماضي، عن الإطار الجديد للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وسوريا، وذلك من خلال تكثيف دعمه لعملية انتقال سلمية وشاملة بقيادة سورية، وتلبية الاحتياجات الإنسانية، والمساهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق التعافي الاقتصادي.

وكانت اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي وسوريا قد عُلّقت جزئيًا في عام 2011، ردًا على القمع الممنهج والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبها نظام الأسد.

غارات تفتح جدل السيادة والتنسيق الأمني

"الردع الأردني" في سوريا.. من الحدود إلى العمق

آثار غارة أردنية استهدفت مواقع يُشتبه في أنها تخزين المخدرات والأسلحة بمحافظة السويداء جنوبي سوريا – 3 أيار 2026 (AFP)

عنب بلدي – محمد ديب بظت

أعادت الغارات الجوية التي نفذها الأردن على مواقع في محافظة السويداء طرح تساؤلات حول الإطار القانوني والسياسي لمثل هذه العمليات، في ظل غياب إعلان رسمي من الجانب السوري بشأن وجود تنسيق أمني بين الطرفين. الضربات التي جاءت تحت مسمى "عملية الردع الأردني"، لمكافحة تهريب المخدرات والسلاح، تضع الملف في منطقة حساسة تتقاطع فيها اعتبارات أمن الحدود مع مبادئ السيادة الوطنية، ما يفتح الباب أمام قراءات متعددة حول مشروعيتها ودلالاتها.

شرعية الضربات.. دفاع عن النفس أم انتهاك للسيادة؟

يرى خبراء أن أي عمل عسكري عبر الحدود يحتاج، من حيث المبدأ، إلى أحد مسارين، موافقة الدولة المعنية، أو الاستناد إلى حق الدفاع عن النفس وفق المادة "51" من ميثاق الأمم المتحدة.

في الحالة الأردنية، لا يوجد إعلان رسمي سوري يؤكد وجود تنسيق، ما يجعل تبرير الضربات أقرب إلى مقاربة الدفاع الوقائي، خاصة مع تصاعد تهريب "الكبتاجون" عبر الحدود.

لكن هذا التبرير يبقى محل جدل، على اعتبار أن توسيع مفهوم الدفاع عن النفس ليشمل ضربات داخل أراضي دولة أخرى، دون إعلان واضح أو تفويض دولي، قد يفتح الباب أمام سوابق إقليمية مشابهة.

التنسيق الصامت

رغم غياب التصريحات الرسمية، لا يستبعد مراقبون وجود قنوات تنسيق أمنية غير معلنة بين عمّان ودمشق، خاصة في الملفات الحساسة التي لا يُراد لها أن تتحول إلى مادة إعلامية.

هذا النمط من التنسيق الصامت ظهر سابقًا في ملفات حدودية وأمنية، حيث يُترك الغموض كأداة لتفادي الإحراج السياسي، خصوصًا في ظل العلاقة بين الطرفين بعد سقوط النظام السابق التي حكمها التوتر سابقًا.

في المقابل، يشير غياب أي رد رسمي سوري على الضربات إلى احتمالين، إما وجود تفاهم ضمني، وإما عجز عن ضبط الحدود الجنوبية، ما يدفع الأردن للتحرك بشكل منفرد.

رسائل تتجاوز السويداء

لا تقف دلالات الضربات عند بعدها الأمني فقط، بل تحمل رسائل سياسية متعددة، أولاها موجهة إلى الداخل الأردني، في إطار إظهار الحزم في مواجهة تهديد المخدرات، أما الرسالة الثانية فتتعلق بالضغط على شبكات التهريب، التي يُتهم بعضها بالارتباط بجهات داخل سوريا.

كما تعكس الضربات تحولًا في قواعد الاشتباك، من الاكتفاء بالملاحقة الحدودية إلى استهداف العمق الجغرافي داخل سوريا، ما يشير إلى تغير في الاستراتيجية الأردنية تجاه هذا الملف.

في هذا السياق، اعتبر المحلل السياسي أحمد القاسم أن الضربات الأردنية الأخيرة في محافظة السويداء جاءت في إطار تنسيق أمني على مستوى جيد بين عمّان ودمشق، وليست خرقًا للسيادة السورية.

وقال القاسم، في حديث إلى عنب بلدي، إن الضربات استهدفت، وفق تقديره، ما تبقى من مخلّفات النظام السابق المرتبطة بتجارة المخدرات، مضيفًا أنها كانت انتقائية وموضوعية، ونُفذت بناء على أهداف وصفها بـ"الواضحة والدقيقة"، اقتصرت على أشخاص ومواقع مرتبطة بهذه التجارة.

دقة الأهداف التي تعرضت للقصف تعكس وجود مستوى عالٍ من التنسيق الأمني بين الجانبين السوري والأردني، بحسب القاسم، معتبرًا أن المعلومات التي استندت إليها العملية لم تكن عشوائية، بل استهدفت أشخاصًا قال إنهم مرتبطون بشبكات تهريب المخدرات.

وبشأن دلالات الضربات، اعتبر القاسم أن السياسة الأردنية تجاه الجنوب السوري لم تشهد تحولًا جوهريًا، مشيرًا إلى أن الأردن نفذ في فترات سابقة عمليات مماثلة ضد شبكات تهريب قرب الحدود.

وأضاف أن ما جرى لا يمكن وصفه بضربات في العمق، بقدر ما يندرج ضمن عمليات تستهدف مناطق حدودية مرتبطة بحركة التهريب.

ورجح القاسم أن تسهم هذه الضربات في تحسين العلاقات بين الأردن وسوريا، معتبرًا أن الحد من نشاط شبكات التهريب قد ينعكس على تخفيف القيود الأمنية ويفتح المجال أمام تسهيل حركة البضائع والنقل التجاري، سواء على مستوى الترانزيت أو التبادل التجاري مع دول المنطقة.

تهديدات غير تقليدية

من جانبه، قال المحلل السياسي الأردني صلاح ملكاوي، إن توصيف الضربات الأردنية داخل الأراضي السورية من منظور القانون الدولي يحتاج إلى تفكيك على عدة مستويات، أبرزها القانوني والدولي والأمني والسياسي، إضافة إلى طبيعة العلاقات بين البلدين.

وأضاف ملكاوي، في حديث إلى عنب بلدي، أنه من حيث المبدأ، فإن أي ضربة عسكرية تنفذها دولة داخل أراضي دولة أخرى تعد انتهاكًا للسيادة وفق ميثاق الأمم المتحدة، إلا في حال توفر استثناءات واضحة، من بينها حق الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة "51".

وأشار إلى أن الأردن برر عمليته الأخيرة بأنها استهدفت شبكات تهريب مخدرات وسلاح، مؤكدًا أن هذه الشبكات تشكل تهديدًا مباشرًا لأمنه القومي، وأن العملية بنيت على معلومات استخبارية دقيقة.

تهريب المخدرات، رغم اعتباره في الأصل عملًا جرميًا، يمكن توصيفه قانونيًا كتهديد عابر للحدود في حال ارتباطه بميليشيات مسلحة، وهو ما يندرج ضمن التهديدات غير التقليدية التي قد تستدعي تفعيل حق الدفاع عن النفس.

واعتبر ملكاوي أن هذا الربط بين الميليشيات المسلحة وشبكات التهريب يعزز الموقف الأردني قانونيًا، مضيفًا أن الأردن يحرص تقليديًا على عدم خرق سيادة الدول، ما يدعم فرضية أن العملية جاءت ضمن هذا الإطار الدفاعي، لا كخرق مباشر للسيادة.

الردع الاستباقي

حول احتمال وجود موافقة سورية، سواء معلنة أو ضمنية، يرى ملكاوي أن هناك "مؤشرات واضحة" على تنسيق أمني بين الجانبين، مستندًا إلى توقيع اتفاقيات رسمية سابقة لتشكيل لجان أمنية مشتركة لمكافحة التهريب، إضافة إلى تصريحات صدرت عن مسؤولين في البلدين حول وحدة التهديدات الأمنية، من بينهم وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، ونظيره السوري، أسعد الشيباني.

كما أشار إلى وجود تقارير تحدثت عن تفاهمات إقليمية لتبادل المعلومات حول ملف المخدرات، باعتباره تهديدًا عابرًا للحدود، لافتًا إلى أن غياب أي تصعيد دبلوماسي أو رد عسكري سوري على الضربات يعد مؤشرًا إضافيًا على وجود نوع من التنسيق، ولو كان غير معلن.

انخفاض مستوى التغطية الإعلامية الرسمية في البلدين بشأن العملية، مقابل استمرار التصريحات حول ملفات أخرى، يعزز فرضية التنسيق الصامت أو التغاضي المتبادل، لتجنب الإحراج السياسي.

وفيما يتعلق بالتحول في الاستراتيجية الأردنية، قال ملكاوي، إن الأردن انتقل من حالة الدفاع الحدودي إلى الردع الاستباقي داخل العمق السوري، نتيجة مجموعة من العوامل، أبرزها تصاعد تهديد تهريب "الكبتاجون" و"الحشيش"، وعدم كفاية الإجراءات الحدودية في الحد من هذه العمليات.

وأوضح أن بيانات الجيش الأردني في الأسابيع الأخيرة تحدثت عن إسقاط بالونات محملة بمواد مخدرة قادمة من مناطق مختلفة، بينها محافظة السويداء ومناطق حدودية مع محافظات ريف دمشق وحمص، في ظل تنسيق بين المهربين لإرباك حرس الحدود.

وأشار إلى أن هذا التطور في أساليب التهريب، إلى جانب اتساع المناطق التي تنطلق منها هذه العمليات، دفع الأردن إلى اعتماد سياسة ما سماه "الردع الاستباقي"، بحيث لم يعد ينتظر وصول التهديد إلى حدوده، بل بات يستهدف مصادره مباشرة.

ويرى ملكاوي أن الضربات تحمل أيضًا رسالة سياسية مفادها أن الأردن يريد فرض قواعد اشتباك جديدة، تقوم على ضرب مصادر التهديد بدل الاكتفاء بالتصدي لها على الحدود.

وفي تعليقه على ردود الفعل داخل السويداء، اعتبر ملكاوي أن العملية تكشف عن حالة فراغ أمني، مشيرًا إلى أن استمرار عمليات التهريب عبر الطائرات المسيّرة والبالونات، وعدم القدرة على ضبطها، يعكس ضعف السيطرة المحلية.

وأضاف أن قراءة المشهد من داخل السويداء كان ينبغي أن تنظر إلى الضربات باعتبارها مؤشرًا على هذا العجز، مشيرًا إلى أن إنهاء حالة الفراغ يتطلب استعادة السيطرة الأمنية الرسمية كجزء من معالجة ظاهرة التهريب.

في المحصلة، تبقى الضربات الأردنية في جنوبي سوريا مثالًا على التعقيد الذي يحيط بملف المخدرات في المنطقة، حيث تختلط الاعتبارات الأمنية بالسياسية والقانونية، وبينما يبررها الأردن بحماية حدوده، تظل مسألة شرعيتها مرتبطة بطبيعة التنسيق مع دمشق.

اتهمت "السورية للتجارة" باقتحام مقرها ومصادرة محتوياته

"حماية المستهلك" تشتكي تعطيل دورها الرقابي

دمشق – وسيم العدوي

تتصاعد في سوريا خلال الفترة الأخيرة التحذيرات المرتبطة بواقع الأسواق وسلامة الغذاء، في ظل شكاوى متزايدة من المواطنين حول تذبذب الأسعار، وضعف الرقابة، وانتشار منتجات غذائية يثار الجدل حول جودتها ومطابقتها للمواصفات الصحية.

وفي ظل هذه التطورات، عادت جمعية حماية المستهلك إلى واجهة النقاش العام بعد سلسلة تصريحات انتقدت فيها آليات اتخاذ القرار الاقتصادي والرقابي، مؤكدة أن المستهلك السوري بات الحلقة الأضعف، وسط غياب التشاركية والرقابة الفعالة.

وتتواتر خلال الأشهر الماضية أخبار تتعلق بالخلاف القائم بين الجمعية وبعض الجهات الرسمية، ولا سيما بعد أزمة إخلاء مقر الجمعية في دمشق، وما تبعها من اتهامات بالتضييق على عملها وتعطيل دورها الرقابي.

وتقول الجمعية على لسان مسؤوليها لعنب بلدي، إن غياب الدعم الحكومي، وعدم إشراكها في اللجان الاقتصادية والرقابية، حدّ من قدرتها على متابعة الأسواق والتدخل لحماية المواطنين، رغم أن عملها تطوعي ويستند إلى جهود أعضائها الذاتية.

في المقابل، توسعت تحذيرات مسؤولي الجمعية لتشمل ملفات أكثر حساسية تتعلق بسلامة الغذاء، بدءًا من الألبان والأجبان والزيوت المهدرجة، وصولًا إلى واقع الدواجن واللحوم والخضراوات المروية بمياه الصرف الصحي.

وترى الجمعية أن غياب التنسيق بين الجهات الرسمية والرقابية أدى إلى تفاقم المخاطر الصحية، في وقت تتزايد فيه المخاوف من انعكاسات هذه الممارسات على صحة المواطنين، وخاصة الأطفال وكبار السن.

وينظم قانون حماية المستهلك رقم "8" لعام 2021 في سوريا آليات الرقابة على الأسواق وجودة السلع والمواد الغذائية، ويتضمن عقوبات تتعلق بالغش وبيع المواد مجهولة المصدر والتلاعب بالأسعار، مع منح جمعيات حماية المستهلك دورًا في تمثيل المستهلكين والتنسيق مع الجهات الرسمية.

وللرد على مجموعة التساؤلات المتعلقة بالجمعية وحالات الغش ومخالفات المواصفات القياسية للسلع، حاولت عنب بلدي مرارًا التواصل مع المكتب الإعلامي المركزي في وزارة الاقتصاد والصناعة، سواء بالاتصال أو عبر المنصات، دون أن تتلقى جوابًا حتى تاريخ نشر التقرير.

اقتحام مقر "حماية المستهلك" ومصادرة تجهيزاتها

أمين سر جمعية حماية المستهلك، عبد الرزاق حبزة، قال لعنب بلدي، إن الجمعية تعرضت لما وصفه بـ"التضييق المباشر" بعد إخلاء مقرها في دمشق، كاشفًا أن عملية مصادرة الأثاث والتجهيزات من مقر الجمعية، بعد أشهر من التحرير، تمت بطريقة "الكسر والخلع" لقفل الجمعية، رغم أن المبنى يخضع لحراسة مشددة ويُمنع الدخول والخروج منه إلا بإذن رسمي.

وأوضح حبزة أن الجمعية فوجئت بإفراغ المقر من الأثاث والتجهيزات الموجودة داخله دون علم مجلس الإدارة، مؤكدًا أن هذه الممتلكات ليست حكومية بل تعود ملكيتها لأعضاء الجمعية الذين قاموا بتجهيز المقر على نفقتهم الذاتية خلال أكثر من 30 عامًا من العمل.

وأشار إلى أن مقر الجمعية شهد "يوم التحرير" سرقة جزء من تجهيزات الجمعية ووثائقها الأساسية، بما في ذلك الموافقات الرسمية التي تثبت شرعية وجود الجمعية في المقر، إضافة إلى وثائق صادرة عن وزراء ومسؤولي "السورية للتجارة" تؤكد أحقية الجمعية باستخدامه.

واختارت الجمعية عدم التصعيد مع "السورية للتجارة" رغم ما جرى، بحسب حبزة، واكتفت بمراسلة الجهات الحكومية المعنية، لافتًا إلى أن مدير "السورية للتجارة" كان قد وعد بتأمين مقر بديل في مجمع الأمويين، قبل أن يتراجع عن وعوده ويرفض استقبال ممثلي الجمعية، رغم وجود وثائق تؤكد التفاهمات السابقة.

أزمة المقر تنعكس على مراقبة الأسواق

قال أمين سر جمعية حماية المستهلك، عبد الرزاق حبزة، إن الجمعية حصلت على مقرها قبل أكثر من 30 عامًا كنوع من الاستضافة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وإن أعضاء الجمعية قاموا بتجهيزه وتأثيثه بالكامل على نفقتهم الخاصة، ليصبح مركزًا رئيسًا لتلقي شكاوى المواطنين ومتابعة قضايا الأسواق.

وأضاف أن فرع "السورية للتجارة" في دمشق طلب بشكل مفاجئ إخلاء المقر خلال ثلاثة أيام فقط، دون توفير بديل مناسب، رغم الوعود المتكررة التي قُدمت للجمعية من عدة جهات رسمية.

وخاطبت الجمعية الاتحاد العربي لحماية المستهلك، الذي راسل بدوره رئيس حكومة دمشق المؤقتة، محمد البشير، لتأمين مقر بديل وسيارة خدمة على نفقة الحكومة، كما تمت مخاطبة رئاسة الجمهورية ومحافظة دمشق، إلا أن الملف لا يزال دون حل حتى الآن، بحسب أمين سر الجمعية.

وتعمل الجمعية حاليًا عبر "مكاتب متنقلة"، في حين توقفت خطوط شكاوى المواطنين وأجهزة "الفاكس" عن العمل بسبب الظروف الحالية.

وأشار حبزة إلى أن ما وصفه بـ"تشريد أكثر من 500 عضو في الجمعية"، انعكس بشكل مباشر على مراقبة الأسواق ومتابعة واقع الأسعار.

انتقادات للقرارات وتهميش دور الجمعية

تعد جمعية حماية المستهلك جزءًا من المجتمع الأهلي، وتشكّل حماية المستهلك واجبًا أساسيًا عليها باعتبار أن عملها تطوعي، ويهدف للدفاع عن المواطنين في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وتذبذب الأسعار في الأسواق السورية.

وأوضح حبزة أن نجاح الجمعية في أداء دورها يتطلب وجود دعم حكومي حقيقي، مشيرًا إلى أن الجمعية لا يتم إشراكها بشكل فعلي في اللجان الحكومية المتعلقة بالتسعير والاستيراد والتصدير، رغم المطالبات المتكررة.

وأضاف أن بعض الوزارات، مثل وزارة الزراعة، طلبت مؤخرًا مشاركة الجمعية "على خجل" في عدد محدود من اللجان، إلا أن القرارات الأساسية المتعلقة بالمستهلك لا تزال تُتخذ بعيدًا عنها، وهو ما اعتبره خللًا في آلية صنع القرار الاقتصادي والرقابي.

وانتقد حبزة قرار منع استيراد بعض الخضراوات والفواكه والفروج واللحوم والبيض، معتبرًا أنه "غير منصف" لأنه اعتمد على مواد ليست في موسم إنتاجها أساسًا، مضيفًا أن منع استيراد سلع ستنضج بعد أشهر "يُعد نوعًا من التنجيم وليس نتيجة دراسة حقيقية لواقع السوق والإنتاج".

قرارات الاستيراد والتصدير تشجع على التهريب

أكد حبزة أن قرارات الاستيراد والتصدير، سواء المتعلقة بالمنع أو السماح، تُتخذ "بشكل مكتبي وعلى نطاق ضيق"، دون مشاركة ممثلي المستهلكين أو شرائح أوسع من المعنيين بالشأن الاقتصادي.

وكانت الجمعية تأمل بأن يتم تطبيق قرارات منع الاستيراد بشكل تدريجي وعلى دفعات، وليس دفعة واحدة، وقال حبزة، إن الجمعية طالبت بإضافة بند في كل قرار استيراد أو تصدير يسمح بتعديله وفق المتغيرات والمستجدات التي قد تطرأ على الأسواق.

وأضاف أن تذبذب الأسعار بات مرهقًا للمواطنين والجمعية معًا، خاصة في ظل الاعتماد غير المستقر على سعر الصرف في تحديد أسعار السلع، لافتًا إلى أن بعض التجار يسعّرون المواد وفق أسعار صرف أعلى من السعر الحقيقي للدولار كنوع من الاحتياط.

كما تحدث عن ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي مقارنة بالمنتجات المستوردة، معتبرًا أن هذا الواقع يشجع عمليات التهريب، ويضعف قدرة المنتج المحلي على المنافسة.

تحذيرات بشأن الدجاج والألبان والزيوت

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس إدارة جمعية حماية المستهلك، ماهر الأزعط، إن قيام إدارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الحكومية بتغيير اسم الجمعية إلى "جمعية حماية المستهلك وسلامة الغذاء" بقي "عنوانًا بلا مضمون"، معتبرًا أن أكبر ملفات الفساد في سوريا ترتبط مباشرة بقوت المواطنين.

وعدد الأزعط مخالفات في المواصفات، منها :

- الألبان والأجبان المتداولة في الأسواق غير مطابقة للمواصفات القياسية السورية، وبعض الجهات تقوم بالتلاعب بالدجاج واللحوم لتحقيق أرباح على حساب صحة المواطنين.
- ناقشت الجمعية مؤخرًا مع وزارة الزراعة ملف المسالخ وضرورة تسيير دوريات رقابية عليها، لأن لحوم الدجاج "مليئة بالأمراض وكذلك السودة"، ويعود ذلك إلى غياب التشاركية بين الجهات الرسمية والجمعية.
- انتشار واسع لاستخدام الزيوت المهدرجة في صناعة "البسكويت" و"البوظة" و"الآيس كريم" و"الكاتو"، رغم أن منظمة الصحة العالمية تمنع استخدامها في أغذية الأطفال بشكل كامل، فهي مواد مسرطنة.
- وزارة الاقتصاد تسمح باستيراد "السموم" المتمثلة بالزيوت المهدرجة، وإدارة حماية المستهلك تتغاضى عن انتشار الألبان والأجبان المغشوشة في الأسواق.
- استخدام مادة "الفورمالين" السامة، المستخدمة في التعقيم والتحنيط، في صناعة بعض أنواع الأجبان.

وأشار نائب رئيس مجلس الإدارة إلى أن غياب الرقابة على العديد من معامل الألبان والأجبان العشوائية، ينذر بانتشار الأوبئة والأمراض، خاصة مع استمرار ري بعض الخضراوات بمياه الصرف الصحي دون حملات توعية كافية للمواطنين. وانتقد وزارتي الإعلام والتربية لعدم تخصيص منصات توعوية وغياب ثقافة العمل التطوعي والرقابي لدى الطلاب.

"منعنا من كشف الحقائق"

قال الأزعط، إن أعضاء الجمعية كانوا يتعرضون في ظل النظام السابق للاستجواب والتحقيق ومنعهم من كشف الحقائق المتعلقة بالأسواق والمواد الغذائية، مضيفًا أن المرحلة الحالية يفترض أن تكون فرصة لطرح الحقائق بحرية والدفاع عن المواطنين.

وأضاف أن جميع أعضاء الجمعية يعملون بشكل تطوعي وينفقون من أموالهم الخاصة على نشاطاتها، معتبرًا أن المفارقة تكمن في أن إدارة حماية المستهلك وسلامة الغذاء كانت "العدو الأول" للجمعية بدلًا من أن تكون شريكًا لها.

وفي عام 2025، تمت إعادة هيكلة مديرية حماية المستهلك ضمن وزارة الاقتصاد والصناعة، وأصبح ملف "حماية المستهلك" جزءًا من جهاز الدولة الرقابي أكثر من كونه نشاطًا مدنيًا مستقلًا، ما يعكس توجهًا حكوميًا لتقليص هامش العمل المستقل للجمعية .

مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة تجري جولة رقابية على عدد من الأسواق والمحال في مدينة سلمية والقرى التابعة لها – 4 أيار 2026 (سانا)

أزمة مواقف خانقة بدمشق..
رسوم مرتفعة وفوضى واستغلال

مديرية هندسة المرور والنقل في محافظة دمشق تنظم مواقف للسيارات – 27 أيار 2025 (محافظة دمشق)

دمشق – غنى جبر

تعد أزمة مواقف السيارات في العاصمة دمشق من أبرز التحديات اليومية التي يواجهها السكان وأصحاب المحال التجارية، في ظل الازدحام المروري المتزايد وغياب الحلول التنظيمية الكافية، ما انعكس بشكل مباشر على حياة المواطنين وتكاليف تنقلهم.

رصدت عنب بلدي آراء عدد من أصحاب المحال في مناطق مختلفة من العاصمة، وشرحوا معاناتهم مع نقص مواقف السيارات وارتفاع رسومها، إلى جانب انتشار ممارسات غير منظمة تسهم في تعقيد المشهد المروري داخل المدينة.

أماكن قليلة وانتظار طويل

ناصر قنوز زركزلي، المقيم في شارع بغداد وصاحب محل تجاري، قال إن مشكلة المواقف باتت تشكل عبئًا كبيرًا على أصحاب السيارات، في ظل الارتفاع الملحوظ في عدد المركبات مقابل النقص الحاد في المواقف والمرائب المخصصة.

وأضاف أنه يضطر أحيانًا إلى البحث لمدة تتراوح بين 30 و45 دقيقة للعثور على مكان لركن سيارته، ما يدفعه في كثير من الحالات إلى ركنها بشكل مزدوج وترك رقم هاتفه على الزجاج تحسبًا لأي طارئ.

المشكلة تتفاقم في شارع بغداد، بحسب ناصر، نتيجة إشغال المواقف من قبل موظفين وتجار من مناطق مجاورة مثل سوق الحميدية والحريقة.

رسوم الركن مرتفعة

أسامة الأيوبي، صاحب أحد المحال التجارية في منطقة الجسر الأبيض، قال إن تكلفة ركن السيارات باتت تشكل عبئًا ماديًا يفوق القدرة على التحمل، وهو ما أكده ناصر قنوز زركزلي، المقيم في شارع بغداد وصاحب محل تجاري.

وقال أسامة، إنه يضطر لدفع مبالغ تتراوح بين 25 و30 ألف ليرة سورية يوميًا مقابل ركن سيارته، وهو ما يعادل تقريبًا 900 ألف ليرة سورية شهريًا.

بينما قال ناصر إن تكلفة الساعة الواحدة تبلغ 2000 ليرة سورية، معتبرًا أنها مرتفعة في حال الاضطرار للركن لفترات طويلة.

وعلى الرغم من وجود شركات استثمارية تدير بعض المواقف في العاصمة، فإن أسامة أشار إلى أن المنطقة التي يعمل بها تتبع للمحافظة مباشرة ولا تخضع لنظام المواقف المستثمرة، ومع ذلك تظل التكلفة مرتفعة وغير مبررة. ووصف هذه المبالغ بأنها استنزاف مالي كبير للمواطن في ظل الظروف الراهنة.

اختناق مروري وأشخاص يستغلون الأزمة

شوارع العاصمة تشهد اختناقًا مروريًا حادًا، ما يضطر السائقين لركن سياراتهم بشكل مزدوج، وهو ما يعرضهم للمخالفات المرورية المستمرة وحجز مركباتهم، وفق "أبو محمد"، وهو صاحب محل تجاري في منطقة الحمراء.

واشتكى "أبو محمد" من انتشار مجموعات من الأشخاص الذين يستغلون مساحات عامة في مناطق مثل الحمراء والشعلان، ويتّعون تقديم خدمة "الفالية" دون أي تبعية لجهات حكومية. وأوضح أن هؤلاء يفرضون مبالغ تتراوح بين 10,000 و15,000 ليرة سورية مقابل ركن السيارة.

وأشار "أبو محمد" إلى أن هذه المجموعات تعمل بالتنسيق مع بعض المنشآت المحيطة، حيث يحصلون على أجور محدودة مقابل السماح لهم بتحصيل مبالغ إضافية من المواطنين، إلى جانب حجز مساحات واسعة من الشوارع العامة بشكل عشوائي.

المشكلة لا تقتصر على المناطق التجارية فقط، بل تمتد إلى الأحياء السكنية أيضًا، بحسب "أبو محمد"، حيث تعاني منطقة سكنه في ركن الدين من غياب المواقف المنظمة، ما يضطره أحيانًا لركن سيارته في الطريق العام والتعرض للمخالفات أو سحب المركبة بشكل متكرر.

وقال إن البحث عن موقف بات يستغرق وقتًا طويلًا، مما يدفعهم لاستخدام سيارات الأجرة (التكاسي) لتجنب هذه العناءات، أو الاضطرار للقدوم إلى وجهاتهم في أوقات مبكرة جدًا لضمان الحصول على مساحة للركن قبل بدء الازدحام.

لا بيانات رسمية

قال أستاذ التمويل والمصارف في كلية الاقتصاد بجامعة "حماة" عبد الرحمن محمد، إن أزمة مواقف السيارات في دمشق هي عرَض لخلل اقتصادي وتخطيطي.

وأكد عدم وجود أي بيانات رسمية دقيقة ومحدثة ويمكن الوثوق بها بشكل كامل، مرجعًا بأن الأسباب تعود إلى ما يلي:

- عدم قيام أي جهة بإجراء مسح ميداني شامل لحصر المواقف النظامية (على جانبي الطرق)، والساحات العامة، والمواقف الخاصة) والمواقف العشوائية التي يشغلها المواطنون.
- جزء كبير من عملية الاصطفاف يُدار بواسطة عمال المواقف غير المرخصين في الغالب، وهؤلاء لا يقدمون أي بيانات، ونشاطهم يقع بالكامل في الاقتصاد غير الرسمي.
- التغير الديموغرافي والعمراني بسبب موجات النزوح والتهجير التي شهدتها دمشق وريفها والتي قلبت المعادلة السكانية.

كما أكد محمد عدم وجود شركات خاصة كبيرة تستثمر في إدارة وتشغيل مواقف السيارات بالمعنى الاستثماري والتنموي المتعارف عليه عالميًا، وأن الموجود فعليًا هو نظام المقاولات أو الاستثمار البسيط الذي تمنحه محافظة دمشق لأفراد أو شركات صغيرة لإدارة مواقف محددة ومسيّجة على بعض الأراضي (مثل بعض مواقف منطقة باب توما، أو ساحة المرجة سابقًا).

هذه العقود هي عقود حق انتفاع مقابل مبلغ مقطوع للمحافظة، بحسب محمد، ولا تتضمن استثمارات رأسمالية حقيقية في تطوير الموقع أو بناء بنية تحتية متعددة الطوابق، تدخل المحافظة المستثمر في سعر الخدمة، لكن دون أن يتحمل الأخير أي مخاطر أو تكاليف إنشائية كبيرة، مما يجعل الربح سريعًا على حساب الجودة والتطوير.

وفيما يخص أسباب الأزمة، أوضح محمد أن سوء التسعير هو السبب الجوهري، ومواقف الشوارع العامة تُعتبر موردًا نادرًا وقيمته عالية، لكن سعرها يقترب من الصفر في كثير من الأحيان، أو يُسعّر بأجرة رمزية لا تعكس قيمته السوقية الحقيقية.

كما تحدث عن مشكلة سوء التوزيع، مشيرًا إلى أنه لا توجد منظومة ذكية توجه السائقين إلى المواقف المتاحة، مما يخلق اختناقات موضعية.

وتطرق محمد إلى النقص الفيزيائي الحاد في عدد المواقف مقارنة بحجم الطلب، خاصة في المناطق المركزية الحيوية.

الاستثمار في المواقف الطابقية

أعلنت محافظة دمشق، في 6 من أيار الحالي، عن فرص استثمارية بنظام استدراج العروض لإنشاء مواقف طابقية تحت الأرض مخصصة لركن السيارات، وذلك بحديقة الأمويين المركزية بسعة 2000 سيارة.

وفي هذا السياق، أوضح أستاذ التمويل والمصارف في كلية الاقتصاد بجامعة "حماة" عبد الرحمن محمد، أن إنشاء موقف طابقي في دمشق يُعد مشروعًا مرتفع التكلفة، مستعرضًا نموذجًا مبسطًا لموقف تقليدي بمساحة 3000 متر مربع يتسع لنحو 300 سيارة، وتشمل التكلفة عناصر متعددة، أبرزها سعر الأرض الذي يعد الأعلى، إضافة إلى مواد البناء، التي تُسعَّر وفق السوق الموازي للدولار، فضلًا عن تجهيزات الطاقة البديلة من مولدات وأنظمة طاقة شمسية نتيجة الانقطاع المتكرر للكهرباء، وبناء على ذلك، قد تصل التكلفة الإجمالية إلى عدة ملايين من الدولارات.

وقال إن العائد المتوقع ضعيف جدًا، إذ إنه في حال اعتماد تسعيرة قدرها 5000 ليرة سورية لساعة الاصطفاف، واعتبار تشغيل الموقف بشكل يومي ولمدة عشر ساعات، فإن الدخل اليومي الإجمالي لـ300 سيارة لا يتجاوز 15 مليون ليرة سورية.

وبحساب العائد على الاستثمار، يتبين أنه حتى مع افتراض استثمار يقارب خمسة ملايين دولار وهامش ربح يصل إلى 50%، فإن صافي الدخل السنوي يبقى أقل من 1% من رأس المال، ما يعني أن فترة استرداد التكلفة قد تتجاوز 100 عام. وبالتالي، فإن المشروع يُعد غير مجدٍ اقتصاديًا في ظل التسعيرات الحالية والقدرة الشرائية المحدودة للمواطن.

وفقًا لذلك، نوه محمد إلى أن المواقف الطابقية هي حل ضروري لكنه مكلف، ويجب أن يتم وفق نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، بشفافية مطلقة.

التسعير غير عادل

أوضح محمد أن التسعير هو أقوى أداة تغيير للسلوك، فالتحول الجذري من التسعيرة المقطوعة أو الموحدة إلى نظام تسعير ديناميكي ذكي، يُدار إلكترونيًا ويستجيب للطلب (الزمان والمكان)، هو التدخل الأكثر فعالية والأقل تكلفة، وهذا النظام وحده قادر على حل 30– 40% من مشكلة الازدحام الظاهري.

كما أكد أن التسعيرة الحالية، من منظور اقتصادي بحت، ليست عادلة ولا مناسبة، والحلول الممكنة تكمن في:

- إطلاق بطاقات اشتراك شهرية وسنوية مخفضة (لحل أزمة الدوام الطويل)، بشرط أن تكون للموظفين والعاملين الذين يثبتون أن مكان عملهم يقع ضمن نطاق جغرافي محدد جدًا حول الموقف.
- تطبيق تعرفة منخفضة جدًا بعد الساعة السادسة مساء وفي أيام العطل الرسمية.
- التسعير التصاعدي بأن تكون الساعة الأولى هي الأعلى سعرًا لمنع الاحتكار الطويل، ثم ينخفض السعر تدريجيًا.

نصفها خارج الخدمة

خطوات متسارعة لتأهيل صوامع الحسكة قبل الحصاد

عنب بلدي – الحسكة

تتسارع وتيرة الأعمال في محافظة الحسكة شمال شرقي سوريا لإعادة تأهيل صوامع الحبوب ورفع جاهزيتها، بالتزامن مع اقتراب موسم حصاد القمح للعام الحالي، في ظل تحديات تراكمت خلال سنوات الحرب وتضرر البنية التحتية.

وبين جهود حكومية لإعادة تشغيل الصوامع المتوقفة، واعتماد بدائل تخزينية مؤقتة، يبرز ملف تخزين الحبوب كأحد أبرز مفاصل الأمن الغذائي في المنطقة.

واقع الصوامع بين الخدمة والتعطل

مدير المؤسسة السورية للحبوب، حسن العثمان، قال في تصريح لعنب بلدي، إن عدد صوامع الحبوب في محافظة الحسكة يبلغ حاليًا ثماني صوامع رئيسة، إلى جانب 34 صويعة ومركز تخزين وعراء.

وأشار إلى أن خمسًا من هذه الصوامع، إضافة إلى 19 صويعة ومركزًا، لا تزال خارج الخدمة نتيجة الأضرار التي لحقت بها خلال السنوات الماضية.

هذا الواقع يعكس حجم التحدي الذي تواجهه الجهات المعنية، إذ إن أكثر من نصف المنشآت التخزينية تقريبًا غير جاهزة للعمل الكامل، ما يضع ضغطًا إضافيًا على الصوامع العاملة مع اقتراب موسم الحصاد.

المؤسسة السورية للحبوب، لدى تأهيل أحد صوامع الحسكة - 27 نيسان 2026 (سانا)

ووصف العثمان الواقع الفني للصوامع بأنه "دون الجيد"، مؤكدًا أن المؤسسة تعمل منذ فترة على تنفيذ خطط لإعادة التأهيل ورفع الطاقة الاستيعابية، سواء في الحسكة أو في بقية المحافظات.

بدائل تخزينية لتفادي الاختناق

في ظل خروج عدد كبير من الصوامع عن الخدمة، تتجه المؤسسة إلى اعتماد بدائل تخزينية متعددة لتفادي حدوث اختناقات خلال موسم التسويق.

وقال مدير المؤسسة السورية للحبوب، حسن العثمان، إن المؤسسة تمتلك إمكانية التخزين في العراء والمستودعات الأرضية، إلى جانب الصوامع والصويعات، بما يسمح باستيعاب المحصول المتوقع.

وتشمل هذه الإجراءات أيضًا إطالة فترة تسلم القمح، بهدف تخفيف الضغط عن مراكز التسلم، ومنح المزارعين مرونة أكبر في تسويق محاصيلهم. كما تسعى المؤسسة إلى طحن كميات أكبر من المخزون الحالي، لإخلاء مساحات إضافية لاستقبال المحصول الجديد، بالتوازي مع وقف الاستيراد لتقليل الضغط عن السعات التخزينية.

أعمال صيانة في عدد من المواقع

ضمن خطط التأهيل، تخضع ثلاث صوامع رئيسة في الحسكة حاليًا لأعمال صيانة، إضافة إلى صويعتين، وفق ما ذكره مدير المؤسسة السورية للحبوب، حسن العثمان، دون تحديد نسبة الإنجاز بدقة، إلا أنه أشار إلى أن الأعمال مستمرة بوتيرة متسارعة.

ومن أبرز هذه المشاريع، أعمال إعادة تأهيل صوامع "صباح الخير"، التي تعد من المنشآت الحيوية في المنطقة، وقال المهندس أحمد السلطان، المشرف على المشروع، إن الصومعة تعرضت لأضرار كبيرة، شملت سرقة الكوابل الكهربائية وتخريب أنظمة التحكم ولوحات المراقبة.

وأضاف أن المؤسسة أعدّت دراسة شاملة لإعادة التأهيل، وبدأت بالفعل بتنفيذ أعمال الترميم بالتعاون مع شركات متخصصة، بهدف إعادة الصومعة إلى الخدمة قبل بدء الموسم.

إعادة بناء البنية الكهربائية والتقنية

من جانبه، قال المدير التنفيذي لإصلاح كهرباء الصوامع، المهندس عمر حميد، إن القسم الكهربائي في صوامع "صباح الخير" تعرض لدمار شبه كامل، ما استدعى إعادة بناء الشبكة الكهربائية من الصفر.

وأشار إلى أن الأعمال تشمل إعادة تأهيل لوحات القدرة، وتركيب أنظمة إنارة داخلية وخارجية، إضافة إلى تمديد كوابل جديدة. كما يتم العمل على إدخال نظام تحكم آلي (PLC) بدلًا من النظام اليدوي القديم، لتسهيل عمليات التشغيل ورفع كفاءة الأداء.

وتوقع حميد أن تكون الصوامع جاهزة لتسلم محصول القمح خلال الموسم الحالي، في حال استمرت الأعمال وفق الخطة الموضوعة.

طاقة تخزينية حيوية لخدمة المنطقة

بدوره، قال مدير صوامع "صباح الخير"، المهندس علي ختلان، إن الصومعة تخدم مساحة واسعة تمتد من منطقة مركدة حتى الحدود الإدارية لمحافظة الحسكة، وتبلغ طاقتها التخزينية نحو 120 ألف طن.

وأضاف أن الصومعة تعرضت خلال الفترة الماضية لأعمال تخريب، إلا أن أعمال الإصلاح تجري حاليًا بوتيرة عالية، مع تأمين العمالة والشركات اللازمة، بهدف ضمان جاهزيتها قبل بدء الموسم.

وأضاف أن الإدارة تسعى لتقديم أفضل الخدمات للفلاحين، من خلال تسهيل عمليات التسلم وتقليل أوقات الانتظار، ما ينعكس إيجابًا على تسويق المحصول.

جولة حكومية لتقييم الجاهزية

في 20 من نيسان الماضي، أجرى نائب وزير الاقتصاد والصناعة، ماهر خليل الحسن، جولة ميدانية في محافظة الحسكة، شملت صوامع "صباح الخير" و"المليبية"، للاطلاع على واقع الجاهزية الفنية وأعمال الصيانة.

وأكد الحسن خلال الجولة ضرورة إنجاز أعمال التأهيل قبل بدء موسم الحصاد، وإعداد دراسات لإعادة تشغيل الصوامع المتوقفة، بما يسهم في رفع كفاءة التخزين.

كما شدد على أهمية تسهيل تسلم المحصول من المزارعين، وتوفير الدعم اللازم للقطاع الزراعي، باعتباره ركيزة أساسية للأمن الغذائي.

تسيّق للنقل بين مناطق السيطرة

رغم الانقسام الجغرافي في مناطق السيطرة داخل محافظة الحسكة، أكد مدير المؤسسة السورية للحبوب، حسن العثمان، أن عمليات نقل الحبوب لا تواجه صعوبات كبيرة، مشيرًا إلى وجود تعاون بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ عمليات النقل وفق خطط مدروسة.

إلا أن هذا الملف يبقى حساسًا، في ظل تعدد الجهات المشرفة على مناطق الإنتاج والتخزين، ما يتطلب تنسيقًا مستمرًا لضمان انسيابية حركة الحبوب ومنع حدوث اختناقات.

وتعمل المؤسسة السورية للحبوب، على المدى البعيد، على تنفيذ استراتيجية لتطوير قطاع التخزين، تشمل إعادة تأهيل الصوامع القائمة، وإقامة منشآت جديدة بالشراكة مع القطاع الخاص.

ويهدف هذا التوجه إلى رفع كفاءة التخزين وتحسين إدارة المحاصيل، بما يتناسب مع حجم الإنتاج الزراعي في المنطقة، التي تعد من أهم مناطق إنتاج القمح في سوريا.

الحسكة.. ركيزة الأمن الغذائي

الخبير الاقتصادي علي شلال، قال إن صوامع الحبوب في محافظة الحسكة تمثل بنية استراتيجية أساسية للأمن الغذائي في شمال شرقي سوريا، نظرًا إلى مكانة المحافظة كواحدة من أبرز مناطق إنتاج القمح والشعير.

وأضاف أن هذه الصوامع، التي أُنشئت خلال عقود سابقة، كانت تستوعب كميات كبيرة من إنتاج الجزيرة السورية، إلا أن الأضرار التي لحقت بها خلال السنوات الماضية أدت إلى تراجع قدرتها التشغيلية.

وأشار شلال إلى وجود تفاوت في جاهزية الصوامع، حيث يعمل بعضها بشكل كامل أو جزئي، بينما خرجت أخرى عن الخدمة، ما دفع الجهات المعنية إلى الاعتماد على المستودعات البديلة لتغطية النقص.

إعادة تأهيل الصوامع المتضررة تمثل خطوة ضرورية لتعزيز الأمن الغذائي، وتقليل الهدر في المحاصيل، وتحسين إدارة المخزون الاستراتيجي، وفق شلال.

وأضاف أن تطوير البنية التحتية للتخزين يمكن أن يسهم في استقرار الأسواق، وضمان توفر المواد الأساسية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد.

بين التحديات والفرص

رغم حجم التحديات، لا تزال صوامع الحبوب في الحسكة تمثل ركيزة أساسية للاقتصاد الزراعي، ومرآة لأهمية الجزيرة السورية كـ"سلة غذاء" رئيسة.

ومع استمرار أعمال التأهيل، وتبني خطط لتوسيع القدرة التخزينية، تبدو الفرصة قائمة لاستعادة جزء من الدور الحيوي الذي لعبته هذه المنشآت في دعم الأمن الغذائي، شرط استكمال أعمال الصيانة وضمان استدامة التشغيل.

وفي وقت يترقب فيه المزارعون موسم الحصاد، تبقى جاهزية الصوامع عاملًا حاسمًا في تحديد قدرة الجهات المعنية على استيعاب الإنتاج، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق الحبوب.

أهالٍ ينتظرون بيئة آمنة للعودة

حملة لإزالة الأنقاض في عقيربات شرقي حماة

مديرية الطوارئ وإدارة الكوارث ومحافظة حماة تطلقان حملة لإزالة الأنقاض في ناحية عقيربات - 19 نيسان 2026 (محافظة حماة)

حماة – عدي الحاج حسين

انطلقت في ناحية عقيربات شرقي حماة حملة لإزالة الأنقاض، بهدف تحسين الواقع الخدمي وإعادة تأهيل المنطقة، بما يسهم في تهيئة الظروف لعودة الأهالي إلى منازلهم، وذلك بتوجيهات من مديرية الطوارئ وإدارة الكوارث بالتعاون مع محافظة حماة، حيث بدأت الفرق المختصة أعمالها في رفع الأنقاض وفتح الطرق.

أهالي الناحية الذين بدؤوا عودة "خجولة" إلى قراهم، ما زالوا ينتظرون اكتمال الحملة، فيما يعيشون معاناة يومية في ظل غياب شبه تام للكهرباء، وانهيار شبكات الصرف الصحي، وانعدام الخدمات الأساسية، إضافة إلى خطر الألغام ومخلفات الحرب التي لا تزال تهدد حياتهم.

أنقاض وألغام وانعدام في الخدمات

يعيش سكان ناحية عقيربات معاناة قاسية تمتد إلى ما قبل انطلاق حملة إزالة الأنقاض التي كانت تسد الطرق، إذ تنتشر في قراها ذخائر غير منفجرة تهدد حياة العائدين.

فيصل المحمود (34 عامًا)، أحد العائدين إلى قرية حماده عمر، قال لعنب بلدي، "عدت إلى قريتي بعد سنوات من النزوح، فوجدت منزلي مدمرًا بالكامل، والأنقاض تسد مدخل القرية، وكنا نخشى دخول أي مبنى خوفًا من الألغام. كنا ننام في العراء لأيام قبل أن تأتي فرق الدفاع المدني وتؤكد لنا أن المنطقة آمنة نسبيًا".

أما عبد الكريم المحمد (40 عامًا)، من قرية رسم العواد، فقال إن المشكلة لا تقتصر على إزالة الأنقاض، "نحن بنحو 45 ألف نسمة، شهدت بداية مرحلة النزوح منذ عام 2012، سواء للشمال أو إلى خارج سوريا، وكان النزوح التام في عام 2017، وفق ما قاله رئيس بلدية عقيربات، حافظ الحمود.

وأضاف الحمود لعنب بلدي أن هناك "عودة خجولة" خاصة للقرى التي تقع شرق البلدة، بسبب انعدام الخدمات التام من جهة، ومنع الفلاحة بتلك القرى من جهة أخرى، والعودة مرتبطة بهذين العاملين، وما زال هناك الكثير من القرى لم يعد سكانها حتى الآن.

وعن أولويات إزالة الأنقاض، أوضح الحمود أن للبلديات الدور الأكبر في تحديد الأولويات، ويؤخذ بعين الاعتبار المباني العامة المهدمة، ومن ثم المباني الخاصة بحسب الوضع الاقتصادي لكل عائلة، فهناك الكثير ممن لا يستطيعون إزالة الأنقاض ولا يملكون تكلفة إزالتها (أيتام، أرامل، كبار بالسن، أصحاب أمراض مزمنة).

وأكد الحمود وجود تنسيق بين الدفاع المدني والبلديات "في سبيل خدمة الناس"، وتقديم كل ما باستطاعتهم لأسر أصحاب البيوت المهدمة، والأخذ بعين الاعتبار خدمة جميع المواطنين دون استثناء، لافتًا إلى أنه "ليس هناك أي خطة لتأمين بيوت بديلة لمن هدم بيته بالكامل، لأن المنطقة ريفية ويستحيل إيجاد بيوت بديلة".

في الطرقات. أقرب مستشفى يبعد عنا 45 كيلومترًا، وأقرب مركز سجل مدني 45 كيلومترًا أيضًا. كيف لنا أن نعيش هكذا؟"، بحسب تعبير عبد الكريم.

الأنقاض كانت تحجب الرؤية عن الآبار المفتوحة، "وكدنا نفقد أحد أطفالنا لولا تنبيه الجيران. حملة إزالة الأنقاض هي خطوة أولى وأساسية، لكننا ننتظر خطوات أسرع لتوفير الخدمات الحيوية، وإلا فإن العودة الكبيرة لن تحدث". وفق ما قاله محمود الرجا، أحد سكان قرية سوحا لعنب بلدي.

عودة خجولة مرتبطة بالخدمات

ناحية عقيربات، التي يقدّر عدد سكانها بحسب إحصاء عام 2004 بنحو 45 ألف نسمة، شهدت بداية مرحلة النزوح منذ عام 2012، سواء للشمال أو إلى خارج سوريا، وكان النزوح التام في عام 2017، وفق ما قاله رئيس بلدية عقيربات، حافظ الحمود.

وأضاف الحمود لعنب بلدي أن هناك "عودة خجولة" خاصة للقرى التي تقع شرق البلدة، بسبب انعدام الخدمات التام من جهة، ومنع الفلاحة بتلك القرى من جهة أخرى، والعودة مرتبطة بهذين العاملين، وما زال هناك الكثير من القرى لم يعد سكانها حتى الآن.

وعن أولويات إزالة الأنقاض، أوضح الحمود أن للبلديات الدور الأكبر في تحديد الأولويات، ويؤخذ بعين الاعتبار المباني العامة المهدمة، ومن ثم المباني الخاصة بحسب الوضع الاقتصادي لكل عائلة، فهناك الكثير ممن لا يستطيعون إزالة الأنقاض ولا يملكون تكلفة إزالتها (أيتام، أرامل، كبار بالسن، أصحاب أمراض مزمنة).

وأكد الحمود وجود تنسيق بين الدفاع المدني والبلديات "في سبيل خدمة الناس"، وتقديم كل ما باستطاعتهم لأسر أصحاب البيوت المهدمة، والأخذ بعين الاعتبار خدمة جميع المواطنين دون استثناء، لافتًا إلى أنه "ليس هناك أي خطة لتأمين بيوت بديلة لمن هدم بيته بالكامل، لأن المنطقة ريفية ويستحيل إيجاد بيوت بديلة".

حملة على مستوى المحافظة لإزالة الأنقاض

مدير مديرية الطوارئ وإدارة الكوارث في حماة، محمد الشيخ قدور، قال في حديث لعنب بلدي، إن حملة أُطلقت لإزالة الأنقاض من كامل مناطق محافظة حماة، بما فيها منطقة سلمية التي بدأ العمل فيها بناحية عقيربات، وتأتي في إطار سعي وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث، وبتوجيه من رئاسة الجمهورية، لتأمين بيئة آمنة والعمل على البنية التحتية بما يساعد في عودة المدنيين إلى قراهم وبلداتهم.

وذكر الشيخ قدور أنه تم إطلاق هذه الحملة في مطلع آذار الماضي، ومن المتوقع أن تستمر ستة أشهر، وستستمر في العمل حتى إزالة آخر كتل الأنقاض من كامل المحافظة، وتحقيقًا لهذه الغاية، قامت المديرية بطرح مناقصات والتعاقد مع عدد من المتعهدين تسريعًا لعملية الإزالة.

وتحدث قدور عن مسح أولي وتقديرات هندسية للدمار والأنقاض في ناحية عقيربات، إذ يتم العمل على المناطق والمواقع الأكثر حيوية حتى الوصول لإزالة كافة الأنقاض تباعًا.

وتابع أن عملية إزالة الأنقاض سبقتها عمليات مسح للفرق التابعة للوزارة بالتعاون مع فرق تتبع وزارة الدفاع، لتوفير بيئة عمل آمنة للآليات والأفراد، وتم إزالة العديد من الذخائر غير المنفجرة، والعمل مستمر في جميع المواقع وبحسب الأولويات.

وعن آلية التنسيق، أوضح الشيخ قدور أن الحملة انطلقت بالتعاون مع محافظة حماة وما يتبع لها من مناطق ونواح وبلدات، كل بحسب منطقته الجغرافية، وتتم كامل الأعمال بتنسيق مع مديري المناطق ورؤساء المجالس المحلية، وبإشراف مباشر من مراقبين من وزارة الطوارئ، وبالتنسيق والإشراف من قبل المجالس المحلية، ما يعطي مرونة في العمل ويذلل العقبات.

وتتم المتابعة من خلال تقارير يومية عن مواقع العمل وعدد الآليات وأنواعها وكمية الأنقاض التي تم إزالتها، وبتواصل مباشر بين جميع الأطراف على مدار اليوم.

وأشار إلى أنه رغم الظروف الجوية غير المناسبة، تم إطلاق هذه الحملة وواصلت العمل قدر الإمكان وبحسب الأولويات، رغم انتشار الذخائر غير المنفجرة التي تعمل فرق الإزالة في الوزارة بالتعاون مع الفرق الهندسية في وزارة الدفاع على التعامل معها، لتوفير بيئة عمل آمنة للآليات، مؤكدًا أن هذه الحملة تعد انطلاقة لتسهيل عودة المدنيين، حيث توفر إزالة الأنقاض بيئة لعمل فرق المؤسسات الخدمية الأخرى لتوفير الخدمات الأساسية في جميع المناطق والبلدات.

بانتظار تأهيل المبنى

صفوف مسبقة الصنع وغير مؤهلة لطلاب "الجنان" بحلب

حلب – محمد ديب بظت

لا يزال طلاب مدرسة "الجنان" (خالد أزرق سابقًا) في حي المارتيني بمدينة حلب يتلقون تعليمهم داخل غرف صفية مسبقة الصنع، رغم خلو المبنى المدرسي من إشغال المصرف العقاري منذ أشهر.

واستخدمت تلك الغرف كبديل مؤقت بعد خروج عدد من المدارس عن الخدمة أو تخصيص أبنيتها لجهات حكومية أخرى، كما هو الحال بمدرسة "الجنان".

ويثير استمرار الاعتماد على هذه الغرف تساؤلات بين الكادر التعليمي، خاصة مع الحديث عن إمكانية العودة إلى المبنى الأصلي، الذي لم يعد مستخدمًا من جهة أخرى حاليًا.

غرف غير مهيأة للتعليم

تعاني الصفوف المسبقة الصنع في المدرسة من مشكلات بنيوية وخدمية، تتعلق بضعف العزل وغياب الصيانة، إلى جانب تأثير الظروف الجوية على البيئة الصفية، ما ينعكس على العملية التعليمية.

وأضافت المعلمة لعنب بلدي، أن الغرف تعاني من مشكلات كبيرة خلال فصل الشتاء، إذ تتسرب مياه الأمطار إلى داخل الصفوف، ما يؤثر على الأرضيات والأسقف، ويتسبب بتشقق الأرضية الخشبية، ويعوق حركة الطلاب داخل الصف.

كما أشارت إلى وجود فتحات وثقوب في بعض الصفوف، تزيد من سوء الوضع داخلها.

وفي فصل الصيف، تزداد المعاناة، إلى هذه الغرف بدأ خلال فترة وجود المصرف العقاري في مبنى المدرسة، واستمر حتى بعد إخلائه، ما أبقى الكادر والطلاب في ظروف تعليمية صعبة.

وأضافت المعلمة فلك نعسو، إن اللجوء بحسب نعسو، نتيجة تعرض الغرف لأشعة الشمس المباشرة، في ظل غياب وسائل التبريد، ما يجعل البيئة الصفية غير مناسبة للتعليم.

المصرف العقاري أخلى المبنى منذ نحو أربعة أشهر، إلا أن الطلاب لم يعودوا إليه حتى الآن، رغم زيارات متكررة من قبل لجان تابعة لمديرية التربية للكشف على المدرسة، دون تحديد موعد واضح لإعادة الدوام فيها.

في السياق ذاته، المعلمة بيان مصري أشارت إلى أن واقع الغرف المسبقة الصنع لا يوفر بيئة تعليمية مستقرة، في ظل غياب الصيانة الدورية وتدهور البنية التحتية، ما ينعكس بشكل مباشر على أداء الطلاب وتركيزهم داخل الصفوف.

ولفتت إلى أن استمرار الدوام في هذه الغرف، رغم إخلاء المبنى المدرسي، يطرح تساؤلات لدى الكادر التعليمي حول أسباب التأخير في إعادة استخدامه، خاصة مع الحاجة الملحّة لبيئة تعليمية أكثر أمانًا واستقرارًا.

المبنى متاح لكنه بحاجة تأهيل

معاون مدير التربية والتعليم في حلب، محمد عبد الرحمن، قال إن مبنى المدرسة أصبح متاحًا من حيث المبدأ، إلا أنه لم تتم إعادة الدوام إليه حتى الآن، لأنه سيخضع لعملية تقييم فني تمهيدًا لإجراء أعمال الترميم والتأهيل اللازمة ليصبح جاهزًا وآمنًا للاستخدام التربوي.

وأضاف عبد الرحمن في حديث إلى عنب بلدي، أن مديرية التربية أجرت دراسة فنية شاملة للمبنى، بهدف تقييم حالته الإنشائية وتحديد الاحتياجات اللازمة لإعادة تأهيله بما يتناسب مع العملية التعليمية.

وبيّن أن الأضرار في المبنى تعد جزئية، وتشمل بعض الجوانب التي تتطلب صيانة وترميمًا، متوقعًا الانتهاء من أعمال التأهيل قبل بداية العام الدراسي المقبل.

انتقال مرتبط بانتهاء الصيانة

وحول موعد نقل الطلاب، أشار عبد الرحمن إلى أن العملية ترتبط بالانتهاء الكامل من أعمال التأهيل، موضحًا أن من المتوقع تنفيذ ذلك قبل بداية العام الدراسي المقبل، وحتى الشهر الخامس، في حال الانتهاء من جميع أعمال الصيانة والتجهيز ضمن الإطار الزمني المحدد.

وفيما يخص استمرار استخدام الصفوف المسبقة الصنع، أوضح أن ذلك يعود لاستخدام المبنى سابقًا من قبل جهات أخرى، إضافة إلى النقص في الأبنية المدرسية في بعض المناطق التي تعرضت للقصف والدمار، ما فرض اعتماد هذه الصفوف كحل مؤقت لضمان استمرار العملية التعليمية.

وأشار معاون مدير التربية إلى أن المديرية تعمل حاليًا على تحسين واقع الصفوف المسبقة الصنع من خلال إجراء صيانة دورية لها، وتأمين الاحتياجات الأساسية، بهدف توفير بيئة آمنة ومناسبة للطلاب إلى حين الانتقال إلى المبنى بعد تأهيله بشكل كامل.

وكانت رئيسة دائرة الأبنية المدرسية في مديرية تربية حلب، آية صدور، أوضحت، لعنب بلدي، أن عدد المدارس التي تعتمد على الغرف المسبقة الصنع في المدينة يبلغ 40 مدرسة، مشيرة إلى أن الاعتماد عليها يعود لسببين رئيسين.

بحسب صدور، أدى خروج عدد من المدارس عن الخدمة، نتيجة الأضرار الكبيرة التي لحقت بها جراء القصف، إلى تهدمها أو تضررها بشكل جزئي، واستدعى تعويضها بغرف مسبقة الصنع داخل ساحات المدارس.

أما السبب الثاني فيعود إلى الاكتظاظ الطلابي في بعض المدارس نتيجة خروج مدارس أخرى عن الخدمة.

تقرير "Digital 2026" يكشف فجوة رقمية هائلة في سوريا

علي عيد

بينما يشير تقرير "Digital 2026"، النصفي لعام 2026، إلى استمرار نمو الجمهور على وسائل التواصل الاجتماعي، تظهر فجوة واسعة بين الأرقام في سوريا والمعدل العالمي.

لا تظهر سوريا تفصيليًا في تقرير منتصف العام العالمي، لكن تقرير "DataReportal" الخاص بسوريا 2026، يورد أن عدد مستخدمي الإنترنت فيها بلغ 9.25 مليون مستخدم في نهاية 2025، بنسبة انتشار 35.8% فقط، وهذا يعني أن 16.6 مليون شخص، أي 64.2% من السكان، ظلوا خارج الإنترنت.

وبلغت اتصالات الهاتف المحمول في سوريا 20.1 مليون اتصال (خط)، تعادل 77.7% من السكان، مع نمو 6% خلال عام.

وبلغ متوسط سرعة تحميل الإنترنت المحمول 24.69 ميغابت/ثانية، بينما بلغت سرعة الإنترنت الثابت 3.35 ميغابت/ثانية فقط.

بحسب تقرير "Digital 2026"، الصادر عن "We Are Social" و"Manochi"، ضمن سلسلة "Global Digital Reports" (المؤشرات العالمية الأساسية)، بلغ عدد سكان العالم 8.28 مليار نسمة، بزيادة 69 مليونًا خلال عام، وبنمو سنوي 0.8%.

ويوجد عالميًا 5.83 مليار مستخدم فريد للهاتف المحمول، أي 70.4% من سكان العالم، بزيادة 103 ملايين خلال 12 شهرًا، وتمثل الهواتف الذكية نحو 89.1% من أجهزة الهاتف المستخدمة.

كما بلغ عدد مستخدمي الإنترنت 6.12 مليار شخص، أي 73.8% من سكان العالم، ورغم ذلك، لا يزال نحو 2.2 مليار شخص خارج الإنترنت.

بلغت "هويات مستخدمي" وسائل التواصل الاجتماعي 5.79 مليار، أي ما يعادل 69.9% من سكان العالم، بزيادة 294 مليونًا خلال عام، أي بنمو 5.4%.

اللافت في التقرير، هو أن أكثر من أربعة من كل خمسة بالغين متصلين بالإنترنت يستخدمون شكلًا من أشكال الذكاء الاصطناعي.

وتقدّر "GWI"، وهي شركة عالمية متخصصة في أبحاث الجمهور والسلوك الرقمي وتحليل اتجاهات المستخدمين على الإنترنت ووسائل التواصل، أن 81.2% من البالغين المتصلين استخدموا أداة ذكاء اصطناعي واحدة على الأقل خلال شهر، ما يعني أن 4.02 مليار بالغ يستخدمون الذكاء الاصطناعي شهريًا، أي ما يعادل 48.6% من سكان العالم.

أما مستخدمو الذكاء الاصطناعي التوليدي، مثل "ChatGPT" و"Gemini" و"Doubao"، فبلغ عددهم 2.42 مليار مستخدم نشط، أي 29.2% من سكان العالم، وزاد عددهم بأكثر من 1.4 مليار خلال عام، بمعدل نمو 141%.

مستخدمو الذكاء الاصطناعي كانت اهتماماتهم البحث عن المعلومات 58.8%،

الحصول على نصائح لحل المشكلات (37.8%)،

تعلّم أو تحسين المهارات (37%)، والترفيه (26.5%).

أما المخاوف الأساسية تجاه الذكاء الاصطناعي فهي عدم الموثوقية والهلوسة والأخطاء (26.7%)، التأثير على الوظائف والاقتصاد (22.3%)، فقدان السيطرة أو تراجع دور الإنسان (21.9%).

أما الخوف الوجودي من "نهاية البشرية" فكان في آخر القائمة (6.7%).

المؤشرات التي يطرحها التقرير تقود إلى خلاصة ترفض فكرة "موت وسائل التواصل"، بالاستناد إلى مستوى النمو العالمي، المقدّر بأكثر من 800 ألف مستخدم جديد يوميًا، أو 9.3 مستخدم جديد كل ثانية.

كما أن عدد مستخدمي وسائل التواصل بات أكبر بمئات الملايين من مشاهدي التلفزيون التقليدي والكابلي.

يعزو التقرير أسباب استخدام وسائل التواصل إلى:

- البقاء على اتصال مع الأصدقاء والعائلة (49%)
- ملء وقت الفراغ (39.3%)
- قراءة الأخبار (30.1%)

ويصنف المنصات الأكثر استخدامًا عالميًا بين مستخدمي الإنترنت البالغين على النحو الآتي:

- "فيسبوك" (56.3%)
- "يوتيوب" (55.3%)
- "إنستجرام" (54.6%)
- "واتساب" (54.4%)
- "ماسنجر" (36.9%)
- "تيك توك" (36%)

وفي حال استبعاد الصين وروسيا تصبح النسب أعلى:

- "فيسبوك" (73.4%)
- "إنستجرام" (71.4%)
- "يوتيوب" (70.6%)
- "واتساب" (69.8%)
- "تيك توك" (47.5%)

تشير الأرقام إلى أن سوريا تعيش فجوة رقمية عميقة، في وقت أصبح فيه الإنترنت والبنية المحمولة ووسائل التواصل والذكاء الاصطناعي جزءًا أساسيًا من الاقتصاد والإدارة والحياة العامة، وبينما يقترب العالم من انتشار للإنترنت بنسبة 74%، تقف سوريا عند نسبة 35.8%، وهي أقل من نصف المعدل العالمي..

وللحديث بقية.

هل يمكننا استلهام التجربة اليابانية لإعادة الإعمار؟

غزوان قرنفل

حين يُطرح سؤال إعادة الإعمار في سوريا، غالبًا ما يُختزل النقاش في مسألة التمويل، من سيدفع؟ وكم تبلغ الكلفة التقديرية؟ لكن التجارب التاريخية تنبئنا أن المسألة أعمق بكثير من مجرد أرقام، فإعادة الإعمار ليست عملية هندسية أو مالية فحسب، بل هي قبل ذلك خيار سياسي ورؤية اجتماعية تحدد شكل المدن، وطبيعة العلاقات داخلها، ومستقبل الاستقرار فيها.

من بين التجارب التي تستحق التأمل بجدية، تبرز التجربة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، ليس بوصفها نموذجًا يُستنسخ، بل باعتبارها تجربة يمكن استلهام بعض مقارباتها، خاصة في إعادة بناء المناطق السكنية. اليابان خرجت من الحرب مدمرة إلى حد كبير، مدن بكاملها سويت بالأرض، وبنية تحتية شبه منهارة، ومع ذلك لم تعتمد مقاربة مركزية صرفة تقوم على استملاك الدولة لكل شيء وإعادة توزيعه وفق خطط فوقية، بل اتجهت إلى صيغة أكثر توازنًا تقوم على الشراكة بين الدولة ومالكي الأراضي وشركات القطاع الخاص، وكان جوهر العملية يتركز على إعادة إعمار الأحياء السكنية، بشكل يحتفظ فيه المالكون بحقوقهم في الأرض، لكنهم يوافقون على إعادة تقسيمها وتخطيطها بشكل حديث، بما يسمح بفتح طرق أوسع، وتخصيص مساحات للخدمات، وتحسين البنية التحتية، في المقابل، يحصل كل مالك على حصة أصغر نسبيًا من الأرض لكنها أعلى قيمة وأكثر قابلية للاستثمار.

بهذه الطريقة جرى تمويل جزء كبير من إعادة الإعمار من داخل العملية نفسها، دون الحاجة إلى موارد مالية هائلة من الدولة، هذه الفكرة في جوهرها تحمل إمكانات مهمة للسياق السوري خاصة في المناطق السكنية التي تعرضت لدمار واسع، فبدلًا من الدخول في صراعات معقدة حول الملكيات، أو اللجوء إلى استملاكات شاملة قد تثير مخاوف مشروعة، يمكن التفكير في نماذج تعيد تنظيم الملكيات ضمن إطار يحفظ الحقوق ويحقق في الوقت ذاته مصلحة عامة تتمثل في بناء مدن أكثر تنظيمًا وقابلية للحياة.

إن استلهام هذه التجربة لا يعني تجاهل الفروق الجوهرية بين الحالتين، فاليابان كانت دولة مستقرة سياسيًا، وتمتلك مؤسسات قوية وثقة عامة مرتفعة، وهو ما سهل قبول الناس بتلك الترتيبات، أما في سوريا فإن أي مقاربة مشابهة يجب أن تبنى على أساس من الشفافية والضمانات القانونية الصارمة، حتى لا تتحول إلى أداة لنزع الملكيات أو إعادة توزيعها بشكل غير عادل.

من هنا فإن المدخل الأساسي لأي محاولة لاستلهام التجربة اليابانية يجب أن يكون قانونيًا ومؤسسيًا، أي وضع إطار قانوني واضح لإعادة التنظيم العقاري، يحدد الحقوق والواجبات بدقة، ويضمن مشاركة حقيقية للمالكين في اتخاذ القرار، ويوفر آليات تعويض عادلة وشفافة، كما يتطلب الأمر وجود قضاء مستقل قادر على الفصل في النزاعات التي قد تنشأ، وهي مسألة لا تقل أهمية عن التمويل نفسه، إلى جانب ذلك، يمكن للسلطة الجديدة أن تستفيد من عنصر آخر مهم في التجربة اليابانية، وهو تحفيز القطاع الخاص على المشاركة في إعادة الإعمار، فإعادة بناء الأحياء السكنية يمكن أن تتحول إلى فرصة اقتصادية إذا ما أُحسن تنظيمها بما يخلق توازنًا بين الربحية والمصلحة العامة.

والقطاع الخاص هنا لا يأخذ دور "مقاول منفذ" بل هو شريك استثماري يدخل في صلب العملية ويستفيد منها، لكنه في الوقت نفسه يسهم في تمويلها وتخفيف العبء عن الدولة، فيقوم بتطوير جزء من الأراضي المعاد تنظيمها بعد إعادة تخطيط المنطقة وفتح الشوارع وتحسين البنية التحتية، حيث ترتفع قيمة الأرض بشكل كبير، فيخصّص جزء من هذه الأراضي (أو من الحقوق الاستثمارية عليها) للقطاع الخاص ليقوم بتطويرها كمشاريع سكنية أو تجارية، وهذا الجزء هو "مكسبه" الأساسي، أي أنه يقوم بتمويل البنية التحتية مقابل حقوق استثمارية، فبدلًا من أن تتحمل الدولة كلفة الطرق والخدمات بالكامل، يمكن أن يقوم مستثمرون بتمويل هذه الأعمال مقابل حصولهم على حق تطوير عقارات ضمن المنطقة نفسها.

كما يمكنه الدخول في شراكات مع المالكين، حيث يمكن للقطاع الخاص أن يتفق مع مالكي الأراضي على تطوير عقاراتهم مقابل حصة من المشروع النهائي (شقق، مكاتب، محال تجارية)، وهنا يتحول المالك من مجرد متلقٍّ للتعويض إلى شريك، بينما يحصل المستثمر على جزء من العائد دون أن يشتري الأرض بالكامل.

إن إعادة الإعمار في سوريا لن تنجح إذا بقيت رهينة الانتظار لمساعدات خارجية قد تأتي أو لا تأتي، ولن تنجح إذا فُرضت من الأعلى دون إشراك حقيقي للسكان المتضررين، لأننا نحتاج إلى مقاربة تدمج بين الحفاظ على الحقوق الفردية وتحقيق المنفعة العامة، وتحول عملية الإعمار من عبء إلى فرصة.

التجربة اليابانية لا تقدم وصفة جاهزة، لكنها تقدم فكرة أساسية هي أن إعادة بناء المدن يمكن أن تتم بالشراكة مع أهلها لا على حسابهم، وهذه الفكرة إذا ما أُخذت بجدية قد تكون مدخلًا لإعادة إعمار ليس الحجر فقط، بل تعيد أيضًا الثقة بين الدولة والمجتمع، فهل نحن مستعدون لتبني مثل تلك المقاربة التي تحتاج إلى شراكة وشفافية وعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب، أم ستكون مسألة إعادة الإعمار فرصة ذهبية لإثراء البعض على حساب سواد الشعب؟

عنب بلدي
ملف العدد 742
الأحد 10 أيار / مايو 2026

إعداد:
موفق الخوجة
محمد جفال
يزن قر

قواعد أجنبية
تدير التوازنات في سوريا

قوات من الجيش السوري تستلم قاعدة مسرك بريف الحسكة - 16 نيسان 2026 (سانا)

يعد المشهد العسكري في سوريا من أكثر الساحات تعقيدًا وتشابكًا في الشرق الأوسط خلال العقد الأخير، بفعل تعدد مستويات التدخل وتداخل الأدوار بين قوى دولية وإقليمية ومحلية، ما جعل البلاد ساحة مفتوحة لإعادة رسم النفوذ بشكل مستمر منذ اندلاع الحرب عام 2011.

لم يقتصر هذا التدخل على بُعد واحد، بل اتخذ أشكالًا مختلفة بين انتشار عسكري مباشر، ونفوذ غير مباشر، وتحالفات متغيرة، ما أنتج خريطة أمنية وسياسية شديدة السيولة.

فمنذ عام 2014، دخلت الولايات المتحدة المشهد السوري عبر "التحالف الدولي" تحت شعار محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية"، لتنشئ انتشارًا عسكريًا محدود الحجم لكنه عالي التأثير، تمركز بشكل أساسي في شمال شرقي سوريا ومنطقة البادية.

وفي المقابل، رسخت روسيا وجودها العسكري المباشر منذ عام 2015، عبر قواعد ثابتة في الساحل السوري ومراكز نفوذ جوي وبري، ما مكّنها من لعب دور مركزي في دعم النظام السوري السابق وإعادة صياغة ميزان القوى الميداني.

وعلى المستوى الإقليمي، برزت تركيا كفاعل عسكري مباشر عبر عمليات متتالية في شمالي سوريا، ركزت على إنشاء مناطق نفوذ متصلة جغرافيًا على الحدود الجنوبية، إلى جانب دعم فصائل المعارضة وإدارة مناطق واسعة بشكل غير مباشر.

في حين لعبت إسرائيل دورًا مختلفًا، قائمًا على التدخل العسكري عبر ضربات جوية متكررة، إذ عملت بعد سقوط النظام على التدخل البري إضافة إلى قصف جوي استهدف البنية التحتية للجيش السوري السابق، وقصف مراكز استراتيجية.

ومع تباين أهداف هذه الأطراف وتداخل مناطق نفوذها، تشكل في سوريا نظام معقّد من التوازنات العسكرية والسياسية، يقوم على تقاطع المصالح أكثر من حسم السيطرة، وعلى إدارة الصراع بدل إنهائه.

ما بعد القواعد الأمريكية في سوريا..

خرائط نفوذ جديدة

شهد الوجود العسكري الأمريكي في سوريا خلال السنوات الماضية أحد أكثر أشكال التدخل الخارجي تعقيدًا في المشهد السوري، سواء من حيث طبيعته الميدانية أو امتداداته السياسية والاستراتيجية.
فمنذ دخول "التحالف الدولي" إلى البلاد عام 2014، تدرّج هذا الوجود من عمليات عسكرية مباشرة ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، إلى شبكة انتشار ميداني واسعة في شمال شرقي سوريا ومنطقة البادية، ارتكزت على قواعد ونقاط عسكرية صغيرة ومتوسطة الحجم، شكّلت أدوات لضبط التوازنات أكثر من كونها تمركزًا تقليديًا طويل الأمد.

ومع مرور الوقت، لم يعد هذا الحضور مقتصرًا على البعد الأمني المرتبط بمكافحة التنظيم، بل اتسع ليشمل أدوارًا متداخلة في إدارة النفوذ بين الفاعلين المحليين والإقليميين، في منطقة تتقاطع فيها مصالح معقدة لعدد من القوى. غير أن السنوات الأخيرة حملت تحولات متسارعة على المستويين الميداني والسياسي، أعادت طرح أسئلة جوهرية حول مستقبل هذا الوجود وجدواه. ومع اكتمال انسحاب أمريكا من قواعدها في سوريا في نيسان الماضي، تدخل البلاد مرحلة جديدة من إعادة تشكيل خرائط النفوذ.

ومنح هذا النمط الولايات المتحدة قدرة على التحكم بمفاصل جغرافية حساسة، دون الحاجة إلى انتشار كثيف أو تمركز واسع النطاق.

وتوزعت هذه المواقع قرب حقول النفط والغاز الأساسية، مثل "العمر" و"كونيكو"، وعلى عقد الطرق الحيوية التي تربط البادية السورية بشرق الفرات، إضافة إلى نقاط مراقبة على خطوط التماس مع مناطق سيطرة أطراف مختلفة.

وفي هذا السياق، يرى الباحث السياسي ماهر التمران، أن هذا النمط "لم يكن قائمًا على قواعد ضخمة، بقدر ما كان شبكة انتشار نقطي يهدف إلى ضبط البيئة الميدانية أكثر من فرض سيطرة مباشرة"، مشيرًا إلى أن هذا التوزيع مكّن القوات الأمريكية من العمل بمرونة عالية، مع تقليل التكلفة البشرية واللوجستية.

كما لم يكن الهدف المعلن لهذا الانتشار مقتصرًا على محاربة تنظيم "الدولة"، رغم أن ذلك شكّل الإطار الرسمي للتدخل، بل تعداه إلى أدوار أخرى غير معلنة بالكامل، شملت دعم "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، وتثبيت خطوط السيطرة في شمال شرقي سوريا، ومنع تمدد قوات النظام وحلفائه نحو الشرق، إلى جانب تأمين مناطق الموارد الطبيعية. وأضاف التمران أن هذا الوجود "كان مزدوج الطبيعة، يجمع بين مكافحة الإرهاب من جهة، وإدارة التوازنات الجيوسياسية من جهة أخرى"، وهو ما جعل القواعد الأمريكية تتحول إلى أدوات ضبط سياسي أكثر من اعتبارها أدوات عسكرية، خاصة في منطقة تتقاطع فيها مصالح روسيا وإيران وتركيا والولايات المتحدة.

طبيعة الانتشار الأمريكي في سوريا

اعتمدت الولايات المتحدة عبر "التحالف الدولي" على نمط انتشار مرن ومحدود الحجم، لكنه مرتفع التأثير.

ومنذ بدء التدخل العسكري عام 2014، لم تتجه واشنطن إلى إنشاء قواعد ضخمة تقليدية، بل اختارت نموذجًا قائمًا على شبكة من المواقع الصغيرة والمتوسطة والنقاط العسكرية المتقدمة، المنتشرة في محافظتي الحسكة ودير الزور، إلى جانب قاعدة "التنف" الاستراتيجية عند المثلث الحدودي مع العراق والأردن.

> لم يكن الانتشار الأمريكي قائمًا على قواعد ضخمة بقدر ما كان شبكة انتشار نقطي يهدف إلى ضبط البيئة الميدانية أكثر من فرض سيطرة مباشرة.
> د. ماهر التمران
> كاتب وباحث سياسي

ملامح الانسحاب أو إعادة التموضع

لم يكن الانسحاب الأمريكي من سوريا حدثًا مفاجئًا أو قرارًا لحظيًا، بل جاء نتيجة مسار تدريجي طويل بدأ قبل أشهر من الإخلاء النهائي، عكس تحولًا في التفكير الاستراتيجي الأمريكي تجاه الملف السوري.

واتسم هذا المسار بتقليص تدريجي للوجود العسكري، وإعادة توزيع القوات، وإخلاء متتابع للقواعد الصغيرة قبل الانتقال إلى القواعد الرئيسة.

وخلال الفترة الممتدة بين شباط ونيسان الماضيين، تسارعت وتيرة الانسحابات من عدة مواقع في شمال شرقي سوريا، من بينها قاعدتا "الشدادي" و"رميلان"، وصولًا إلى قاعدة "التنف" في البادية السورية، التي كانت تعد من أهم النقاط الاستراتيجية في الانتشار الأمريكي.

وجرت هذه العمليات ضمن تنسيق ميداني سمح بتسليم بعض المواقع إلى قوات الجيش السوري دون حدوث فراغ أمني مفاجئ.

وفي هذا الإطار، أشار الباحث السياسي ماهر التمران إلى أن "العملية لم تكن انسحابًا فجائيًا، بل سلسلة خطوات متراكمة تعكس إعادة تموضع مدروسة"، موضحًا أن ما جرى يمكن فهمه بوصفه انتقالًا من إدارة انتشار واسع إلى تفكيك تدريجي ومنظم لهذا الانتشار.

كما ترافقت هذه المرحلة مع مؤشرات ميدانية سبقت الانسحاب الفعلي، مثل نقل معدات عسكرية من بعض القواعد، وإعادة تموضع القوات داخل وخارج سوريا، إضافة إلى تقليص النشاط اللوجستي في عدد من النقاط، ما اعتُبر مؤشرات غير معلنة على بدء مرحلة إعادة الانتشار.

ومع إخلاء قاعدة "قسرك" في نيسان الماضي، اكتمل عمليًا تفكيك البنية العسكرية الأمريكية داخل سوريا، بعد أكثر من عقد على الوجود الميداني، في عملية انسحاب حافظت على مستوى من الضبط الميداني حتى اللحظة الأخيرة.

ما دوافع تقليص الوجود العسكري؟

يرى الباحث السياسي ماهر التمران أن الوجود الأمريكي "فقد تدريجيًا مبرراته الأصلية وتحول إلى أداة لإدارة التوازنات أكثر من كونه استجابة لتهديد مباشر"، ما يعكس تحولًا في طبيعة دور واشنطن من مكافحة الإرهاب إلى إدارة النفوذ.

كما لعبت التحولات داخل سوريا نفسها دورًا مهمًا، خصوصًا مع اتساع رقعة سيطرة الحكومة السورية على مساحات كانت تعد ضمن مناطق نفوذ "قسد"، وهو ما أعاد رسم خرائط السيطرة وقلل من هامش الحاجة إلى وجود أمريكي مباشر. وأشار التمران إلى أن "تغير خرائط السيطرة كان عاملًا غير مباشر لكنه مؤثر في تسريع إعادة تقييم الوجود الأمريكي".

كما تزامن هذا التحول مع تطورات سياسية بارزة، من بينها انضمام سوريا إلى التحالف الدولي لمحاربة تنظيم "الدولة"، ما فتح مسارًا مختلفًا للتعامل مع الملف الأمني، يقوم على التنسيق بدل الانتشار العسكري المباشر.

ويضاف إلى ذلك التوجه الأمريكي الأوسع نحو تقليص الانخراط العسكري الخارجي، وإعادة توزيع الموارد نحو ملفات دولية أخرى، في إطار سياسة أكثر حذرًا تجاه الحروب طويلة الأمد منخفضة العائد الاستراتيجي.

> غياب القوات الأمريكية لا يعني نهاية تأثيرها، بل انتقاله إلى مستوى غير مباشر يعتمد على الأدوات السياسية والأمنية.
> د. ماهر التمران
> كاتب وباحث سياسي

انعكاسات الانسحاب على مناطق النفوذ

"الانسحاب لا يخلق فراغًا فوريًا بقدر ما يعيد توزيع الأدوار بين الفاعلين الموجودين أصلًا"، بحسب الباحث السياسي ماهر التمران، موضحًا أن المرحلة المقبلة ستظل محكومة بميزان الردع بين القوى المختلفة.

كما فتح هذا التحول الباب أمام إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة السورية و"قسد"، في ظل تغير موازين القوى على الأرض، وتراجع الدعم الخارجي المباشر الذي كان يشكل أحد أعمدة الاستقرار النسبي في السنوات الماضية.

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في الجولان السوري المحتل- 8 كانون الأول 2024 (قناة 14/ كوبي جدعون)

تدريب مشترك للجيش الأمريكي وجيش سوريا الحرة قرب التنف – 29 تشرين الأول 2024 (فيسبوك/ عملية العزم الصلب)

الوجود الروسي..

من الانتشار الواسع إلى إعادة التموضع

مع التحولات الجذرية التي شهدتها سوريا منذ نهاية عام 2024، دخل الوجود الروسي مرحلة إعادة تموضع عميقة، بعد سنوات من الانتشار الواسع الذي كرّس حضورها كأحد أبرز الفاعلين في المشهد السوري، منذ التدخل العسكري المباشر إلى جانب النظام السابق في أيلول 2015.

يحلول منتصف عام 2024، بلغ عدد القواعد والنقاط العسكرية الروسية نحو 114 موقعًا، توزعت على مختلف المحافظات السورية، مع تركّز ملحوظ في حماة واللاذقية وطرطوس والحسكة والقنيطرة وحلب، إضافة إلى انتشارها في الرقة ودير الزور ودمشق وريفها.

وشمل هذا الانتشار قواعد رئيسة ونقاطًا عسكرية وأمنية ولوجستية، من أبرزها قاعدة "طرطوس" البحرية، وقاعدة "حميميم" الجوية، إلى جانب قواعد في مطارات "حماة" و"الشعيرات" في حمص، و"كويرس" في حلب، ومطار "القامشلي الدولي" في شمال شرقي سوريا، ما عكس حجم السيطرة الميدانية الواسعة العسكرية والاستخباراتية والسياسية والاقتصادية، وصولًا إلى البعد الرمزي المرتبط بإعادة تثبيت موسكو كقوة دولية فاعلة خارج نطاقها الجغرافي التقليدي.

في هذا السياق، أوضح بريجع أن القواعد الروسية في سوريا لم تُنشأ فقط لدعم حليف محلي، بل لتأسيس نقطة ارتكاز طويلة الأمد في شرق المتوسط، تتيح لموسكو التأثير في توازنات إقليمية معقدة، تجمع بين الساحل السوري والبحر المتوسط وتركيا وإيران وإسرائيل والعراق ولبنان وشمال إفريقيا.

ويعكس توزيع هذه القواعد أولويات واضحة، حيث تمثّل قاعدة "حميميم" الجوية في اللاذقية مركز الثقل العملياتي، بوصفها غرفة القيادة الجوية والاستطلاع وإدارة الضربات، فيما تشكّل قاعدة "طرطوس" البحرية البوابة الاستراتيجية لروسيا إلى البحر المتوسط، بما تحمله من دلالات تتعلق بالوصول إلى "المياه الدافئة" وتعزيز الحضور البحري في منطقة حساسة دوليًا.

في المقابل، أشار بريجع إلى أن الانتشار الروسي في مناطق أخرى، كالشمال الشرقي ومحيط القامشلي أو نقاط التماس مع تركيا، حمل طابعًا تكتيكيًا أكثر منه استراتيجيًا، إذ خدم أهدافًا مرتبطة بإدارة الاحتكاك ومراقبة خطوط التماس والتواصل مع القوى المحلية، دون أن يرقى إلى مستوى الأهمية التي تمثلها قواعد الساحل.

ومن هنا، فإن تقليص هذا الانتشار لاحقًا توضع استراتيجية تهدف إلى الحفاظ على الحد الأدنى من النفوذ بأقل تكلفة ممكنة.

انتشار القواعد الروسية

لا يمكن فهم خريطة انتشار القواعد الروسية في سوريا بمعزل عن طبيعة الدور الذي سعت روسيا إلى ترسيخه منذ تدخلها العسكري عام 2015، إذ لم يكن هذا الانتشار مجرد حضور عسكري تقليدي أو نقاط دعم مرتبطة بسياق المعارك، بل شكّل، وفق توصيف الباحث في الشؤون الروسية والشرق أوسطية ديمتري بريجع، بنية نفوذ استراتيجية متكاملة، تجمع بين الوظائف العسكرية والاستخباراتية والسياسية والاقتصادية، وصولًا إلى البعد الرمزي المرتبط بإعادة تثبيت موسكو كقوة دولية فاعلة خارج نطاقها الجغرافي التقليدي.

> نجحت روسيا في بناء شبكة علاقات متشابكة مع أطراف متناقضة، من دمشق إلى أنقرة، مرورًا بطهران، وصولًا إلى قنوات منع الاحتكاك مع إسرائيل، ما منحها موقعًا فريدًا كفاعل يجلس في قلب التوازنات لا على هامشها.
> ديمتري بريجع
> باحث في الشؤون الروسية والشرق أوسطية

لا يُفهم كانسحاب كامل، بل كتحوّل مدروس من نموذج الانتشار الواسع عالي التكلفة إلى نموذج التمركز حول "القلب الاستراتيجي" بأقل تكلفة ممكنة.

هذا التحول، بحسب بريجع، يعكس إدراك موسكو لتغير البيئة السورية، ففي مرحلة التدخل الأولى منذ عام 2015، كانت روسيا في موقع هجومي تسعى إلى قلب موازين الحرب وفرض نفسها كفاعل رئيس.

أما اليوم، فقد انتقلت إلى موقع دفاعي استراتيجي، يركّز على الحفاظ على النفوذ ومنع تآكله.

وبذلك، لم تعد القواعد الروسية مجرد أدوات توسع، بل تحولت إلى أدوات بقاء، تتيح لموسكو الحفاظ على حضورها، واستخدامه كورقة تفاوض، وأداة ردع في آن واحد.

وأكد بريجع أن هذه القواعد لعبت دورًا محوريًا يتجاوز الدعم العسكري المباشر، إذ شكّلت مركز القرار العملياتي خلال سنوات الحرب، وأُديرت منها الضربات الجوية والتنسيق مع القوات البرية، إلى جانب دورها في إدارة مسارات التهدئة والمصالحات المحلية وضبط خطوط التماس مع القوى الإقليمية.

روسيا كضامن للتوازنات العسكرية

يُطرح الدور الذي لعبته روسيا في سوريا خلال السنوات الماضية بوصفه نموذجًا لـ"الضامن العسكري"، إلا أن هذا التوصيف، وفق قراءة بريجع، يحتاج إلى قدر من الحذر، إذ إن موسكو لم تكن ضامنًا للاستقرار بقدر ما كانت مديرًا للتوازنات والصراع.

وضمن هذا الإطار، استطاعت موسكو فرض تفاهمات مؤقتة، وتجميد جبهات، وتنظيم انسحابات، ومنع بعض المواجهات المباشرة بين أطراف متصارعة، لكنها لم تنجح في تحويل هذه الإدارة إلى استقرار سياسي مستدام.

ويعود ذلك، بحسب هذا الطرح، إلى أن المقاربة الروسية كانت ذات طابع أمني وعسكري بالدرجة الأولى، ركّزت على ضبط ميزان القوى أكثر من معالجة جذور الصراع أو إنتاج عقد سياسي جديد.

وبهذا المعنى، اقتربت روسيا من دور "الضامن الأمني" الذي يوقف التصعيد مرحليًا، لكنها لم تصل إلى مستوى "الضامن التاريخي" القادر على بناء تسوية طويلة الأمد.

ويبرز التوازن الذي حاولت موسكو الحفاظ عليه بين تركيا وإيران ودمشق كأحد أكثر الملفات تعقيدًا، فالعلاقة مع أنقرة اتسمت بطابع "إدارة التناقض"، حيث تداخلت المصالح الأمنية التركية في الشمال السوري مع الحاجة الروسية لتجنب صدام مباشر، ما أنتج صيغة تقوم على التنافس المنضبط بدل الحسم.

أما العلاقة مع طهران فحملت طابعًا أكثر حساسية، إذ جمع الطرفين تعاون ميداني في دعم النظام السابق، مقابل تنافس ضمني على النفوذ، بين نموذج إيراني قائم على الشبكات والمليشيات، ونموذج روسي يرتكز على مؤسسات الدولة والقرار المركزي. في المحصلة، يمكن القول إن الدور الروسي أسهم في منع انهيارات كبرى وفرض نوع من التوازن بين الفاعلين، لكنه في الوقت نفسه أعاد إنتاج الصراع بصيغة مختلفة، قائمة على تثبيت ميزان قوى هش بدل الوصول إلى حل جذري.

البعد الاقتصادي للوجود الروسي

في قراءة يقدمها ديمتري بريجع، لا يمكن فصل الحضور الروسي في سوريا عن أبعاده الاقتصادية، إذ لم يكن هدف روسيا مقتصرًا على تثبيت قواعد عسكرية أو تحقيق مكاسب ميدانية، بل ارتبط برؤية أوسع تسعى إلى بناء شبكة مصالح طويلة الأمد تشمل قطاعات الطاقة والموانئ والفوسفات وإعادة الإعمار.

وضمن هذا التصور، شكّل الوجود العسكري بوابة للنفاذ الاقتصادي، في حين منح البعد الاقتصادي مبررًا لاستمرار هذا الوجود وتعزيزه، في علاقة تكاملية يصعب فصلها.

وأشار بريجع إلى أن مواقع مثل طرطوس لا تُختزل بوظيفتها العسكرية، بل تحمل أيضًا إمكانات لوجستية وتجارية، ضمن تصور روسي يهدف إلى تحويل الحضور العسكري إلى نفوذ اقتصادي مستدام.

كما أن تركيز موسكو على ملفات الطاقة والفوسفات وإعادة الإعمار يعكس محاولة لترجمة النفوذ الميداني إلى عائد اقتصادي، وتحويل ما تحقق عسكريًا إلى مكاسب ملموسة.

لكن، وبحسب بريجع، فإن العوائد الاقتصادية الفعلية بقيت دون مستوى الطموحات الروسية، نظرًا إلى الوضع الاقتصادي المتدهور في سوريا، والعقوبات الدولية، وتعقيدات بيئة الاستثمار.

التحديات والضغوط على موسكو

يرى الباحث والمحلل السياسي الدكتور نصر اليوسف، أن الوجود الروسي في سوريا يواجه جملة من التحديات الداخلية والخارجية التي تعيد رسم حدوده ودوره في المرحلة الحالية.

على المستوى الداخلي أشار اليوسف إلى أن شريحة واسعة من السوريين لا تزال تنظر إلى روسيا بوصفها داعمًا رئيسًا للنظام السابق، وما ارتبط بذلك من تكلفة بشرية كبيرة خلال سنوات الحرب، ما يضع أي استمرار للعلاقة مع موسكو أمام اختبار القبول الشعبي، رغم أن الحكومة الحالية قد ترى في هذه العلاقة مصلحة استراتيجية للبلاد.

أما على المستوى الخارجي، فيبرز عامل الضغط الغربي، حيث لفت اليوسف إلى أن الدول الغربية التي أبدت دعمًا للقيادة السورية الجديدة لا تنظر بإيجابية إلى استمرار الحضور الروسي، وتسعى إلى تقليصه أو الحد منه، في إطار صراع نفوذ أوسع على الساحة السورية.

ويرى اليوسف أن قرار موسكو بالتخلي عن دعم النظام السابق لم يكن معزولًا عن هذه المتغيرات، بل جاء نتيجة تداخل عوامل دولية وإقليمية، كان لتركيا دور مؤثر فيها.

في المقابل، اعتبر اليوسف أن الوجود الإيراني لم يعد يشكّل منافسة حقيقية للوجود الروسي في المرحلة الراهنة، خاصة مع تراجعه خلال الفترة الأخيرة، نتيجة الحرب الإسرائيلية على إيران، في حين أن الحضور التركي، رغم قوته، لا يقوم على منطق المنافسة المباشرة بقدر ما يرتبط برغبة أنقرة في الحفاظ على سوريا كحليف استراتيجي.

وبحسب هذا الطرح، فإن الوجود الروسي يتجه نحو مزيد من التقليص، حيث باتت موسكو تكتفي بالحد الأدنى من الحضور، المتمثل أساسًا في القواعد الاستراتيجية على الساحل، في إطار منافسة جيوسياسية مع الغرب أكثر من كونه سعيًا لتوسيع النفوذ داخل سوريا.

> حرية الوجود الروسي في سوريا لم تعد كما كانت في السابق، بل أصبحت أكثر تقييدًا، في ظل التفاهمات الجديدة والزيارات الرسمية المتبادلة، ما يعكس انتقال موسكو من مرحلة النفوذ الواسع إلى مرحلة التكيف مع واقع جديد يفرض عليها إعادة ضبط حضورها ودورها.
> الدكتور نصر اليوسف
> إعلامي ومحلل سياسي

مستقبل الوجود الروسي

في تقدير يقدمه اليوسف، لا يبدو أن روسيا تتجه نحو انسحاب كامل من سوريا في المدى القريب، بل يرجح استمرار "وجود خفيف" خلال السنوات القليلة المقبلة، قد يمتد إلى نحو خمس سنوات، ضمن صيغة تقوم على نقاط عبور "ترانزيت" وتقديم دعم لوجستي محدود، بدل الانتشار العسكري الواسع الذي ميّز المرحلة السابقة.

وأشار اليوسف إلى أن مستقبل هذا الوجود يرتبط بالعامل الدولي، الذي يتصل بمآلات الحرب في أوكرانيا، وطبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة وأوروبا، فنجاح موسكو في تحقيق أهدافها هناك قد يدفعها إلى الحفاظ على مستوى حضورها الحالي في سوريا، في حين أن تعثرها سيعرضها لضغوط غربية متزايدة قد يفرض عليها تقليص وجودها أو إعادة النظر فيه.

وفيما يتعلق بأي تغيير روسي محتمل وعلاقته بطبيعة التوازنات داخل سوريا نفسها، يرى اليوسف أن الوجود الروسي، حتى بصيغته المحدودة، يظل قادرًا على التأثير في الاستقرار، خصوصًا في مناطق الساحل، بما تحمله من حساسية اجتماعية وطائفية.

وبحسب اليوسف، تمتلك موسكو أدوات يمكن أن تُستخدم إما لتعزيز الاستقرار أو التأثير عليه سلبًا، تبعًا لكيفية توظيفها لهذا الحضور.

وفي المرحلة الراهنة، لفت اليوسف إلى أن الدور الروسي يميل إلى الإيجابية نسبيًا، من خلال عدم الانخراط في ضغوط أو تحركات تستهدف تقويض السلطة الجديدة، ما يعكس توجهًا نحو الحفاظ على حد أدنى من الاستقرار، بالتوازي مع السعي للإبقاء على موطئ قدم استراتيجي في البلاد، بانتظار ما ستؤول إليه التوازنات الإقليمية والدولية في السنوات المقبلة.

تركيا وإسرائيل..

رغبة بنفوذ إقليمي تغذيها مصالح قومية واستراتيجية

تحيط بسوريا، ذات الموقع الذي يوصف بالاستراتيجي، دولتان إقليميتان، تمتلكان نفوذًا داخل الأراضي السورية، مع اختلاف حجم القوى والتمدد بين الجانبين، اللذين يسعيان إلى "حماية مصالح قومية".

في الشمال، يرتبط الوجود التركي بأهداف ذات بعد قومي وأمني، حيث تتخوف أنقرة، وفق ما تبديه، من إقامة كيان كردي على حدودها الجنوبية.

بدأ هذا التخوف بعد بروز جهات عسكرية كردية، ظهرت بشكل واضح عقب تسلّح الثورة السورية، منتصف عام 2012، ابتداء من "وحدات حماية الشعب" (YPG) التي باتت فيما بعد العماد العسكري لـ"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد).

وبالرغم من تبني "قسد" نهج عدم معاداة تركيا، ودعوتها للحوار في أكثر من مناسبة، فإن أنقرة تصر على اعتبارها الجناح السوري لحزب "العمال الكردستاني" (PKK) العدو الأول والمهدد الأبرز للأمن القومي التركي.

انطلاقة تركيا في سوريا عسكريًا.. مسارات وثلاث عمليات

انطلقت تركيا نحو الداخل السوري عسكريًا عبر مسارين اثنين، الأول تمثل بثلاث عمليات رئيسة، كانت البوابة لتشكيل مناطق نفوذ لها في الأراضي السورية، ضمن منطقتين رئيستين هما ريف حلب الشمالي والشرقي، وشمالي محافظتي الحسكة والرقة، تحديدًا بمدينتي رأس العين وتل أبيض.

وتشكل المسار الثاني ضمن ما عرف باتفاقية "أستانة" التي انطلقت عام 2017، لتشكيل مناطق خفض التصعيد، باتفاق ثلاثي تركي- روسي- إيراني، عقب قضم النظام السوري السابق مناطق المعارضة حينها، الذي امتد حتى بدايات عام 2020.

"الدرع" و"الغصن" و"النبع"

في 24 من آب 2016، اقتحمت الآليات التركية مدينة جرابلس على الحدود السورية بريف حلب الشرقي، في باكورة أعمالها العسكرية داخل سوريا، ضمن العملية التي أطلقت عليها اسم "درع الفرات" والتي هدفت للقضاء على تنظيم "الدولة الإسلامية" وطرده من المنطقة.

التدخل حينها كان عبر مساندة فصائل من المعارضة، التي شكلت فيما بعد "الجيش الوطني السوري" (انضم إلى وزارة الدفاع لاحقًا)، ثم تكونت فيما بعد مناطق نفوذ تركية، تديرها خدميًا "الحكومة السورية المؤقتة" تحت إشراف تركي.

وأعلنت تركيا انتهاء عملية "درع الفرات" في 30 من آذار 2017، بعد إخراج عناصر تنظيم "الدولة" من محيط الحدود التركية.

بعد إرساء تركيا قواعد عسكرية في منطقة "درع الفرات"، انطلقت منها إلى العملية الثانية في 20 من كانون الثاني 2018، حيث أخرجت فصائل المعارضة، بدعم واسع من الجيش التركي، قوات "وحدات حماية الشعب" من مدينة عفرين شمالي حلب، ذات الأغلبية الكردية.

وفي 17 من آذار 2018، أتمت تركيا العملية، بوقت قياسي، حيث كان يتوقع أن تطول المعركة أكثر، نظرًا إلى التحصين الذي كانت عليه "وحدات حماية الشعب" وشبكة الأنفاق التي كانت تتبعها، فضلًا عن الأسلحة الحديثة والتدريبات المتطورة التي كانت تتمتع بها "الوحدات".

وفي 9 من تشرين الأول 2019، أعلن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، عن بدء عملية "نبع السلام" في الشمال الأوسط من سوريا، تحديدًا شرق نهر الفرات، في مدينتي تل أبيض ورأس العين للقضاء على "وحدات حماية الشعب" وتنظيم "الدولة"، إلا أن الأخير كان خارج الحسابات التركية على الأرض.

العملية جاءت بالتوافق مع الجانب الأمريكي، الداعم الرئيس لـ"قسد" وعمادها العسكري "وحدات حماية الشعب" وانتهت بعد أيام، عقب استكمال انسحاب "قسد" نحو الداخل، بعمق 30 كيلومترًا.

مناطق خفض التصعيد

في عام 2017، كثف النظام السوري السابق من عملياته ضد المعارضة، حيث شهدت المنطقة الممتدة من إدلب حتى ريف حماة، إضافة إلى أجزاء من ريفي حلب واللاذقية، عمليات قصف كثيفة، تزامنت مع تقدم متلاحق لقوات النظام.

بعد ذلك، كثفت أنقرة جهودها للتوصل من خلال ما عرف بمسار "أستانة" لوضع نقاط مراقبة لوقف إطلاق النار، بمقابل نقاط أخرى روسية، لضمان خفض التصعيد العسكري بين الجانبين.

ورغم أن هذه النقاط لم تجد نفعًا بداية، حتى إن بعض النقاط التركية باتت ضمن مناطق سيطرة النظام بعد تقدمه، فإنها استمرت في عملها، حتى خفّت وتيرة التصعيد أواخر عام 2019 وبداية عام 2020.

أنقرة ترغب بالبقاء

بالرغم من انحسار "قسد" التي ارتبط بها وجود تركيا داخل الأراضي السورية، ما زالت أنقرة ترغب بالبقاء، بحسب ما يراه الباحث في "المركز السوري للدفاع والأمن" (مسداد) معتز السيد.

السيد قال لعنب بلدي، إن هذا الانحسار خفّف من مستوى التهديد، لكنه لم يُنهه بالكامل، خاصة أن عملية الاندماج ما زالت في مراحلها الأولى، ما يترك احتمال إعادة تشكّل هذه القوى أو ظهور بدائل لها.

وترى أنقرة، وفق ما يعتقده الباحث السيد، أن وجودها العسكري على الحدود الشمالية هو مسألة أمن قومي، ليس فقط لمواجهة "قسد"، بل لمنع أي جماعات أخرى من استغلال الفراغ الذي نتج عن تراجعها.

كما أن هذا الوجود، طالما يتم ضمن نوع من التنسيق مع الحكومة السورية، لضبط الحدود والمساهمة في منع الفوضى، فهو يصب أيضًا في مصلحة الحكومة السورية.

هل يتعلق باتفاقية "أضنة"؟

الباحث السيد لا يرى أن أي وجود حالي أو مستقبلي لتركيا في سوريا سيُبنى على اتفاقيات قديمة مثل اتفاقية "أضنة"، لأن طبيعة العلاقات اليوم مختلفة تمامًا.

وقال إن العلاقات بين أنقرة ودمشق تمر بمرحلة تقارب قوية، ما يفتح الباب أمام صياغة تفاهمات جديدة تتناسب مع الواقع الحالي.

وقد نشهد شكلًا مختلفًا للوجود التركي، ليس محصورًا فقط في الشريط الحدودي الشمالي، بل ربما يمتد إلى مناطق أخرى ضمن ترتيبات أمنية جديدة، وفق ما أضافه السيد.

كما لفت إلى طرح احتمال إنشاء قاعدة تركية في وسط سوريا، رغم وجود اعتراضات، خاصة من الجانب الإسرائيلي.

وسبق أن تحدثت وسائل إعلام عن إنشاء قاعدة تركية وسط سوريا، تحديدًا في مطار "T4" العسكري بمحافظة حمص، وهو ما لاقى معارضة إسرائيلية.

تركيا وإسرائيل.. تنافس على النفوذ

الباحث في "مسداد" قال إن تركيا وإسرائيل قوتان إقليميتان لكل منهما مصالح داخل سوريا، وهذا يخلق حالة من التنافس قد تصل أحيانًا إلى مستوى التصعيد غير المباشر.

وأضاف أن هذا التنافس لا يبقى سياسيًا فقط، بل ينعكس على الأرض من خلال شكل الانتشار والنفوذ لكل طرف.

ومن هذا الجانب، يمكن فهم التقارب الحالي بين دمشق وأنقرة كجزء من محاولة موازنة أو ردع للنفوذ الإسرائيلي المتزايد في الجنوب، بمعنى أن الحكومة السورية قد ترى في الدور التركي عامل توازن في مواجهة أي تمدد إسرائيلي.

كما أن طبيعة العلاقة بين تركيا وإسرائيل ستلعب دورًا مهمًا في تحديد شكل الانتشار داخل سوريا، بحسب السيد، مشيرًا إلى أن أي تصعيد أو تفاهم بينهما سينعكس مباشرة على تموضع هذه القوى داخل الأراضي السورية.

من جانبه، يرى الباحث العسكري رشيد حوراني، أن علاقة تركيا مع إسرائيل تخضع للمد والجزر، لأن تل أبيب تتخوف من العقيدة السياسية والدينية لصنّاع القرار في أنقرة، الذين يرون أنها كيان مصطنع وسيزول يومًا ما.

ولا يخفى ذلك في تصريحات كبار مسؤوليها، وفق ما لفت إليه حوراني، وزاد تخوفها من أن من وصل إلى الحكم في سوريا يتشارك العقيدة السياسية والدينية إلى حد كبير مع الجانب التركي فيما يتعلق بإسرائيل.

ما طبيعة الوجود الإسرائيلي؟

لا يمكن مقارنة التوغلات الإسرائيلية جنوبي سوريا بالوجود العسكري الروسي أو التركي، وفق حوراني، فالأخيران توجد قواتهما ضمن أطر قانونية، سواء كانت مع النظام السابق كحالة روسيا، أو اتفاقيات دولية كحالة تركيا.

كما لا يمكن أيضًا مقارنة روسيا وعلاقتها مع إسرائيل بعلاقة الأخيرة مع تركيا، فالعلاقة بين موسكو وتل أبيب فيها تعاون وتكامل إلى حد كبير في سوريا.

وأشار إلى أن روسيا طمأنت إسرائيل في مراحل قبل سقوط النظام.

عمليًا، يوجد ما يقارب تسع قواعد إسرائيلية في المناطق التي توغلت فيها جنوبي سوريا بعد سقوط النظام السابق، لكن هذه القواعد يغلب عليها الطابع اللوجستي الذي يهدف إلى تأمين تحركات القوات الإسرائيلية في المنطقة، وفق حوراني.

وهي في نفس الوقت قابلة للتغير والتنقل بحسب التبدلات الميدانية التي يرتئيها جيش الاحتلال.

من جانب آخر، يرى الباحث العسكري، حوراني، أن التوغل الإسرائيلي هو لإرسال رسالة نفسية للشعب في المنطقة والحكومة السورية في وقت واحد، بجدية إسرائيل بتحركاتها جنوبي البلاد.

وبدأت التوغلات الإسرائيلية ضمن الأراضي السورية عقب الساعات الأولى من سقوط النظام السابق.

وفي حين تقول إسرائيل إن وجودها لحماية أمنها القومي من "المتطرفين" وتقصد بهم السلطات السورية الجديدة، لا تبدي دمشق أي رغبة بالمواجهة العسكرية، وتدعو للعودة إلى مناطق فض الاشتباك، وفق اتفاقية عام 1974.

بحسب دراسة لمركز "جسور للدراسات"، نشرها عام 2022، فإن تركيا تواجدت عسكريًا في 129 موقعًا، ما بين قاعدة وموقع، في حين سحبت 14 نقطة مراقبة كانت بمحيط محافظة إدلب، لم تحمل طابعًا قتاليًا، في نهاية عام 2020.

قوات تركية وأمريكية مشتركة على الحدود بين سوريا وتركيا – 24 أيلول 2019 (الأناضول)

بحسب ما رصده مراسل عنب بلدي، تتمركز إسرائيل ضمن تسع نقاط هي:

1- **قاعدة "قرص النفل"**: تقع شمالي بلدة حضر في سفوح جبل الشيخ.

2- **قاعدة "تل أحمر"**: تقع شرق بلدة حضر، وتشرف على المناطق المجاورة لقرية بيت جن وقرية حرفا والقرى المجاورة.

3- **قاعدة "جباثا الخشب"**: تقع في المحمية الطبيعية، أو ما يسمى حرش جباثا الخشب، وهي ملاصقة للسلك الشائك وتقع غرب بلدة جباثا الخشب.

4- **قاعدة "مدينة القنيطرة المهدمة"**: تقع داخل مدينة القنيطرة التي دمرت بعد حرب تشرين عام 1973.

5- **قاعدة "الحميدية"**: تقع في محيط قرية الحميدية، التي لا تبعد سوى ثلاثة كيلومترات عن مدينة السلام في منطقة ريف القنيطرة الأوسط.

6- **قاعدة "أم العظام" أو سد "المنطرة"**: تقع غرب سد المنطرة وملاصقة لقرية أم العظام.

7- **قاعدة "العدنانية"**: تقع في قرية العدنانية بالريف الجنوبي الغربي للقنيطرة.

8- **قاعدة "تل أحمر شرقي"**: تقع في المنطقة الجنوبية لمحافظة القنيطرة.

9- قاعدة "الجزيرة": تقع في أقصى الريف الجنوبي للقنيطرة وريف درعا الغربي.

قليل من الحزم مع ذاكرتنا ورموزنا

أحمد عسيلي

تداول السوريون الأسبوع الماضي خبر اعتقال الممثل السوري معن عبد الحق، المعروف بتأييده لدكتاتورية الأسد، وقد تباينت ردود الفعل على هذا الاعتقال، بين مبارك له من جهة، أو مشكك من جهة ثانية، بل ووصلت الأمور ببعض السوريين (بعضهم معارض سابق للأسد) للمطالبة بالحرية له، وكأنه معتقل رأي أو ناشط حقوقي.

أهمية الحدث هنا لا تتعلق فقط بشخصه، بل بالنقاش الواسع الذي عاد إلى الواجهة حول حدود حرية التعبير في المجتمعات الخارجة من الحروب، وحول قدرة أي دولة جديدة على حماية ذاكرتها الجماعية ورموزها وضحاياها، دون السقوط مجددًا في عبادة السلطة أو تقديس الحاكم من جهة، أو الدخول بحالة من فوضى التخبط الأخلاقي والفكري من جهة أخرى.

في السنوات الماضية، دافع معن عبد الحق بشكل علني عن ميليشيات شاركت في الحرب السورية إلى جانب النظام، مثل "حزب الله" والمليشيات المدعومة من إيران، وهي جماعات ارتبط اسمها في ذاكرة جزء كبير من السوريين بالمجازر والحصار والقتل الطائفي، وربما لم يكن الوحيد بهذا الفعل، لكن هناك كثيرًا من الفنانين اعتذروا لاحقًا عن مواقفهم السابقة، أو قالوا إنهم تصرفوا تحت الضغط أو الخوف، بينما بدا هذا الإنسان مصرًا على تمجيد خطاب العنف نفسه حتى بعد سقوط الأسد، هنا تحديدًا يبدأ السؤال الحقيقي: هل يمكن لمجتمع خرج من واحدة من أعنف الكوارث في تاريخه الحديث أن يتعامل مع تمجيد القتل الجماعي بوصفه "مجرد رأي"؟

المشكلة لا تتعلق بالرغبة في الانتقام أو إلغاء الاختلاف السياسي، بل بفكرة أعمق بكثير: لا توجد جماعة بشرية تعيش دون حدود رمزية تنظم علاقتها بنفسها وبماضيها وبضحاياها، فالمواطنون لا يتشاركون فقط الأرض، ولا يعيشون فقط داخل القانون أو الاقتصاد، بل داخل شبكة كاملة من الرموز والأدوار والسرديات، حتى داخل العائلة، لا ينادي الطفل والدته باسمها الأول غالبًا، بل يقول "أمي" أو "ماما"، لأن هذه الكلمة لا تؤدي وظيفة لغوية فقط، بل تحدد موقعًا نفسيًا ورمزيًا داخل الأسرة، تختلف هذه الأدوار بين ثقافة وأخرى، ففي التركية مثلًا توجد ألقاب خاصة للأخ الكبير والأخت الكبيرة، كما تُستخدم في مصر كلمات مثل "أبيه" و"أبلة"، بينما يصر الفرنسيون حتى اليوم داخل مؤسسات الدولة على استخدام صيغة "vous" الرسمية، حفاظًا على المسافة بين الشخص والمنصب.

بالنسبة لبعض الأشخاص، قد تبدو هذه التفاصيل شكلية أو مبالغًا بها، لكنها في الحقيقة جزء من حماية "الموقع الرمزي" الذي يسمح للدولة بأن تبقى مؤسسة لا مجرد شبكة علاقات شخصية أو عشائرية، المشكلة في الأنظمة السلطوية أنها غالبًا ما تدمر هذه المسافة الرمزية نفسها، فالدولة تتحول إلى شخص، والقانون إلى مزاج، والولاء إلى علاقة شخصية مع الحاكم، وهنا يصبح المجتمع، بعد سقوط النظام، أمام مهمة شديدة التعقيد: كيف يعيد بناء الرموز دون أن يعيد بناء الأصنام؟ كيف يحافظ على هيبة الدولة دون العودة إلى عبادة السلطة؟

هذا السؤال لا يخص سوريا وحدها، ففي كثير من الدول الأوروبية توجد قوانين تجرّم إنكار "الهولوكوست"، ليس فقط لأنه حدث تاريخي موثق، بل لأن إنكار المجزرة لا يُفهم بوصفه اختلافًا في الرأي، بل اعتداء جديدًا على الضحايا ومحاولة لمحو معاناتهم من الذاكرة الجماعية، ونفس الأمر يظهر في المطالبات المتزايدة بالاعتراف بالجرائم الاستعمارية أو بالمجازر الجماعية في أماكن مختلفة من العالم، لأن المجتمعات تحتاج إلى تثبيت ذاكرتها كي تستطيع الاستمرار نفسيًا وأخلاقيًا.

فالشعوب، مثل الأفراد، لا تعيش فقط داخل الجغرافيا، بل داخل القصص التي ترويها عن نفسها، ولهذا تمسكت إيران عبر قرون بـ"الشاهنامه" بوصفها سردية كبرى عن نشوء الأمة الفارسية، بينما بقيت "المهابهاراتا" في الهند أكثر من مجرد ملحمة دينية أو أدبية، وتحولت إلى إطار أخلاقي ورمزي لفهم السلطة والعائلة والحرب والخيانة والواجب، فالدول لا تُبنى فقط بالمؤسسات والجيوش والاقتصاد، بل أيضًا بالسرديات المشتركة التي تمنح الناس شعورًا بأنهم ينتمون إلى قصة واحدة.

ولهذا تبدو المرحلة الانتقالية السورية اليوم حساسة إلى حد كبير، فالمجتمع الخارج من الحرب يحتاج إلى الحرية فعلًا، لكنه يحتاج أيضًا إلى حدود تحميه من إعادة إنتاج العنف نفسه، يحتاج إلى حماية الضحايا من السخرية بآلامهم، ومن تحويل المجازر إلى مادة للجدل العبثي أو التفاخر السياسي، لأن التهاون الكامل مع تمجيد القتل الجماعي لا يؤدي إلى توسيع الحرية، بل قد يخلق شعورًا جماعيًا بأن الجريمة ما زالت ممكنة، وأن الضحايا ما زالوا بلا حماية، و خاصة أنه في بلدنا حاليًا هناك مسودة دستور منظمة للمرحلة الانتقالية، وفيها تحريم واضح لتمجيد الأسد، فهل سنحترم مبادئنا أم نعود لما كنا عليه أيام الطاغية، حين تحولت تلك القوانين إلى حبر على ورق، وإلى أداة للسخرية.

المجتمعات تبقى حية طالما امتلكت سرديات أو ذاكرة أو محرمات أخلاقية، وتموت حين تفقدها بالكامل، أو حين تتحول إلى أدوات قمع مغلقة، وبين الفوضى والتقديس الأعمى، تحاول سوريا اليوم أن تجد المسافة الصعبة التي تسمح بقيام دولة، لا مجرد سلطة جديدة.

إعادة الإعمار لـ"النخب".. من وسط بيروت إلى ضفاف بردى

لمى قنوت

تُفهم سياسات السلطة الانتقالية بوصفها عملية إعادة تشكيل عميقة للاقتصاد السياسي والمجتمع والدولة، تتجاوز كونها مجرد مسار للخروج من الحرب والحكم الشمولي، إذ تكشف السياسات النيوليبرالية المعتمدة، من خصخصة سريعة وإجراءات تقشفية وتراجع دعم القطاعات الإنتاجية، عن نموذج إعادة إعمار إقصائي، يُصمم ويُنفذ بطريقة ليستفيد منها مستثمرون متنفذون، وفئات محدودة جدًا من المجتمع، بينما تُستبعد منها الشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة، ولا تلبي احتياجاتها الأساسية، ما يؤدي إلى تعميق التفاوتات الاجتماعية والطبقية بدل معالجتها.

تفترض السلطة أن المقاربة النيوليبرالية لإعادة الإعمار القائمة على الاستثمار الأجنبي والنمو المبني على السوق قادرة على تحقيق التعافي تلقائيًا، لكن هذا النموذج، ووفق عدة تجارب، أنتج أنماطًا جديدة من الهشاشة والمظالم، بدل أن يُطرح في إطار عدالة اجتماعية ومكانية.

وحق السكان في المدينة، ففي لبنان مثلًا، ارتبط مشروع إعادة الإعمار بعد الحرب بصعود نموذج قائم على المضاربة العقارية والخدمات المالية وإعمار مفروض من الأعلى على الشعب، تمثل بصورة أساسية في بيروت بمشروع "سوليدير"، الذي أعاد تشكيل وسط المدينة وأسواقها التاريخية الشعبية، وفق مصالح ورؤية رأس المال والنخب السياسية والمالية، لا وفق حاجات المجتمع وعملية تعاف اجتماعي، وقدم وسط المدينة كمساحة نقية لنهم استهلاكي طبقي.

ففي عام 1991، دفعت الطبقة الحاكمة بقوة نفوذها إلى استصدار قانون خاص من المجلس النيابي حمل عنوان "إعمار وسط بيروت وغيره من المناطق المدمرة"، وكان مفصلًا وفق مصالحها، وانتهك حقوقًا دستورية وقانونية، وبضمنها نقل قسري لما يقارب 60000-40000 فرد. لم يُنظر إلى وسط المدينة باعتباره فضاء اجتماعيًا يحتاج إلى استعادة سكانه ووظائفه الشعبية، بل بوصفه أصلًا عقاريًا واستثماريًا تم تحويله إلى مركز مالي وسياحي، فُصل فيه المركز عن محيطه، وصُمم بصريًا واجتماعيًا لـ"النخب" وكعلامة تجارية (Brand)، وأعاد إنتاج وسط المدينة وفق منطق طبقي جديد. ومن جملة الأخطاء التي برزت، تضارب المصالح مع جعل إدارة "سوليدير" الفاعل الرئيس في إدارة الآثار مع ضعف مؤسسات الدولة، ناهيك بمواقع أثرية دمرتها الشركة خلال مرحلة البناء.

إن إعادة الإعمار ليست عملية محايدة، بل هي إعادة إنتاج للمدينة اجتماعيًا وطبقيًا، وبحسب عالم الاجتماع والمخطط الحضري هنري لوفيفر، فإن الفضاء الحضري هو منتج اجتماعي، أو بناء اجتماعي معقد، يعتمد على القيم، والإنتاج الاجتماعي للمعاني، ويؤثر على الممارسات والتصورات المكانية، ولذلك فإن إعادة الإعمار بعد الحروب لا يمكن تصنيفها كعملية تقنية، بل كمرحلة سياسية يعاد فيها تعريف من يملك الحق في المدينة، ومن يُسمح له بالبقاء فيها، وما نوع الحياة التي يراد إنتاجها داخل الفضاء الحضري.

ضمن منظور العدالة الانتقالية التحولية، لا تعد عملية إعادة الإعمار قضية منفصلة عن العدالة، بل جزءًا أساسيًا من الصراع حول إعادة توزيع المال والنخب السياسية والمالية، لا وفق حاجات المجتمع وعملية تعاف اجتماعي، وقدم وسط المدينة كمساحة نقيةً لنهم استهلاكي طبقي.

ففي عام 1991، دفعت الطبقة الحاكمة بقوة نفوذها إلى استصدار قانون خاص من المجلس النيابي حمل عنوان "إعمار وسط بيروت والتطوير، و"الحداثة"، تمحو بصريًا آثار الحرب دون معالجة جذورها، بينما تقضي العدالة الاعتراف بما حدث، ومن تضرر، وإنصافهم.

وفي السياق السوري، يتمحور خطاب السلطة الانتقالية حول إعادة الإعمار وفق النموذج النيوليبرالي، حيث الدعوات للاستثمار العقاري، وتعظيم الحوافز والجاذبية الاستثمارية، كأحد أوجه احتكار القرار السياسي والاقتصادي وغياب الشفافية والتشاركية وسيادة القانون، وإعادة انتاج رأسمالية المحاسيب. وبعد المشروع الذي أطلقته وزارة السياحة "ذا بومونت"، الذي "يجمع بين السكن الفاخر والضيافة والأعمال والترفيه" في موقع استراتيجي على ضفاف نهر بردى في قلب دمشق، نموذجًا تُقدم فيه المدينة كأصل استثماري، لا كفضاء اجتماعي يحتاج وسكانه وبيئته إلى التعافي بعد الحرب.

في بلد يعاني تدميرًا واسعًا في بنيانه وبناه التحتية، وارتفاعًا حادًا في نسبة الفقر والبطالة، ويقدّر عدد النازحين فيه بـ5.5 مليون شخص، يصبح الحديث عن الأبراج الفندقية والسكن الفاخر اختلالًا عميقًا في نموذج إعادة الإعمار الذي تعمل عليه السلطة وأولوياته.

ويُظهر مشروع "ذا بومونت" العلاقة بين النيوليبرالية والعنف المكاني، حيث يصاغ المجال الحضري وفق منطق الربحية على حساب البيئة والاستدامة الاجتماعية، واختيار الشريط الإيكولوجي لنهر بردى وبساتين كيوان يعكس منطقًا يرى الأرض بوصفها قيمة تبادلية مرتبطة بالسوق، تُسيج شريان الحياة لدمشق ومحيطها كفضاء للأثرياء، وهو شكل من المحو المكاني، تُستبدل فيه البنية التاريخية والاجتماعية للمدينة بصورة استهلاكية منفصلة عن سكانها، لا بقيمة اجتماعية مرتبطة بالذاكرة الجماعية والهوية والحياة اليومية والحق في المدينة وبيئة سليمة.

توقعات بإنتاج 2.3 مليون طن وتضارب حول الاحتياجات

سوريا تتحضر لغلة وفيرة من القمح

عنب بلدي – وسيم العدوي

تتجه الأنظار إلى موسم القمح في سوريا هذا العام بوصفه اختبارًا حقيقيًا لفعالية الخطط الزراعية وقدرتها على تقليص الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، في ظل أرقام طموحة تقابلها تحديات تنفيذية واضحة.

فبينما حُدّدت المساحة المخططة للزراعة بالقمح بنحو 1.4 مليون هكتار، لم تتجاوز المساحة المزروعة فعليًا 1.268 مليون هكتار بنسبة تنفيذ بلغت 86%، رغم توفر نحو ستة ملايين هكتار صالحة للزراعة في البلاد، ما يطرح تساؤلات حول كفاءة استثمار الموارد الزراعية.

وتعكس مؤشرات الموسم الحالي تحسنًا ملحوظًا مقارنة بالعام الماضي، مدعومًا بهطولات مطرية جيدة، وعودة مساحات واسعة إلى الإنتاج، خاصة في المناطق الشرقية التي تمثل أكثر من 55% من إجمالي زراعة القمح.

بحسب تقديرات حكومية، حصلت عليها عنب بلدي، يتراوح الإنتاج المتوقع من القمح بين 2.3 و2.5 مليون طن، مقابل خطة كانت تستهدف 2.8 مليون طن، مع متوسط إنتاجية يبلغ 3.5 طن للهكتار المروي و1.75 طن للبعلي، ما يعزز فرص تحقيق نتائج أفضل إذا استمرت الظروف المناخية الملائمة.

ويتراوح سعر طن القمح عالميًا (عقود أيار 2026) بين 210 و230 دولارًا أمريكيًا تقريبًا في التعاملات الفورية، بينما تحوم العقود الآجلة للقمح الأمريكي (شيكاغو) حول 225–230 دولارًا للطن، مع توقعات بتقلبات طفيفة، بحسب موقع "Investing" العالمي.

في المقابل، تتباين التقديرات حول حجم الاحتياج السنوي، إذ تشير بيانات إلى نحو 2.5 مليون طن، بينما ترفعه تقديرات أخرى إلى أربعة ملايين طن، في وقت يتوفر فيه حاليًا قرابة مليون طن فقط، تكفي لعدة أشهر، وبالحد الأدنى فإن تكلفة استيراد 2.5 مليون طن من القمح الروسي والأوكراني تقدّر بأكثر من 562 مليون دولار (ما يعادل أكثر من سبعة تريليونات ليرة سورية قديمة)، بسعر وسطي 225 دولارًا للطن الواحد.

خطة حكومية خجولة رغم الأراضي الواسعة

كشف مدير مديرية التخطيط والإحصاء الزراعي في وزارة الزراعة السورية، سعيد إبراهيم، لعنب بلدي، أن المساحة المخططة لمحصول القمح بلغت 1.4 مليون هكتار منها 640 ألف هكتار مروي و830 ألف هكتار بعلي، وهي تقارب المساحة المخططة للموسم السابق بزيادة 20 ألف هكتار.

ويتم التخطيط من قبل وزارة الزراعة بحسب الموازنة المائية المعتمدة من قبل الهيئة العامة للموارد المائية والدورات الزراعية المتبعة بالمحافظات.

وبلغت المساحة المنفذة من خطة زراعة القمح مليونًا و268 ألف هكتار بنسبة تنفيذ 86%، منها 505 آلاف هكتار مروي بنسبة تنفيذ 79%، و763 ألف هكتار بعلي بنسبة تنفيذ 92%.

وبحسب إحصائية البحوث العلمية الزراعية، فإنه رغم موسم الأمطار الوفير والفترات المشمسة المتباعدة التي تجعل الأراضي قابلة للزراعة، فإن المساحة المزروعة وفقًا لخطة وزارة الزراعة لم تتجاوز ربع حجم المساحات القابلة للزراعة، في مؤشر على تدني مستوى التخطيط والدراسات الإحصائية في الخطة الزراعية، أو عدم تأمين المستلزمات والبذار للفلاحين.

المخطط 2.8 وتوقعات بإنتاج 2.3 مليون طن

قال مدير مديرية التخطيط والإحصاء الزراعي في وزارة الزراعة السورية، سعيد إبراهيم، إنه تم التخطيط للحصول على 2.8 مليون طن من القمح في حال زُرعت المساحات المخططة، ولكن ما زُرع منها هو 86% فقط، علمًا أن الموسم الزراعي الحالي سجل تحسنًا ملحوظًا مقارنة مع الموسم السابق نتيجة الهطولات المطرية التي شملت جميع المحافظات، ما سينعكس إيجابًا على الزراعات المروية والبعلية.

وخلال الموسم الماضي، خرجت المساحات المخصصة لزراعة القمح في المناطق البعلية من العملية الإنتاجية نتيجة الجفاف وانحباس الأمطار، وتم خسارة الموسم البعلي بشكل كامل، الذي من المفترض أن يكون بناء على المساحات المخطط زراعتها حوالي 800 ألف طن، إلا أن كمية الإنتاج كانت منخفضة جدًا، حيث بلغت حوالي 29 ألف طن في المناطق البعلية، وبلغت كمية الإنتاج الكلي 934,183 طنًا.

ولكن في هذا الموسم، فإن الحالة العامة للمحصول والهطولات المطرية تبشر بموسم جيد، ومن المتوقع أن نحقق ما هو مخطط له، ومن الممكن أكثر مما هو متوقع في حال استمرار الظروف المناخية المناسبة"، بحسب إبراهيم، ولكن من المبكر أن يتم حسم موضوع تقديرات الإنتاج لأن ذلك مرهون باستمرار الظروف المناخية المناسبة.

وأضاف مدير التخطيط الزراعي، "في حال استمرار الظروف المناخية الجيدة، نتوقع الوصول إلى كمية الإنتاج المخططة والمقدرة بـ2.3 مليون طن نظرًا إلى ارتفاع نسبة التنفيذ".

المدير العام للمؤسسة العامة للحبوب، حسن العثمان، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن التوقعات للموسم المقبل إيجابية، وفق تقديرات وزارة الزراعة، مرجحًا أن يصل الإنتاج إلى نحو مليونين و500 ألف طن من القمح في حال استمرار الظروف المناخية المناسبة، ما يحقق الاكتفاء الذاتي ويعزز الأمن الغذائي.

وتعمل وزارة الزراعة على استنباط أصناف جديدة متحملة للظروف المناخية، وذلك من خلال برامج بحثية تقوم بها الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، كما تعمل المؤسسة العامة لإكثار البذار بالتعاون مع منظمة "إيكاردا" والهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية لتنظيم أيام حقلية لاستعادة أصناف البذار، وذلك بدعم 2000 دونم من القمح في حلب وحماة وحمص، بغية توفير 50 طنًا من بذار القمح للأصناف المتعددة.

تضارب بين "الزراعة" و"الحبوب" حول الاحتياج

يتوقع مدير التخطيط الزراعي أن يبلغ متوسط الإنتاج من القمح للهكتار الواحد هذا الموسم للمروي 3500 كغ وللبعلي 1750 كلغ.

وتحدث عن دخول مناطق واسعة في العملية الإنتاجية من مناطق شمال شرقي سوريا (في محافظات دير الزور والرقة والحسكة، وريف حلب الشمالي) التي تشكل الثقل الأكبر في إنتاج القمح، حيث تبلغ مساحة القمح في هذه المناطق أكثر من 55% من المساحات المخصصة لزراعة القمح، بإنتاج يقدّر بنحو 1.6 مليون طن، وبالتالي إنتاج هذه المساحات سينعكس إيجابًا على كمية الإنتاج الكلّية، وستزيد كمية الإنتاج المتسلّمة من محصول القمح في هذا الموسم.

ويرى إبراهيم أن الحصول على الإنتاج المتوقع سيشكل دعمًا واضحًا للاقتصاد السوري، ويؤمّن جزءًا كبيرًا من احتياج سوريا من القمح، ولكن عملية الاكتفاء الذاتي لا يمكن تحقيقها بموسم واحد، إذ يتطلب هذا الأمر التركيز على إنتاج محصول القمح والتشجيع على زراعته لأكثر من موسم، لأن الاحتياج يقدر بحوالي أربعة ملايين طن من القمح.

بينما يؤكد مدير عام المؤسسة السورية للحبوب، حسن العثمان، أن حاجة سوريا السنوية من القمح تبلغ نحو مليونين و500 ألف طن، ويتوفر حاليًا مليون طن تقريبًا، وهي تكفي حوالي نصف عام أو خمسة أشهر على أقل تقدير.

وقال العثمان، "إذا كان هناك تقصير في التسلم أو كانت الكميات لا تكفي، فإن خيار الاستيراد متاح".

أكثر من 15 صومعة وصويعة و65 مركز تسلم حبوب

كشف مدير عام المؤسسة السورية للحبوب، حسن العثمان، أن المؤسسة تقوم بتأهيل وتحديث عدد من الصوامع والصويعات، حيث تمتلك 37 صومعة و98 صويعة و14 مستودع تخزين و27 مركز عراء، جزء منها جاهز وجزء آخر يتم تأهيله وفق خطط مجدولة بحسب الإمكانية، صغيرة تبيع فيها "البسكويت" و"العلكة" للمارة والسيارات العابرة، قبل أن تعود مساء إلى الحديقة ذاتها، والانقطاع الكامل عن عائلته، إذ لا يعلم شيئًا عن أهله منذ سنوات، نتيجة انقطاع التواصل والعلاقات بينهم، الأمر الذي جعله يشعر بأنه وحيد تمامًا في المدينة.

يمضي "راشد" ساعات طويلة يراقب حركة الناس من حوله، فيما يصف باقي عدة مناطق في دمشق، مثل ساحة المرجة وحدائق شارع الثورة وبعض أزقة المدينة القديمة، مقصدًا لمن لا يملكون القدرة على استئجار غرفة أو حتى تأمين مأوى مؤقت.

بعضهم دفعتهم الحرب إلى التشرد، وآخرون دفعت بهم البطالة والفقر والتفكك الأسري إلى حياة الشارع، فيما وجد أطفال أنفسهم مجبرين على العمل والتسول والمبيت خارج المنزل، هربًا من العنف أو الاستغلال.

هذه الظاهرة لم تعد مجرد مشاهد عابرة يلحظها المارة، بل تحولت إلى قضية اجتماعية وإنسانية عميقة، تكشف حجم التحولات التي أصابت البنية الاقتصادية والأسرية في سوريا، وتطرح أسئلة حول مصير الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع.

"الحديقة أصبحت منزلي"

في إحدى الحدائق القريبة من شارع الثورة، تجلس سيدة خمسينية على عشب الحديقة، التي اعتادت النوم عليه منذ سنوات.

تبدأ عائشة يومها باكرًا حاملة علبة "العلكة" للمارة والسيارات العابرة، قبل أن تعود مساء إلى الحديقة ذاتها، التي لم تعد مجرد مكان للراحة بالنسبة لها، بل تحولت إلى سكن تأوي إليه.

قالت السيدة لعنب بلدي، إن منزلها في ريف دمشق تعرض للقصف خلال سنوات الحرب، ما أجبرها على النزوح نحو العاصمة.

ومنذ ذلك الوقت، لم تتمكن من تأمين مأوى ثابت أو استئجار غرفة صغيرة، بسبب ارتفاع الإيجارات وتردي وضعها المادي.

وأضافت أنها تعيش وحيدة تمامًا، دون معيل أو أقارب يساعدونها، وتعتمد فقط على ما تكسبه يوميًا من بيع "البسكويت" و"العلكة"، أو بعض المساعدات من المارة، وهو مبلغ بالكاد يكفي للطعام وبعض الاحتياجات الأساسية.

بحسب ما قالته عائشة، تحولت الحديقة إلى عالمها الكامل، إذ تنام فيها وتقضي وقتها وتتناول طعامها وتستريح، بينما تلجأ إلى حمامات المرافق العامة القريبة لقضاء حاجاتها اليومية والاهتمام بنظافتها الشخصية.

> الحديقة أصبحت عالمي الكامل، فيها أنام وأقضي وقتي، ولا معيل لي.
>
> عائشة – سيدة تنام في حديقة بدمشق

ورغم قسوة الحياة في الشارع، تبدو السيدة وكأنها اعتادت الأمر، لكنها لا تخفي شعورها الدائم بالخوف والإرهاق، خاصة في الليالي الباردة أو

نساء وأطفال وشباب

هربًا من الفقر والتهديد..
سوريون يفترشون الشوارع والحدائق بدمشق

عنب بلدي – أمير حقوق

مع تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سوريا خلال السنوات الماضية، برزت في شوارع العاصمة دمشق مظاهر كانت تعد نادرة سابقًا، أبرزها تزايد أعداد الأشخاص الذين يتخذون من الساحات العامة والحدائق والأرصفة أماكن للنوم أو الإقامة المؤقتة والدائمة.

في مدينة تعج بالحركة والأسواق والمقاهي، ثمة وجوه أخرى تختبئ خلف ضجيج الحياة اليومية، رجال ونساء وأطفال يفترشون الساحات والحدائق والمقاعد مع حلول المساء.

ترافق هؤلاء أكياس صغيرة تحتوي ما تبقى من مقتنياتهم، أغطية مهترئة، وثياب بالية من كثرة الاستخدام، بينما تتحول الأشجار والأرصفة إلى حدود مؤقتة لما يشبه "البيت".

وباتت عدة مناطق في دمشق، مثل ساحة المرجة وحدائق شارع الثورة وبعض أزقة المدينة القديمة، مقصدًا لمن لا يملكون القدرة على استئجار غرفة أو حتى تأمين مأوى مؤقت.

بعضهم دفعتهم الحرب إلى التشرد، وآخرون دفعت بهم البطالة والفقر والتفكك الأسري إلى حياة الشارع، فيما وجد أطفال أنفسهم مجبرين على العمل والتسول والمبيت خارج المنزل، هربًا من العنف أو الاستغلال.

هذه الظاهرة لم تعد مجرد مشاهد عابرة يلحظها المارة، بل تحولت إلى قضية اجتماعية وإنسانية عميقة، تكشف حجم التحولات التي أصابت البنية الاقتصادية والأسرية في سوريا، وتطرح أسئلة حول مصير الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع.

"الحديقة أصبحت منزلي"

في إحدى الحدائق القريبة من شارع الثورة، تجلس سيدة خمسينية على عشب الحديقة، التي اعتادت النوم عليه منذ سنوات.

تبدأ عائشة يومها باكرًا حاملة علبة "العلكة" للمارة والسيارات العابرة، قبل أن تعود مساء إلى الحديقة ذاتها، والانقطاع الكامل عن عائلته، إذ لا يعلم شيئًا عن أهله منذ سنوات، نتيجة انقطاع التواصل والعلاقات بينهم، الأمر الذي جعله يشعر بأنه وحيد تمامًا في المدينة.

يمضي "راشد" ساعات طويلة يراقب حركة الناس من حوله، فيما يصف باقي عدة مناطق في دمشق، مثل ساحة المرجة وحدائق شارع الثورة وبعض أزقة المدينة القديمة، مقصدًا لمن لا يملكون القدرة على استئجار غرفة أو حتى تأمين مأوى مؤقت.

بعضهم دفعتهم الحرب إلى التشرد، وآخرون دفعت بهم البطالة والفقر والتفكك الأسري إلى حياة الشارع، فيما وجد أطفال أنفسهم مجبرين على العمل والتسول والمبيت خارج المنزل، هربًا من العنف أو الاستغلال.

هذه الظاهرة لم تعد مجرد مشاهد عابرة يلحظها المارة، بل تحولت إلى قضية اجتماعية وإنسانية عميقة، تكشف حجم التحولات التي أصابت البنية الاقتصادية والأسرية في سوريا، وتطرح أسئلة حول مصير الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع.

"الحديقة أصبحت منزلي"

في إحدى الحدائق القريبة من شارع الثورة، تجلس سيدة خمسينية على عشب الحديقة، التي اعتادت النوم عليه منذ سنوات.

تبدأ عائشة يومها باكرًا حاملة علبة "العلكة" للمارة والسيارات العابرة، قبل أن تعود مساء إلى الحديقة ذاتها، والانقطاع الكامل عن عائلته، إذ لا يعلم شيئًا عن أهله منذ سنوات، نتيجة انقطاع التواصل والعلاقات بينهم، الأمر الذي جعله يشعر بأنه وحيد تمامًا في المدينة.

يمضي "راشد" ساعات طويلة يراقب حركة الناس من حوله، فيما يصف الليل بأنه الوقت الأصعب، حيث يزداد شعور الإنسان بأنه بلا مكان ينتمي إليه.

طفولة مهددة بين العمل والخوف

في أزقة دمشق القديمة، الطفلة ريم (تحفظت عنب بلدي على اسمها الكامل حفاظًا على خصوصيتها)، تتحرك بين المطاعم والمقاهي، حاملة باقات صغيرة من الورود، محاولة بيعها للزبائن والسياح.

ريم، التي لا يتجاوز عمرها 12 عامًا، لا تعرف حياة الطفولة الطبيعية كما يعيشها الأطفال الآخرون، فهي تعمل لساعات طويلة يوميًا لتأمين المال، وتقول إنها تضطر أحيانًا للنوم في الشارع عندما تخشى العودة إلى المنزل. تعيش الطفلة مع زوج والدتها، الذي يجبرها على العمل، ويمنعها من العودة إن لم تكن تحمل "غلة اليوم"، بحسب تعبيرها.

وقالت ريم، إنها لا تشعر بالأمان داخل المنزل بقدر ما تشعر به في الشارع، رغم ما يحمله الشارع نفسه من مخاطر، وهو ما يكشف حجم العنف والاستغلال الذي تتعرض له.

في بعض الليالي، تبقى الطفلة في الشوارع أو قرب المحال المغلقة حتى الصباح، بينما تحاول الاحتماء بالمارة أو بأصحاب المحال الذين اعتادوا رؤيتها.

> زوج والدتي يمنعني من العودة للمنزل إن لم أحصل على "غلة اليوم"، ولا أشعر بالأمان بالمنزل بقدر ما أشعر به بالشارع.
>
> ريم – طفلة سورية

تحولات عميقة بالبنية الاجتماعية

في محاولة لفهم الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية الكامنة خلف تنامي الظاهرة، ترى الباحثة الاجتماعية هبة الدرويش، أن ظاهرة نيام الشوارع في دمشق لم تعد حالة فردية أو مشاهد معزولة يمكن التعامل معها بوصفها نتائج ظرفية مؤقتة، بل أصبحت مؤشرًا واضحًا على التحولات العميقة التي أصابت البنية الاجتماعية والاقتصادية خلال السنوات الأخيرة.

وقالت إن الشارع بات يستقطب فئات متعددة، من نازحين فقدوا منازلهم، إلى عاطلين عن العمل، مرورًا بأطفال هاربين من التفكك الأسري أو العنف المنزلي، وصولًا إلى كبار بالسن لا يملكون معيلًا أو دخلًا ثابتًا.

وأشارت الدرويش إلى أن الحرب وما خلّفته من نزوح داخلي واسع، كانت من أبرز الأسباب التي دفعت آلاف العائلات إلى الهشاشة الاجتماعية، إذ فقد كثيرون ممتلكاتهم أو مصادر رزقهم، بينما وجد آخرون أنفسهم عاجزين عن العودة إلى مناطقهم الأصلية أو تأمين مساكن بديلة في العاصمة، خاصة مع الارتفاع الكبير في الإيجارات وأسعار المعيشة مقارنة بمستويات الدخل المتدنية.

كما ذكرت أن البطالة تلعب دورًا محوريًا في تفاقم الظاهرة، لا سيما بين الشباب القادمين من المحافظات إلى دمشق بحثًا عن فرص عمل، فمع محدودية الفرص، وغياب الاستقرار الاقتصادي، يصبح الشارع بالنسبة لبعضهم خيارًا قسريًا أقل تكلفة من استئجار غرفة أو مشاركة سكن لا يستطيعون تحمل نفقاته.

ويعد الأطفال الفئة الأكثر هشاشة ضمن هذه الظاهرة، بحسب الباحثة الاجتماعية، لأن وجودهم في الشارع لا يرتبط فقط بالفقر، بل غالبًا بمشكلات أسرية مركبة كالعنف والاستغلال والإهمال والتفكك العائلي.

وحذرت الباحثة من أن استمرار الأطفال في بيئة الشارع لفترات طويلة يجعلهم أكثر عرضة للتسرب المدرسي والانحراف والاستغلال الاقتصادي والجسدي، إضافة إلى الأضرار النفسية العميقة التي قد ترافقهم لسنوات لاحقة.

أما النساء اللواتي يعشن أو ينمن في الشوارع، فقالت الدرويش، إنهن يواجهن تحديات مضاعفة تبدأ من انعدام الخصوصية والأمان، ولا تنتهي عند مخاطر التحرش والعنف والاستغلال.

وأشارت إلى أن كثيرًا من النساء المشردات يفضلن البقاء في أماكن عامة مزدحمة نسبيًا كالساحات والحدائق لأنها تمنحهن شعورًا محدودًا بالحماية مقارنة بالأماكن المعزولة.

آثار نفسية قاسية

قالت الباحثة الاجتماعية، إن الحياة الطويلة في الشارع تترك آثارًا نفسية قاسية على الأفراد، مثل القلق المزمن والاكتئاب والشعور بالدونية والعزلة الاجتماعية، كما أن فقدان الإحساس بالاستقرار والأمان يدفع بعض الأشخاص إلى الانغلاق وفقدان الثقة بالمجتمع وبإمكانية تحسين أوضاعهم.

> الحياة الطويلة في الشارع تترك آثارًا نفسية قاسية على الأفراد، مثل القلق المزمن والاكتئاب والشعور بالدونية والعزلة الاجتماعية والانغلاق.
>
> هبة الدرويش – باحثة اجتماعية

وترى الدرويش أن معالجة الظاهرة لا يمكن أن تتم عبر حلول إسعافية مؤقتة فقط، كالمساعدات الغذائية أو حملات الإيواء المحدودة، بل تحتاج إلى خطط اجتماعية واقتصادية متكاملة تشمل توفير مراكز حماية وإيواء دائمة، ودعم فرص العمل، وتأمين رعاية نفسية واجتماعية للفئات الأكثر هشاشة، إضافة إلى تعزيز حماية النساء والأطفال المعرضين لخطر التشرد والاستغلال.

وحذرت الباحثة من أن استمرار اتساع الظاهرة بصمت قد يؤدي إلى تعميق مشكلات اجتماعية أخرى مستقبلًا، خاصة في ظل الضغوط الاقتصادية المتزايدة وتراجع قدرة كثير من الأسر على تأمين احتياجاتها الأساسية، ما قد يدفع مزيدًا من الأشخاص إلى الشارع بوصفه "الملاذ الأخير" بعد فقدان كل البدائل الأخرى.

يدفع تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي سوريين إلى اتخاذ شوارع وحدائق في دمشق أماكن إقامة لهم – 7 أيار 2026 (عنب بلدي/أمير حقوق)

دولار أمريكي ▲ مبيع 13350 شراء 13280 | يورو ▲ مبيع 15710 شراء 15500 | ليرة تركية ▲ مبيع 295 شراء 291
الذهب 21 ▲ 133 $ | الذهب 18 ▲ 114 $ | المازوت = 0.88$ | البنزين = 1.10$ | الغاز = 12.5$ (للجرة) | السكر (كغ) = 0.64$ | الأرز (كغ) = 0.96$

مطالب بالدعم والتدريب

حضور لافت لأطفال سوريا في "ذا فويس كيدز"

عنب بلدي – أمير حقوق

تشهد نسخة 2026 من برنامج "ذا فويس كيدز" حضورًا سوريًا بارزًا، بعدما استطاع عدد من الأطفال السوريين خطف اهتمام الجمهور العربي ولجان التحكيم بأصواتهم وأدائهم، وسط إشادة واسعة اعتبرت أن المواهب السورية عادت بقوة إلى واجهة برامج المواهب الغنائية العربية.

ومن أبرز تلك المواهب التي تصدرت مواقع التواصل الاجتماعي: سليمان فيزو، أحمد الحسان، ناغم أيوب، إلياس أبو عراج، كريستينا ميراكيان، ساري الصليبي.

ويأتي هذا الحضور في ظل استمرار سوريا بتقديم أصوات شابة تؤكد عمق الإرث الموسيقي والغنائي الذي تمتلكه البلاد، رغم الظروف والتحديات التي مرت بها خلال السنوات الماضية.

ويرى موسيقيون ومتخصصون بالشأن الفني أن المشاركة السورية هذا الموسم لم تكن مجرد حضور عددي، بل حملت معها مستوى فنيًا لافتًا، سواء من حيث الخامات الصوتية أو القدرة على الأداء والإحساس، ما أعاد النقاش حول أهمية رعاية هذه المواهب وتأهيلها أكاديميًا للحفاظ على استمراريتها مستقبلًا.

المشاركون السوريون في برنامج "ذا فويس كيدز" (إلياس أبو عراج، ساري الصليبي، سليمان فيزو، أحمد الحسان، ناغم أيوب، كريستينا ميراكيان) في حلقة 6 أيار 2026 (mbc)

إمكانات مهمة لدى الأطفال السوريين

برزت المواهب السورية هذا الموسم بأداء متنوع جمع بين الإحساس الشرقي والخامات الصوتية القوية، ما جعل كثيرًا من المشاركين يحظون بانتشار واسع على منصات التواصل الاجتماعي، إضافة إلى إشادة من متابعين ونقاد موسيقيين عرب.

وفي هذا السياق، أكد عميد المعهد العالي للموسيقى في سوريا، المايسترو عدنان فتح الله، أن البرنامج كشف عن "إمكانات مهمة جدًا" لدى الأطفال السوريين، لافتًا إلى وجود "أصوات مميزة وخامات صوتية لافتة".

ووصف فتح الله، في حديث إلى عنب بلدي، التجربة بأنها إيجابية بالمجمل، لكنه شدد على ضرورة الانتباه إلى الجانب النفسي للأطفال المشاركين، حتى لا تتحول المنافسة التلفزيونية إلى عامل ضغط سلبي عليهم.

> النسخة الحالية من "ذا فويس كيدز" كشفت عن إمكانات مهمة جدًا لدى الأطفال السوريين، والتجربة إيجابية بالمجمل.
>
> المايسترو عدنان فتح الله
> عميد المعهد العالي للموسيقا

يوافقه الرأي الناقد الموسيقي مصطفى الأخرس، مؤكدًا أن الحضور السوري كان "لافتًا وبقوة" هذا الموسم، مشيرًا إلى أسماء سورية استطاعت فرض نفسها فنيًا داخل البرنامج.

وأكد لعنب بلدي أن تميز هذه الأصوات يرتبط بجودة الأصوات نفسها، وقدرتها الحقيقية على المنافسة عربيًا.

صورة سوريا الفنية عربيًا

حظيت عدة أصوات سورية بإشادة من جمهور عربي واسع، وهو ما اعتبره متابعون مؤشرًا على استمرار حضور المدرسة الغنائية السورية في المشهد الفني العربي، خاصة ضمن فئة المواهب الشابة.

وأشار المايسترو عدنان فتح الله إلى أن هذا التفاعل العربي ينعكس إيجابيًا على صورة سوريا الفنية، موضحًا أن سوريا لا تزال تمتلك مواهب استثنائية بحاجة للرعاية والدعم.

كما يرى أن عودة الحضور السوري إلى برامج المواهب العربية، يمنح الأصوات الشابة مساحة جديدة للظهور والتأثير.

بدوره، قال الناقد مصطفى الأخرس، إن الجمهور العربي يعرف مسبقًا أن "سوريا ولّادة مواهب"، لذلك جاءت الإشادة امتدادًا لصورة متجذرة عن قوة الصوت السوري.

وشدد على ضرورة استثمار هذا النجاح عبر دعم المواهب الشابة على مختلف المستويات، سواء إعلاميًا أو فنيًا أو تعليميًا.

> الجمهور العربي يعرف مسبقًا أن سوريا ولّادة مواهب، لذلك جاءت الإشادة بالمواهب السورية بالبرنامج امتدادًا لصورة متجذرة عن قوة الصوت السوري.
>
> مصطفى الأخرس
> ناقد موسيقي

بحاجة تدريب مستمر

رغم الإشادة، يرى مختصون أن بعض المشاركين ما زالوا بحاجة إلى تطوير أدواتهم الفنية، خصوصًا أن أعمارهم الصغيرة تتطلب تدريبًا دقيقًا يناسب قدراتهم الصوتية.

وأكد عميد المعهد العالي للموسيقا، المايسترو عدنان فتح الله، أن بعض الأطفال يحتاجون إلى تدريبات أكاديمية مدروسة، سواء فيما يتعلق بالأداء أو التحكم بالصوت، مشددًا على أن الغناء ليس موهبة فطرية فقط، بل هو علم يحتاج إلى دراسة وتمرين مستمر.

ويرى أن الحل يكمن في التوجيه الأكاديمي الصحيح والتدريب التدريجي المناسب لأعمار المشاركين.

أما الناقد مصطفى الأخرس فوجه انتقاداته بشكل أساسي إلى الجوانب التقنية داخل البرنامج، ولا سيما الإفراط باستخدام "الأوتوتيون" (المعالجة الصوتية) والمؤثرات الصوتية.

واعتبر أن هذه المعالجات قد تظلم بعض الأصوات الحقيقية أو تمنح أصواتًا أخرى أفضلية مصطنعة، مطالبًا بالتركيز أكثر على الخامة الطبيعية للمشتركين بعيدًا عن التجميل التقني المبالغ فيه.

رعاية المواهب أكاديميًا

يتفق المختصون على أن استمرار هذه المواهب لا يعتمد فقط على الظهور التلفزيوني، بل على وجود بيئة تعليمية وفنية قادرة على احتضانها وتطويرها بشكل صحيح.

وفي هذا الإطار، دعا عميد المعهد العالي للموسيقا، المايسترو عدنان فتح الله، إلى رعاية المواهب السورية أكاديميًا، من خلال تعليم أصول الغناء وتقنيات إخراج الصوت على أيدي مختصين، إضافة إلى إشراك الأطفال في الفعاليات الثقافية والفنية التي تساعدهم على بناء شخصياتهم الفنية تدريجيًا.

من جانبه، الناقد الموسيقي مصطفى الأخرس، شدد على أهمية الدور التعليمي للمعاهد والمدربين الموسيقيين، معتبرًا أن الهدف يجب أن يكون "صناعة موهبة حقيقية" لا تحقيق مكاسب مادية فقط.

كما أشار إلى مشروع يعمل عليه لتدريس الغناء في سوريا بشكل أكاديمي متكامل، يشمل "الصولفيج" والمقامات والتقنيات الصوتية، بهدف إعداد جيل جديد من الأصوات المؤهلة فنيًا وأكاديميًا.

> **بدأ برنامج تحكيم الأصوات لفئة الأطفال "ذا فويس كيدز" بنسخته الحالية في 1 من نيسان الماضي، ويشارك في لجنة التحكيم لهذا الموسم كل من الفنان السوري رامي صبري، والفنانة السعودية داليا مبارك.**

"فوبيا الشهادات".. كيف نحوّل ضغط الامتحانات إلى نجاح؟

عنب بلدي –شعبان شاميه

تعد فترة المراجعة لامتحانات الشهادات العامة بمثابة حالة "طوارئ قصوى" داخل البيوت السورية، إذ يتحول المنزل غالبًا من مساحة للاستقرار إلى ساحة مشحونة بالترقب والضغط. ومع دخول فترة الانقطاع واقتراب ساعة الصفر، يجد الطالب نفسه محاصرًا بين ثقل المناهج وطموحات الأهل، مما يرفع وتيرة القلق و"الاحتراق النفسي" لديه.

الاستشارية النفسية الأسرية الدكتورة هبة كمال العرنوس، قالت في حديث إلى عنب بلدي، إن هذه المرحلة من أكثر الفترات ضغطًا في حياة الطالب، لأنها ترتبط غالبًا بتوقعات عالية من الأسرة والمجتمع القريب، إضافة إلى الشعور بأن هذه الامتحانات تحدد المستقبل.

إدارة القلق الامتحاني

من الناحية النفسية، يدخل كثير من الطلاب في حالة "استنفار ذهني"، بحسب الاستشارية، إذ يرتفع مستوى القلق والتوتر، معتبرة أن ذلك قد يتحول إلى دافع إيجابي إذا أُدير بشكل صحيح، أو إلى عامل معطّل إذا تجاوز حدوده الطبيعية.

القلق الطبيعي، وفق العرنوس، هو شعور يساعد على التركيز وزيادة الانتباه، كما يحفز الطالب على الدراسة، في حين يؤدي القلق المفرط إلى نتائج عكسية، مثل ضعف التركيز واضطرابات النوم والنسيان، وحتى أعراض جسدية كآلام المعدة أو الصداع.

الدماغ في حالة القلق المفرط يكون في وضع "التهديد"، قالت الاستشارية، ما يعوق عمل الذاكرة العاملة المسؤولة عن استرجاع المعلومات.

تأثير الضغط على أداء الدماغ

عند التعرض لضغط نفسي مرتفع، يفرز الجسم هرمون "الكورتيزول"، هذا الهرمون إذا استمر لفترة طويلة يؤثر سلبًا على منطقة "الحُصين" في الدماغ، وهي المسؤولة عن تخزين واسترجاع المعلومات.

لذلك نجد أن الطالب قد يدرس جيدًا، لكنه لا يستطيع تذكّر المعلومات في أثناء الامتحان بسبب التوتر.

في المقابل، عندما يكون في حالة هدوء نسبي، يعمل دماغه بكفاءة أعلى وتتحسّن القدرة على الفهم والتذكّر.

أخطاء شائعة

من أكثر الأخطاء التي يقع فيها الطلاب خلال فترة التحضير للامتحانات، وفقًا للاستشارية، الدراسة لساعات طويلة دون فواصل، مما يؤدي إلى إرهاق ذهني، إضافة إلى الاعتماد على الحفظ دون الفهم، والسهر المفرط الذي يؤثر على تثبيت المعلومات في الذاكرة طويلة المدى.

وأضافت الاستشارية أن المقارنة المستمرة مع الآخرين هي من الأخطاء الشائعة أيضًا، مما يزيد القلق ويضعف الثقة بالنفس، مشيرة إلى ضرورة عدم إهمال الجانب البدني والنفسي كالتغذية الجيدة والنوم.

الأسرة تلعب دورًا محوريًا

لفتت الاستشارية النفسية الأسرية إلى أهمية الدعم النفسي من قبل الأسرة بدلًا من الضغط، معتبرة أن الطالب عندما يشعر أن قيمته لا ترتبط فقط بالنتيجة، يقل قلقه ويرتفع أداؤه.

كما أوصت العرنوس الأهل بضرورة تجنب العبارات السلبية أو المقارنات، والتركيز بدلًا من ذلك على التشجيع، وتوفير بيئة هادئة ومنظمة للدراسة.

وأكدت أهمية اتباع الحوار المفتوح مع الأبناء، باعتبار أن ذلك يساعد الطالب على التعبير عن مخاوفه بدلًا من كبتها.

تقنيات آمنة وذكية

هناك عدة استراتيجيات للدراسة مدعومة علميًا، وفق العرنوس، تتوافق مع طريقة عمل الدماغ، أبرزها:

• الدراسة المتقطعة: 45-25 دقيقة دراسة ثم استراحة قصيرة، لأن الدماغ لا يستطيع التركيز لفترات طويلة متواصلة.

• التكرار المتباعد: مراجعة المعلومات على فترات متباعدة، مما يساعد على تثبيتها.

• الاسترجاع النشط: محاولة تذكر المعلومات دون النظر إلى الكتاب، وهو أكثر فاعلية من القراءة المتكررة.

• الربط: ربط المعلومات بأمثلة أو صور ذهنية يسهل تذكرها.

وترى الاستشارية أن هناك تقنيات بسيطة وفعالة تساعد الطالب على التحكم في التوتر قبل وخلال الامتحان، تشمل:

• تمارين التنفس العميق لتهدئة الجهاز العصبي.

• النوم الكافي، لأن قلة النوم تضعف التركيز والذاكرة.

• ممارسة نشاط بدني خفيف، مثل المشي، لتخفيف التوتر.

• تجنب المراجعة المكثفة في اللحظات الأخيرة قبل الامتحان، لأنها تزيد القلق.

• التركيز على الجهد المبذول بدلًا من التفكير بالنتيجة.

وأوصت العرنوس الطلاب الذين يشعرون بالإحباط أو فقدان الدافعية، بوصفه شعورًا شائعًا خلال فترة التحضير للامتحانات، بتقسيم الأهداف إلى مهام صغيرة قابلة للإنجاز، لأن الشعور بالإنجاز حتى لو كان بسيطًا، يعزز الدافعية.

كما أن التذكير بالهدف الأكبر، مثل دخول التخصص المرغوب، يساعد على الاستمرار، بحسب الاستشارية، لافتة إلى أهمية أخذ فترات راحة نفسية، والابتعاد عن جلد الذات.

التأثير السلبي لمواقع التواصل

أشارت العرنوس إلى دور الاستخدام المفرط لمواقع التواصل الاجتماعي بتشتت الانتباه والاستنزاف الذهني، موضحة أن الدماغ يحتاج إلى تركيز عميق لفهم المعلومات، وهذا لا يحدث مع التشتت المستمر، بالتالي يُنصح بتحديد أوقات محددة لاستخدام الهاتف وإبعاده في أثناء الدراسة.

هندسة النجاح

قدمت الاستشارية دليلًا إرشاديًا موجهًا للأسرة والطالب، يستعرض سبل إدارة القلق الامتحاني، واستراتيجيات لرفع الكفاءة الدراسية:

• لا تجعلوا الامتحان تهديدًا لهوية الطالب: إذ إن أهم رسالة يجب أن تصل للطالب بأن النتيجة تقيس أداءه في ظرف محدد، ولا تقيس قيمته أو ذكاءه أو مستقبله كله.

وعندما يشعر الطالب أن حبه وتقديره داخل الأسرة مشروطان بالعلامة، يرتفع القلق ويضعف الأداء.

• خفّضوا الضغط لا الطموح: المطلوب ليس إلغاء الطموح، بل تحويله من ضغط مخيف إلى هدف منظم. لا تقل: "يجب أن تحصل على علامة عالية"، الأفضل: "لنقسم المادة ونرى ما يمكن إنجازه اليوم". فالدماغ يتعامل مع المهمة الصغيرة أفضل من الهدف الضخم.

• درّبوا الطالب على الاسترجاع لا القراءة فقط: إذ إن كثرة القراءة تعطي شعورًا خادعًا بالإتقان. الأفضل أن يغلق الطالب الكتاب ويسأل نفسه: ماذا أتذكّر؟ كيف أشرح الفكرة؟ ما السؤال المتوقع عنها؟ الاسترجاع النشط هو ما يقوّي الذاكرة فعلًا.

• اجعلوا النوم جزءًا من الخطة الدراسية: النوم ليس وقتًا ضائعًا، بل هو مرحلة تثبيت المعلومات داخل الدماغ. السهر الطويل قد يزيد ساعات الدراسة ظاهريًا، لكنه يضعف الانتباه والاستيعاب في اليوم التالي.

• تعاملوا مع القلق كإشارة لا كعدو: وجود القلق يعني أن الأمر مهم للطالب. علّموه أن يقول: "أنا متوتر لأنني مهتم"، بدلًا من "أنا متوتر إذًا سأفشل". هذا التحول البسيط يقلل الخوف ويعيد للطالب إحساس السيطرة.

• امنعوا المقارنات تمامًا: المقارنة مع الإخوة أو الأقارب أو زملاء الصف تزرع شعورًا بالنقص. الأفضل مقارنة الطالب بنفسه: هل تقدمت عن الأسبوع الماضي؟ هل فهمت أكثر؟ هل أخطاؤك أقل؟

• لا تكثروا النصائح وقت الانهيار: عندما يبكي الطالب أو يغضب أو يقول "لا أستطيع"، فهو لا يحتاج محاضرة، بل احتواء. الأفضل: "أفهم أنك متعب، لنأخذ عشر دقائق ثم نعود بخطوة صغيرة". التهدئة تسبق التوجيه.

• قسّموا المواد حسب الطاقة الذهنية: المواد الصعبة تُدرس في وقت الذروة الذهنية، غالبًا صباحًا أو بعد راحة جيدة، أما المراجعة الخفيفة أو التلخيص فتكون في أوقات انخفاض الطاقة.

• درّبوا الطالب على سيناريو الامتحان: كحل نماذج ضمن وقت محدد يدرّب الدماغ على الأداء تحت الضغط. هذا يقلل من رهبة الامتحان لأن الدماغ يتعامل مع الموقف كشيء مألوف لا كخطر جديد.

• راقبوا علامات الإنذار: إذا ظهر أرق شديد، بكاء متكرر، فقدان شهية، نوبات هلع، انسحاب اجتماعي، أو كلام عن اليأس، فهذه ليست "دلعًا" ولا ضعفًا، هنا يُفضّل طلب مساعدة مختص نفسي أو مرشد تربوي.

الطالب لا يحتاج إلى خطة دراسة فقط بل إلى بيئة نفسية آمنة فكلما شعر بالتهديد انشغل دماغه بالخوف بدلًا من التعلم (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

"المغنيسيوم" "قطعة مفقودة" في لغز الصحة الحديثة

تشير أبحاث حديثة إلى أن "المغنيسيوم" قد يكون أحد أهم العناصر الغذائية التي يتم تجاهلها رغم تأثيره العميق على الصحة، ودوره في الوقاية من مشكلات خطيرة كالسمنة والسكري.

"المغنيسيوم"، وفق ما ذكرته اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، في حديث إلى عنب بلدي، ليس مجرد معدن عادي، بل يدخل في أكثر من 300 تفاعل حيوي داخل الجسم.

وأكدت الاختصاصية أهمية هذا العنصر لتنظيم مستويات السكر في الدم، إضافة إلى دعم وظائف العضلات والأعصاب، والمساهمة في إنتاج الطاقة.

"متلازمة الأيض"

الأهم من ذلك، تبعًا لقهوجي، أن لـ"المغنيسيوم" علاقة مباشرة بما يُعرف بـ"متلازمة الأيض"، وهي مجموعة من الحالات تشمل زيادة الدهون حول البطن وارتفاع ضغط الدم ومقاومة الإنسولين واضطراب الدهون في الدم.

وتعد هذه المتلازمة بوابة لأمراض أخطر مثل السكري من النوع الثاني وأمراض القلب.

كما أن الأشخاص الذين يستهلكون كميات أعلى من "المغنيسيوم" لديهم خطر أقل للإصابة بها بنسبة تصل إلى 21%-20، وفقًا للاختصاصية، معتبرة أن هذا رقم ليس بسيطًا، خاصة مع انتشارها بشكل واسع نتيجة نمط الحياة الحديثة.

كيف يعمل "المغنيسيوم" داخل الجسم؟

أحد أهم أدوار "المغنيسيوم" هو تحسين حساسية الإنسولين، بحسب قهوجي، بمعنى آخر، مساعدة الجسم على استخدام السكر في الدم بشكل أكثر كفاءة بدلًا من تخزينه كدهون.

تخيّل شخصين يتناولان نفس الوجبة، أحدهما لديه مستويات جيدة من "المغنيسيوم"، جسمه سيتعامل مع السكر بشكل أفضل، بينما الآخر قد يعاني من ارتفاعات متكررة في السكر تؤدي مع الوقت إلى زيادة الوزن ومقاومة الإنسولين.

كما أن كثيرًا من الأشخاص يعانون من التعب المستمر، والرغبة في تناول السكريات، أو تقلصات عضلية، دون أن يدركوا أن السبب قد يكون نقص "المغنيسيوم".

هذا النقص لا يظهر دائمًا في الفحوصات الروتينية، بحسب اختصاصية التغذية العلاجية، لكنه يؤثر بشكل تدريجي على صحة الإنسان.

وقالت قهوجي، إن الأنظمة الغذائية الحديثة تفتقر غالبًا إلى هذا المعدن، مشيرة إلى أن الأطعمة المصنعة، التي أصبحت جزءًا أساسيًا من حياتنا، تحتوي على نسب منخفضة جدًا من "المغنيسيوم" مقارنة بالأطعمة الطبيعية.

في المقابل، فإن مصادره الجيدة، وفق الاختصاصية، تشمل:

• المكسرات مثل اللوز والكاجو.

• البذور مثل بذور اليقطين.

• الخضار الورقية الداكنة كالسبانخ.

• الحبوب الكاملة.

ولفتت إلى أن إضافة هذه الأطعمة بشكل بسيط إلى النظام الغذائي اليومي، قد يحدث فرقًا كبيرًا على المدى الطويل.

استخدام مكملات "المغنيسيوم"

أوصت قهوجي بالحصول على هذا المعدن من الغذاء الطبيعي، إذ يأتي مصحوبًا بعناصر أخرى تعزز امتصاصه.

في حين أن المكملات قد تكون مفيدة في حالات النقص، شرط استخدامها بحذر وتحت إشراف مختص .

وختمت اختصاصية التغذية العلاجية حديثها لعنب بلدي بالتأكيد على عدم وجود عنصر سحري واحد يحل جميع المشكلات الصحية، لكن "المغنيسيوم" يقترب كثيرًا من أن يكون "قطعة مفقودة" في لغز الصحة الحديثة، مشددة على أن الاهتمام به ليس رفاهية، بل خطوة ذكية نحو الوقاية من مشكلات قد تستغرق سنوات طويلة لتظهر.

"شمس الأصيل".. حكاية عثمانية في قلب الحارة الدمشقية

في حارة دمشقية خلال الحقبة العثمانية، تتقاطع حكايتان قديمتان بين عائلتين تجمعهما الأرض وتفرقهما الأسرار، وحين يعود الغرباء من اسطنبول برفقة فتاة غامضة تُدعى "شمس"، ينفتح باب الماضي على حقائق لم يكن يُراد لها أن تُقال، لتتحول الحارة إلى ساحة صراع بين الحب والخيانة والدم، وبين "شمس" و"أصيل" تتغير المصاير وتتكشف الحكاية كاملة.

من هذا "اللوغ لاين" (السطر التعريفي) ينطلق مسلسل "شمس الأصيل" ليقدم دراما شامية مشحونة بالتوتر الإنساني والتاريخي، حيث لا شيء يبقى كما يبدو، وكل شخصية تخفي ما هو أخطر مما تعلن .

الحارات الشامية في الحقبة العثمانية

كعمل درامي يعيد إحياء أجواء البيئة الشامية ضمن سياق تاريخي، برز مسلسل "شمس الأصيل" كأحد إنتاجات دراما رمضان 2026، وهو من تأليف قاسم الويس، وإخراج عمار تميم، وإنتاج شركة "شاميانا"، وبمشاركة نخبة واسعة من فناني الدراما السورية.

تدور أحداث المسلسل في زمن الحقبة العثمانية، داخل إحدى الحارات الدمشقية القديمة، حيث يتشكل صراع معقد بين عائلتين تتشابك بينهما العلاقات والخصومات القديمة.

ومع تصاعد الأحداث، تنكشف أسرار مدفونة منذ سنوات طويلة، لتبدأ بتغيير مسار الشخصيات وإعادة رسم موازين القوى داخل الحارة.

قصة التبني تعيد الخلافات العائلية

تبدأ حبكة العمل من شخصية "البيك"، الرجل المتسلط الذي يرفض فكرة تبني الأطفال رغم إصرار زوجته، ما يفتح الباب أمام خلافات عائلية تمتد آثارها إلى محيط الحارة بأكملها.

ومع عودة بعض الشخصيات من اسطنبول، برفقة فتاة غامضة تُدعى "شمس"، تتبدل مجريات الأحداث وتبدأ خيوط الماضي بالانكشاف تدريجيًا، لتتحول الحكاية إلى سلسلة من المفاجآت والصدمات.

خط الحب والجريمة

في خط درامي آخر، يجد "المختار" وزوجته "أمينة" وابنهما "عصام" أنفسهم في قلب دوامة معقدة من الحب والخيانة والجريمة.

يقع "عصام" في حب فتاة ترتبط بعالم الجريمة، لتتطور العلاقة إلى سلسلة من الأحداث التي تكشف لاحقًا حقائق صادمة حول نسب بعض البنات، ما يضاعف من حدة الصراع داخل العائلة والمجتمع.

ومع دخول شخصية "أصيل" إلى جانب "شمس"، بتعزز البعد الدرامي للعمل، حيث يشكل الاثنان نقطة تحول رئيسية في مسار الأحداث، ويزيدان من تشابك العلاقات وفتح ملفات الماضي المغلق، في سياق يمزج بين الغموض والإثارة.

"الاجتماعية الرومانسية" في سياق "الشامية"

يقدم المسلسل مزيجًا متوازنًا بين الدراما الاجتماعية والرومانسية، مسلطًا الضوء على صراع الخير والشر، والبحث عن العدالة في زمن تتداخل فيه المصالح مع التقاليد، مع إبراز قيم الشجاعة والوفاء في مواجهة واقع مليء بالتناقضات والصراعات الإنسانية، والتوازي مع الدخول لعوالم الحب والعاطفة.

يضم العمل نخبة من فناني الدراما السورية، من بينهم: دانا جبر عبير شمس الدين، علي كريم، الليث مفتي، سوزان سكاف، أمانة والي، أمية ملص، رائد مشرف، تولاي هارون، حسام عيد، نور طباع، عهد ديب، ريم عبد العزيز، أكرم الحلبي، أسامة السيد يوسف، عاطف حوشان، إلى جانب عدد آخر من الفنانين.

الفنانة دانا جبر في مشهد من مسلسل "شمس الأصيل" – 6 أيار 2026 (شاميانا للإنتاج الفني)

بغياب منهجية تجديد الدماء

الكــرة الســورية

تحت أقدام لاعبين كبار في السن

عنب بلدي – يزن قر

في وقت تبحث فيه كرة القدم السورية عن جيل جديد يعيد إنتاج النجومية داخل الملاعب، تبدو الصورة الحالية مختلفة تمامًا، إذ يفرض اللاعبون أصحاب الخبرة والأعمار المتقدمة نسبيًا أنفسهم كأبرز نجوم الدوري السوري هذا الموسم، وسط تراجع واضح في حضور المواهب الشابة القادرة على صناعة الفارق.

وتكشف قائمة اللاعبين الأكثر تأثيرًا في المسابقة عن واقع لافت، يتصدره أحمد الأحمد (عليش) مهاجم أهلي حلب البالغ من العمر 30 عامًا، إلى جانب صانع ألعاب الوحدة مؤمن ناجي (29 عامًا)، وقائد الوسط المخضرم أسامة أومري (34 عامًا)، في وقت يغيب فيه اللاعبون صغار السن عن واجهة التألق والمنافسة.

ولا يقتصر هذا المشهد على اللاعبين المحليين فقط، بل يمتد أيضًا إلى المحترفين الأجانب، حيث يعتمد عدد من الأندية على أسماء تملك خبرة طويلة في الملاعب، مثل الفلسطيني إسلام البطران، نجم الكرامة البالغ 31 عامًا، والكاميروني إيمانويل ماهوب (31 عامًا)، هدّاف الدوري وأحد أبرز نجوم الموسم الحالي.

هذا الواقع يفتح باب التساؤلات حول أسباب تراجع المواهب الشابة في كرة القدم السورية، ومدى قدرة الأندية والأكاديميات على إنتاج جيل جديد قادر على فرض نفسه، في ظل استمرار الاعتماد على اللاعبين الأكثر خبرة لحسم المنافسة داخل الملاعب.

أندية شباب الدفاع الجديدي (أبيض) والمجد الدائر (أحمر) خلال مباراة في الدوري السوري الممتاز على ملعب الفيحاء في دمشق (الاتحاد السوري لكرة القدم - 29 مايو/ أيار 2026)

غياب منظومة التأهيل

المحلل الرياضي محمود خوّام، يرى أن أزمة تأخر بروز المواهب في كرة القدم السورية لا ترتبط بغياب الموهبة نفسها، بل بطريقة التعامل معها داخل الأكاديميات الحديثة حول العالم.

وقال خوّام، في حديث إلى عنب بلدي، إن اكتشاف أي موهبة في كرة القدم عالميًا يترافق مع برنامج متكامل لتطوير اللاعب، يبدأ من الاهتمام بالنظام الغذائي والثقافة الرياضية، وصولًا إلى بناء الشخصية النفسية وتعليم اللاعب فهم كرة القدم قبل ممارستها داخل الملعب .

وأشار خوّام إلى أن هذا النموذج يُطبق بشكل واضح في أكاديميات متقدمة، مثل أكاديميات "ريد بول" وأكاديمية "برايتون"، حيث يتم إعداد اللاعب ذهنيًا وتكتيكيًا منذ سن مبكرة، حتى إن بعض المواهب الشابة تحصل على شهادات تدريبية في بداية العشرينيات من عمرها.

في المقابل، أكد خوّام أن تطوير المواهب في سوريا لا يزال يعتمد على أساليب عشوائية، معتبرًا أن وجود لاعب صغير داخل مدرسة كروية وتلقينه بعض الأساسيات لا يعني بالضرورة تطويره بالشكل الصحيح، بل يقتصر غالبًا على بناء سطحي لا يراعي خصوصية كل موهبة وقدراتها الفردية.

وأضاف أن اللاعب السوري لا يعاني من نقص في الذكاء أو الإمكانيات، لكن البيئة الرياضية المحيطة به لا تساعده على التطور الحقيقي، إذ يجد نفسه منشغلًا بمحاولة "النجاة" داخل ظروف غير مستقرة، بدل التركيز الكامل على تطوير مستواه.

كما لفت خوّام إلى أن البنية التحتية تشكل جزءًا أساسيًا من المشكلة، في ظل استمرار التدريب على ملاعب ترابية أو منشآت لا تلبي المعايير المطلوبة لصناعة المواهب، إلى جانب غياب البيئة النفسية والاجتماعية الصحية، وهو ما ينعكس سلبًا على تطور اللاعب وثقته بنفسه.

نتائج تقتل المواهب

الفارق بين اللاعب السوري ونظيره الأوروبي يبدأ منذ سنوات الطفولة، حيث يدخل اللاعب في أوروبا الأكاديميات بعمر ست سنوات ضمن منظومة احترافية متكاملة، تجعله يصل إلى سن 14 عامًا وهو يمتلك فهمًا واسعًا للجوانب الفنية والتكتيكية، إلى جانب اعتياده خوض البطولات المحلية والقارية والتعامل مع الضغط الجماهيري منذ وقت مبكر، وفق ما قاله المحلل الرياضي داني شرف لعنب بلدي.

في المقابل، أوضح شرف أن اللاعب السوري غالبًا ما يتعلم كرة القدم في الأحياء الشعبية، قبل أن يلتحق بالأندية بعمر متأخر نسبيًا قد يصل إلى 16 عامًا، ما يعني دخوله مراحل التطوير الأساسية في وقت متأخر مقارنة بلاعبي الأكاديميات الحديثة.

وأضاف شرف أن اللاعب في سوريا ينتظر غالبًا حتى سن 22 عامًا كي ينال فرصة حقيقية للمشاركة مع الفريق الأول، وهي مرحلة يكون فيها اللاعب الأوروبي قد خاض بالفعل سنوات طويلة من المنافسة الاحترافية على أعلى المستويات.

كما اعتبر شرف أن عقلية العمل داخل الأندية السورية تعد جزءًا من المشكلة، إذ تعتمد معظم الإدارات والمدربين على النتائج السريعة فقط، دون منح الأولوية لتطوير المواهب الشابة.

ولفت إلى أن المدربين في الدوري السوري يدركون أن أي سلسلة نتائج سلبية قد تؤدي إلى إقالتهم، كما حدث خلال الموسم الحالي الذي شهد عددًا كبيرًا من الإقالات، ما يدفعهم للاعتماد على اللاعبين أصحاب الخبرة بدل المجازفة بمنح الفرصة للمواهب الصغيرة.

ضعف الخبر و"الواسطة"

الإعلامي الرياضي زياد زين العابدين، قال لعنب بلدي، إن بعض المدربين المشرفين على الفئات السنية في الأندية لا يمتلكون خبرات كافية أو متقدمة لتأهيل اللاعب الناشئ بالشكل الصحيح، سواء على مستوى التأسيس الفني أو التطوير التكتيكي والنفسي.

وأضاف زين العابدين أن اختيار هؤلاء المدربين في كثير من الحالات لا يعتمد على الشهادات التدريبية أو التأهيل العلمي، بل يرتبط أكثر بسمعتهم كلاعبين سابقين في الملاعب السورية، وهو ما ينعكس سلبًا على جودة العمل في الفئات العمرية.

وأوضح أن هذه المرحلة تعد الأساس في صناعة اللاعب، وأي خلل فيها يؤدي إلى تأثير مباشر على مستقبل المواهب، ما يؤدي إلى تخريج لاعبين غير جاهزين عند الوصول إلى الفئات الأعلى.

ولفت زين العابدين إلى أن هناك مشكلات داخل بعض الفئات العمرية في الأندية، تتمثل باعتماد بعض المدربين على "الواسطة" أو الرشى من أهالي اللاعبين عند اختيار المواهب، الأمر الذي يؤدي، بحسب قوله، إلى إقصاء لاعبين موهوبين لمصلحة أسماء أخرى لا تمتلك المستوى الفني نفسه.

وأشار إلى أن هذه الممارسات لا تؤثر فقط على مستقبل اللاعبين الصغار، بل تنعكس أيضًا على جودة القاعدة الكروية بشكل عام، وتؤدي إلى إضعاف فرص ظهور جيل جديد قادر على المنافسة والتطور داخل الكرة السورية.

وتعكس هذه المعطيات أن أزمة الكرة السورية لا ترتبط بغياب المواهب بقدر ما ترتبط بضعف بيئة التطوير وآليات صناعة اللاعب، ما يجعل تجديد الأجيال الكروية تحديًا مستمرًا يحتاج إلى معالجة شاملة داخل المنظومة.

تحضيرًا لزيارة إنفانتينو.. وفد من "فيفا" في سوريا

شكّل اجتماع وفد من الاتحاد السوري لكرة القدم برئاسة فراس تيت، مع رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، جياني إنفانتينو، في 29 من نيسان الماضي، خطوة نحو دعم وتطوير كرة القدم السورية، حيث جرى خلاله بحث عدد من الملفات الأساسية المرتبطة بالنهوض باللعبة.

وتناول الاجتماع واقع البنية التحتية الرياضية في سوريا، والأضرار الكبيرة التي لحقت بالملاعب والمنشآت خلال السنوات الماضية، إضافة إلى سبل دعم عملية إعادة التأهيل.

كما أكد إنفانتينو التزام الاتحاد الدولي بتقديم دعم شامل لتطوير البنية التحتية لكرة القدم السورية، بما يشمل إعادة تأهيل الملاعب ورفع كفاءتها، إلى جانب تعزيز برامج تطوير الفئات العمرية.

كما تطرق اللقاء إلى ملف رفع الحظر المفروض على الملاعب السورية، وأبدى رئيس "فيفا" موافقته على العمل لتسريع الإجراءات اللازمة لرفع هذا الحظر في أقرب وقت ممكن.

اجتماع غير تقليدي

قال مدير المكتب الإعلامي في الاتحاد السوري لكرة القدم، أنس عمو، لعنب بلدي، إن الاجتماع مع رئيس "فيفا" كان مجدولًا مسبقًا، وليس اجتماعًا روتينيًا، وتم الاتفاق قبل انعقاده على أبرز النقاط التي سيتم طرحها، وخلال الاجتماع تمت مناقشة الملفات المتفق عليها بين الطرفين.

وأشار عمو إلى أن أبرز ما تم بحثه هو دعم ملف رفع الحظر، وقد وعد إنفانتينو بأن إجراءات رفع الحظر ستتم بشكل سريع، فيما يأمل الاتحاد السوري ألا تتجاوز المدة القصوى لذلك عامين، مؤكدًا أن هذا الملف لا يرتبط فقط بجاهزية الملاعب، بل يتطلب تحسّن جميع البنى التحتية في الدولة، بما يشمل المطارات والطرق والفنادق ومستوى الأمن، وهو ما يستدعي تضافر جهود مختلف المؤسسات.

مشاريع على الطاولة

فيما يتعلق بإعادة الإعمار وتأهيل الملاعب، بيّن مدير المكتب الإعلامي في الاتحاد السوري لكرة القدم، أنس عمو، أن هذا الملف لا يتولى بشكل مباشر طُرحت على طاولته، إضافة إلى مشاريع أخرى مع الاتحاد الآسيوي الذي بدأ فعليًا بتنفيذ أحدها عبر "تعشيب" ملعب تدريبي في دمشق على نفقته.

وأشار إلى أن مشروع "تعشيب" أحد ملاعب الدوري بالعشب الهجين وصل إلى مراحله النهائية، بانتظار الموافقة النهائية للبدء بالتنفيذ.

وأوضح عمو أيضًا أن "فيفا" لا يقدم دعمًا ماليًا مباشرًا للاتحادات، بل يعتمد استراتيجية دعم وفق برامج وشروط محددة، وهو ما يعمل الاتحاد السوري على استيفائه للاستفادة من الدعم السنوي أو عبر المشاركات والبطولات أو المشاريع المعتمدة.

هذه المبالغ تُحوَّل إلى حسابات الأموال المجمّدة الخاصة بالاتحاد، بحسب عمو، الذي أكد وجود تعاون من "فيفا" لتسهيل عمليات الصرف ضمن الأطر الدولية المعتمدة، وذلك من خلال تغطية رواتب الكوادر الأجنبية المشرفة على المنتخبات، إضافة إلى مصاريف السفر وغيرها من النفقات، في ظل عدم وجود أي تحويلات مالية مباشرة إلى سوريا.

زيارة رسمية مرتقبة

مدير المكتب الإعلامي في الاتحاد السوري لكرة القدم، أنس عمو، قال إنه خلال الأيام القليلة المقبلة، سيزور وفد رسمي من "فيفا" سوريا لمتابعة الملفات غير المنجزة، والتحضير لزيارة رئيسه بعد كأس العالم، إذ سيتم تحديد موعد الزيارة والملفات التي ستُناقش، واستكمال ما تم البدء به في اجتماعات كندا وغيرها، معتبرًا أن هذه الخطوات تمثل دعمًا لكرة القدم السورية إذا تمت الموافقة عليها، خاصة أن بعضها مشاريع قصيرة وأخرى متوسطة الأمد وذات تكلفة عالية .

واختتم بالإشارة إلى أن زيارة رئيس "فيفا" ستشهد الإعلان عن مشروع كبير جدًا ووضع حجر الأساس له داخل سوريا.

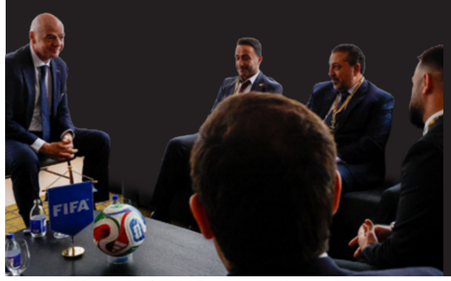

اجتماع وفد الاتحاد السوري لكرة القدم مع رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم جياني إنفانتينو على هامش "كونجرس فيفا" في كندا – 29 نيسان 2026 (الاتحاد السوري لكرة القدم)

"سوري–AI".. أول وكيل ذكاء اصطناعي يفهم اللهجات السورية

أطلق الخبير التقني أسامة أبو حجر مشروع "سوري–AI" تجريبيًا، وهو أول وكيل ذكاء اصطناعي يفهم اللهجات المحلية السورية ويلبي الاحتياجات اليومية.

ويهدف المشروع، وفق ما ذكره أبو حجر في حديث لعنب بلدي، إلى تقديم دعم تقني قريب من المستخدم السوري، لمساعدته في الشؤون السورية والمعاملات اليومية وقوانين السفارات والمنهاج السوري، مبينًا أنه يتفاعل بأساليب تعليمية وعملية ورسمية وشعبية، وأحيانًا فكاهية.

كما يتميز بالرد على الاستفسارات بعدة لهجات محلية سورية، بحسب أبو حجر الذي يحمل درجة الماجستير في الذكاء الاصطناعي، منها: الشامية، الساحلية، الحلبية، الحمصية، الحموية، الإدلبية، والديرية.

من الناحية التقنية، أوضح مهندس البرمجيات أن المشروع اعتمد مبدئيًا على فهرسة عدد محدود من المصادر الرسمية فقط، إذ جرت فهرسة حوالي ثلاثة آلاف ملف رسمي، وتحويلها إلى ما يقارب 15 ألف مستند قابل للبحث.

ولفت أبو حجر إلى أن هذا العدد لا يزال قليلًا، ويحتاج إلى توسعة كبيرة مستقبلًا، خاصة بعد انعقاد جلسات مجلس الشعب السوري وتوفر تشريعات وتعميمات جديدة.

ويعتبر الخبير التقني أن المشروع حاليًا هو بمثابة إثبات مفهوم يهدف إلى إظهار الأثر الإيجابي للذكاء الاصطناعي، وليس منتجًا نهائيًا.

"سوري–AI" يعمل بآلية مشابهة لـ"Chat GPT"، بحسب أبو حجر، إذ يحصل المستخدم على إجابات مباشرة عن أسئلته، إلا أن الأداة تعتمد أولًا على البحث في المصادر الداخلية السورية التي جرت فهرستها وتدريب الوكيل عليها قبل الاتجاه للمصادر الخارجية.

تكنولوجيا متطورة

تضمّن المشروع استخدام العديد من التقنيات المتطورة، منها الـ"RAG" لاسترجاع البيانات، والـ"OCR" لقراءة الصورة وتحويلها إلى نصوص، و"azure" للتشغيل الحاسوبي وغيرها.

أهداف مختلفة

يرى المبرمج السوري أن أهدافه لإطلاق هذا الوكيل تنوعت بين الاهتمام بتقديم خدمة للمجتمع السوري، وتنمية مهاراته بتصميم أداة تعتمد مفهوم الاسترجاع المتكامل باستخدام الذكاء الاصطناعي، باعتباره من الباحثين والعاملين بمجال الذكاء الاصطناعي في شركة "مايكروسوفت".

ومن أهدافه إثبات وجهة نظره للحكومة الجديدة في سوريا بشأن أهمية اعتماد هذه الأدوات المتقدمة في تسيير أعمال المواطنين، وتقديم الخدمات لهم بدلًا من اعتماد أساليب تكنولوجية تقليدية أو معروفة.

وأشار أبو حجر إلى إيقاف تغذية وكيل الذكاء الاصطناعي حاليًا بشكل مؤقت، لحين الوصول إلى الاستقرار في سوريا ولو نسبيًا لناحية التشريعات والقوانين والقرارات والمناهج وغيرها، إذ إن هناك متغيرات آنية ومتسارعة.

وقال إن هذا يحتاج إلى جهد وفريق عمل متكامل يتابع المستجدات ويغذي الوكيل بها يوميًا، كما أن عددًا كبيرًا من البيانات السورية غير مؤرشفة حاليًا.

وأكد أبو حجر أن المشروع سيتم استثنافه حال توفر الظروف المناسبة لتقديمه بالصورة الأمثل.

توصيات للحكومة

يوصي المبرمج الجهات الحكومية في سوريا باعتماد مثل هذا الوكيل، إذ يوفر البيانات للمستخدمين دون تعب، ويحميهم من المعلومات المضللة التي يجري عادة نسبها للجهات الرسمية، إذ إن تزويده بالفهرسة اللازمة والوصول إلى بعض قواعد البيانات بشكل آمن كفيل بتحقيق نقلة نوعية على صعيد إيصال المعلومة للمواطنين.

حاسبة العملة الجديدة

كان المبرمج السوري أسامة أبو حجر أطلق في وقت سابق تطبيقًا إلكترونيًا باسم "حاسبة العملة السورية"، مصمم باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لمساعدة السوريين على التعامل مع المتغيرات النقدية، وتحديدًا حذف الأصفار والتحويل بين العملة القديمة والجديدة، بالإضافة إلى إمكانية حساب القيمة بالدولار واليورو والليرة التركية بناء على أسعار السوق.

تطبيق "حاسبة العملة الجديدة"، وفق أبو حجر، جرى تصميمه خلال 15 دقيقة فقط، لإيضاح الأثر الإيجابي للذكاء الاصطناعي، إضافة إلى مشاريع أخرى منها منصة إخبارية للجالية العربية في أيرلندا تُدار بالذكاء الاصطناعي لأهداف بحثية.

(تصميم أول وكيل ذكي يفهم اللهجات المحلية السورية ويساعد في المعاملات اليومية والمنهاج التعليمي (عنب بلدي)

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

كتاب

"صهيل الجواد الأبيض"

نصوص

بين الحرية وإعادة التوازن

في مجموعة "صهيل الجواد الأبيض" للكاتب السوري زكريا تامر، تبنى الحكايات على نصوص قصيرة مكثفة كل واحدة منها تفتح بابًا على عالم مضطرب.

الكتاب، الذي يعد من البدايات الأدبية المبكرة لتامر، يقدم مشاهد متفرقة للإنسان الذي يعيش تحت ضغط منظومات قاسية.

تدور أبرز النصوص حول شخصيات عادية تواجه لحظات تكشف هشاشتها أمام العنف أو العجز أو الصمت.

من بين القصص التي تُذكر في قراءات الكتاب، القصة التي تحمل عنوان المجموعة "صهيل الجواد الأبيض"، إلى جانب نصوص مثل "الرجل الزنجي" و"القبو" و"ابتسم يا وجهها المتعب"، حيث تتكرر أفكار القهر وانكسار الحلم الفردي داخل واقع مغلق.

قوة الكتاب تأتي من الرمز والاختزال، إذ يكتب تامر قصصه بطريقة تجعل الواقع نفسه يبدو مشوهًا أو أقرب إلى الكابوس.

تتكون المجموعة من 11 قصة قصيرة تقدم كعالم سردي متشابك، يشتغل على تصوير الإنسان في مواجهة القهر النفسي والوجودي، حيث يتقاطع الصراع بين الحياة والعدم، والحقيقة والزيف، في نصوص تبدو مستقلة شكليًا لكنها متصلة موضوعيًا ضمن رؤية واحدة للعالم.

يقدم الكتاب دعوة إلى الطبيعة التي لا تقتصر على معناها الخارجي، وإنما تمتد إلى بعد داخلي يتعلق بضرورة استعادة الإنسان لصفائه الأول، بعيدًا عن التشوهات التي يفرضها التقدم والضغط الاجتماعي، حيث تصبح الحرية في النهاية مرتبطة بإعادة التوازن بين الإنسان وذاته قبل أن تكون خروجًا من المدينة إلى الفضاء المفتوح.

ومن بين القصص التي تكرر الإشارة إلى الحرية داخل المجموعة، تأتي قصة "الأغنية الزرقاء الخشنة" التي تفتح على تصور رمزي لمدينة تتحول إلى فضاء طبيعي مفتوح، أشبه بقرية واسعة تحيط بها الحقول، في دعوة ضمنية إلى استعادة العلاقة مع الطبيعة بوصفها نقيضًا للتمدن القاسي.

وتتجلى الفكرة ذاتها في قصة "صهيل الجواد الأبيض"، حيث يقدم المشهد الأخير للبطل وهو يغادر المدينة ممتطيًا جواده الأبيض باتجاه البراري المفتوحة، في لحظة تُقرأ كتحول من الفضاء المغلق إلى فضاء الحرية.

الجواد إلى جانب كونه يظهر كوسيلة نقل، يشير أيضًا إلى الصوت الداخلي والرغبة في الانفلات من القيود، فيما يُفهم "الصهيل" كإشارة إلى الحنين إلى الحرية والأمل، في مواجهة عالم يحد من حركة الإنسان ويقيده بالخوف.

من زكريا تامر؟

يعد زكريا تامر واحدًا من أبرز كتّاب القصة القصيرة في العالم العربي، إذ جمع بين الكتابة الصحفية والأدبية بأسلوب قائم على السخرية والاختزال والرمز.

وُلد في دمشق عام 1931، واضطر إلى مغادرة مقاعد الدراسة مبكرًا عام 1944، قبل أن يبدأ مسارًا مهنيًا متنوعًا انطلق من العمل في مهنة الحدادة وصولًا إلى الكتابة الأدبية التي رسخ من خلالها حضوره منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي، ولا سيما في القصة القصيرة ذات الطابع الهجائي والساخر، إضافة إلى كتاباته الموجهة للأطفال لاحقًا.

شارك تامر في الحياة الثقافية السورية عبر عدة مواقع، إذ عمل في وزارتي الثقافة والإعلام، وترأس تحرير مجلات أدبية مثل "الموقف الأدبي" و"المعرفة"، كما أسهم في تأسيس اتحاد الكتّاب العرب أواخر الستينيات.

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 10 أيار/مايو 2026
العـــدد 742 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سـعر النســخة 100 ليـرة سورية

تراث رقّاوي يعود لمئات السنين

"المواليا".. غناء الحب والحرب والوجود

عنب بلدي – أحمد الحمدي

تعـد "المواليـا" مـن أبرز ألـوان الغناء الشـعبي في منطقـة الفـرات، إذ تحمل في طياتهـا تاريخًا طـويلًا يمتـد إلى عصور قديمة، وتشـكّل جـزءًا أساسـيًا من الذاكـرة الثقافية لأهـالي الرقة وما حولهـا إلى يومنا هذا.

وتُعـرف "المواليـا" الرقاويـة بأنهـا لـون مـن ألـوان الشـعر والغنـاء الشـعبي الفـراتي، وهي من أقـدم الفنـون التراثيـة في مدينـة الرقـة وريفهـا، وترتبـط ارتباطًا عضويًـا بنهر الفـرات وبيئة الباديـة والريف.

لا تصنـف "المواليـا" كأغنيـة فقـط، بـل كنمـط تعـبيري شـفهي يحمل الذاكـرة الجمعيـة لأهالي ا لمنطقة .

ويعـد هذا اللـون مـن الغناء الشـعبي أحـد أبرز المعـالم الثقافيـة في محافظـة الرقـة، إذ يـؤدى تقليديًـا على آلات الربابـة والـدف والمزمـار.

روايات عديدة عن تاريخها

في حديـث إلى عنـب بلـدي، قـدم الشـاعر محمد الحسـن، أحد أبنـاء محافظة الرقة، لمحـة تاريخية وفنيـة عـن هـذا اللـون الغنـائي، موضحًـا أن المؤرخين اختلفـوا في تحديـد أصـل "المواليـا" وزمـان ظهورهـا.

وقـال الحسـن، إن بعـض الروايـات تنسـب "المواليـا" إلى عهـد البرامكـة، حيـث يـحكى أن إحـدى الجـواري غنـت بها بعـد نكبتهـم في زمن الخليفـة العبـاسي هارون الرشـيد، بينـما يرجح مؤرخـون آخـرون أن أصلهـا يعـود إلى بلـدة واسـط في الـعصر الأمـوي.

إلا أن الروايـة الأرجـح، تـشير إلى أنهـا انـتشرت خلال الـعصر العبـاسي، وتحديـدًا في أيـام الخليفـة هـارون الرشـيد، ومنهـا انتقلـت إلى العـراق وسـوريا، بحسـب الحسـن.

انتشار واسع وقالب واحد

قـال الشـاعر محمـد الحسـن، إن "المواليـا" لا تقـتصر على سـوريا والعـراق فقـط، بـل تُغنّـى أيضًـا في فلسـطين والأردن ولبنـان، مـع اختلاف الألحـان مـن منطقـة إلى أخـرى، بيـنما يبقـى البنـاء الشـعري واحـدًا.

وتُكتـب "المواليا" على بحـر البسـيط، وتتألف من أربعة أشـطر، ثلاثـة منها تتفـق في القافية، بينما ينتهـي السـطر الرابـع بياء وهـاء متروكـة، وهو ما يمنحهـا خصوصيتهـا الإيقاعية.

غناء الأفراح والفرات

حـول وصـول "المواليـا" إلى منطقة الفـرات، قال الشـاعر محمـد الحسـن، إن هناك روايـات تشير إلى مجيئهـا من العـراق على يد شـاعر يُدعى ابن عويـن الجبـوري، الـذي وصـل إلى الرقـة حاملًا معـه أبياتًـا شـهيرة تغنّـى بهـا في محبوبتـه، ما فتـح البـاب أمام مسـاجلات شـعرية بينـه وبين شـعراء المنطقة.

ومـن بين هـؤلاء الشـعراء، يذكر محمـد الذخيرة، الـذي كان في سـن صغيرة آنـذاك، وأسـهم لاحقًا في ترسـيخ هذا اللـون الغنـائي محليًا.

ويؤكـد شـعراء وباحثـون في الثقافـة تواصلـت معهـم عنـب بلـدي أن "المواليـا" تحولـت مـن الفصيـح إلى الشـعبي، وأن منشـأها هـو الرقـة حصرًا، في أثنـاء مذبحـة البرامكـة (عـام 83 هجـري)، حيـث رثى مـوالي البرامكـة موتاهـم بثلاثـة أشـطر مـن بحـر البسـيط على نفـس الجنـاس اللفظـي، والبيـت الرابـع كان ينتهـي بكلمـة "ومواليـه".

محليًـا، ترتبـط "المواليا" بأهـالي الفـرات ارتباطًا وثيقًـا، وتُغنّـى غالبًـا في الأفـراح والمناسـبات الاجتماعيـة، ولا تُـؤدّى في المآتم ويقـتصر أداؤها على الرجـال، وإن كانـت تُغنّـى أمـام الرجـال والنسـاء على حـد سـواء.

وتُـؤدّى "المواليـا" تقليديًـا على آلات شـعبية مثـل الربابـة والمزمار والـدف، فيما شـهدت مدينة دير الـزور تطـورًا لافتًـا بإدخـال الآلات الموسـيقية الحديثـة على هـذا اللـون التراثي.

أسماء بارزة وتحديث محسوب

الشـاعر محمـد الحسـن، أشـار إلى أن قبائـل معروفـة في الرقة، مثـل "العفادلـة" و"الولدة"، تفخـر بمغنّـي "المواليـا"، كما بـرزت أسماء معروفـة في ديـر الـزور، مـن بينهـم ذيـاب مشـهور وغيره.

ومن أبرز أسماء شـعراء الرقة الذين اشـتهروا بكتابة "المواليـا" خلف الفرج الحسـني، ومحمود الشـغيبي، وحسـين الـعلي العـصمان، وعبـد العزيـز العابـد، إضافـة إلى محمـد الذخيرة، ومحمـود الذخيرة، وعلي الكلاح، و"أبـو فلـوط"، وأسماء أخرى.

أمـا أشـهر مغنّـي "المواليـا" في محافظـة الرقـة فهم: محمد الحسـن، وحـسين الحسـن، وإبراهيم الأخـرس، إلى جانـب عشرات الشـخصيات والأصـوات الشـابة.

ورغـم دخـول بعـض التحديثـات على الـكلمات لتواكـب العصر، أكـد الحسـن أن "المواليا" حافظت على قالبهـا الأسـاسي من حيـث الـوزن والقافية واللحـن، مـع تغـيير محـدود في الألفـاظ بمـا يتناسـب مـع الزمـن الحالي.

وختـم الحسـن حديثـه بالقـول، إن "المواليـا" ما زالـت واحـدة من أهـم ألـوان الغناء الشـعبي في الفـرات، وتحمـل في طياتهـا تاريخًـا وحكايات لا تـزال حيّـة في وجـدان أهـالي المنطقة.

مغنـي "المواليـا" مصطفـى الجاسـم، مـن محافظـة الرقـة، يتفـق مـع الشـاعر محمـد الحسـن، ويـرى أنهـا نشـيد الفـرات وذاكـرة المدينـة، وأن هذا اللـون الغنائي يعكـس وجدان الإنسـان الفـراتي، ويـعبّر بالكلمـة عـن ثقافـة الحـب والحـرب والوجـود، وهي فـن متجذر في الذاكـرة الشـعبية، ويمثـل أحـد أعمـدة الهويـة الثقافيـة للمنطقـة.

"برزخ" شعري

قـال الجاسـم لعنـب بلـدي، إن "المواليـا" جـزء لا يتجـزأ مـن الهويـة الثقافيـة الفراتيـة، التـي لا تقـتصر على الرقـة فحسـب، بل تمتـد إلى مناطق واسـعة مـن العـراق وبلاد الشـام.

وتعـتبر مـن أبـرز أشـكال الغنـاء الاجتماعـي الوجـداني، إذ تُـؤدّى في الأعـراس والمناسـبات الاجتماعيـة للتعـبير عـن الفـرح، والشـوق، والحـنين، كما تُسـتخدم لتوثيـق تفاصيـل الحياة اليوميـة، وقصـص الحـب، والصراعـات التـي عاشـها أبنـاء المنطقـة.

وعـن ارتبـاط هـذا الفـن بنهـر الفـرات تحديـدًا، قـال الجاسـم، إن "المواليـا" تُـؤدّى تاريخيًـا على ضفـاف نهـر الفـرات، وهـي انعـكاس مبـاشر لعلاقـة الإنسـان بالمـكان، حتـى تسـمياتها ومفرداتهـا مسـتمدة من البيئـة الفراتيـة، وعُرفت أيضًـا بالأغنيـة الفراتيـة، في إشـارة واضحة لهذا الارتبـاط العميـق بالنهـر والحيـاة المحيطـة بـه.

وأشـار الجاسـم إلى أن "المواليـا" تقـع في منطقـة وسـطى، أو مـا يمكـن تسـميته بـ"بـرزخ" بين الشـعر الشـعبي والشـعر الفصيـح، فهـي تحمـل جزالـة المعنـى وقـوة التعـبير، وفي الوقـت نفسـه بسـاطة اللغـة وقربهـا مـن الناس، مـا جعلها ركيزة أساسـية في التراث غير المادي للمنطقـة، وتحظـى بإقبـال كـبير حتـى يومنـا هـذا.

وتركـز "المواليـا" الرقاويـة على وصـف طبيعـة الفـرات، وحيـاة البادية، والمـواشي والفروسـية، إضافـة إلى قصـص العشـق العفيـف، بينـما قـد تتنـاول في مناطـق أخـرى موضوعـات اجتماعيـة مختلفة تتناسـب مع بيئتهـا، وفق ما قاله الجاسـم.

وأكـد أن هنـاك عدة عوامـل أسـهمت في بقاء هذا النـوع مـن الغناء قويًـا ومؤثـرًا، أهمهـا ارتباطها الوثيـق بالمناسـبات الاجتماعيـة، فهـي جـزء أسـاسي في جميع الأفـراح والأعراس والمناسـبات السـعيدة في وادي الفـرات، وهـذا مـا يضمـن انتقالهـا مـن جيـل إلى جيـل.

إضافـة إلى ذلـك، هنـاك وعـي ثقـافي مجتمعـي بأهميـة هـذا التراث، وإصرار على الحفـاظ عليـه كجـزء مـن الهوية.

من أبرز بيوت المواليا التي كتبت في الرقة:

لي سار نجم السما تيسر وسارِ
أمشي واخف بالجدم وآخذ باليسَاري
لي عشير مضى اسمو باليساري
يهلن دموعي على لذة معانية
يهلن دموعي بكيت اندب على حالي
سريت واصبحت انا بسعون وجبالي
شكيت أمر جرى للمدبر الحالي
يشيب راسي على فراق الرداحية

حفلة غناء "المواليا" في المركز الثقافي بالرقة – 27 نيسان 2026 (عنب بلدي/أحمد الحمدي)

فلسفة التكويع في بلاد التجويع

خطيب بدلة

عرفت شو صار؟ الإعلامية "فلانة" كوعت، صارت مناصرة لحكومة الأمر الواقع الحالية. عفوًا أخي، دعنا، بعد إذنك، ندقق المصطلحات. لما تقول فلان كوع، فأنت تستخدم لغة السائقين. صح؟ يعني هو قادم بسيارته من حلب، فرضًا، باتجاه دمشق، ومن حمص كوع إلى اليمين، "لف الكوع"، واتجه غربًا، باتجاه طرطوس، أو لف الكوع بشكل دائري ورجع إلى حلب.

من هنا نستطيع أن نطرح تساؤلًا يوصلنا إلى زبدة المسألة: هذه الإعلامية، التي كوعت، كيف كان اتجاهها الأصلي؟ يقول لك قائل: كانت مع الثورة. أوه. حقًا؟ ومَن الذي أخبرك أنها كانت مع الثورة؟ هي قالت. أيوه. يعني أنت أخذت قولها على أنه صحيح، لا يخر الماء، مع أنها، على علمي، كانت تعيش في مناطق النظام، وهناك احتمال كبير أنها كانت مؤيدة للنظام.

هذه المناقشات العقيمة، والمصطلحات السقيمة، طفت على سطح المجتمع السوري، بعد سقوط الأسد، وقد أصبحت تلح على عقول الناس، حتى صار السؤال الأول الذي يوجه إلى الإنسان الحيادي: وين كنت قبل 14 سنة؟ وهذا السؤال يمكن التلاعب عليه، كأن يقول لك: كنت عم ساعد أبي في فلاحة الأرض! أو كنت في التواليت، بعيد عنك! أو يتكلم بشكل جدي، ويقول لك: أنا كنت مع الثورة، ويثبت لك ذلك بالأدلة. أو أنه آثر الوقوف على الحياد، بعدما تحولت الثورة إلى حرب لأجل السلطة، وأما أول سؤال يوجه للشخص المعارض فهو: أيمتا بدك تكوع؟

أنا، شخصيًا، أرى أن هذين السؤالين يفتقران إلى الدقة، ويجافيان المنطق السليم، فالأشخاص الذين كانوا يظهرون في فيديوهات، ويتناولون شخصية رئيس المرحلة الانتقالية، بكلام "شروي غروي"، وجاؤوا، بعد 8 من كانون الأول 2024، وانضموا إلى فريقه، لا يمكن وصفهم بالمكوعين، لأنهم كانوا مع نفس التيار الديني السائد، وخلافهم مع هذا الشخص تحديدًا، يعني، لو كان يحكم منطقة إدلب، آنذاك، شخصٌ آخر، فلربما تجدهم واقفين معه. والأشخاص الذين كانوا مع نظام الأسد، وانضموا، اليوم، إلى فريق السلطة، لا يمكن وصفهم، كذلك، بالمكوعين، لأنهم، في الأساس، ليسوا ذوي مواقف مبدئية، بمعنى أنهم لا يرفضون الاستبداد بشكل عام، كانوا، في تلك الأيام، يؤيدون نظامًا مستبدًا، ويعارضون وصول الجماعات الإسلامية إلى السلطة، بذريعة أنها، إذا وصلت، ستكون مستبدة!

ما أريد قوله، وما أقوله وألح عليه، باستمرار، أن الشعب السوري الذي استلم (دولة) جاهزة، ومكتملة، من الفرنسيين، سنة 1946، لم يسعَ للمحافظة على دولته، بل راحت القوى الموجودة على الأرض، ومعظمها "غير" وطنية، تتصارع على السلطة، بالانقلابات العسكرية، وبأعمال العنف التخريبية، حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه الآن، وأصبحت الدولة التي تسلمناها من الفرنسيين، تعيش هذه الحالة الكئيبة، المزرية. وهذه المرة، وفي كل مرة، يأتيك إنسان طيب، بسيط، حائر، مقهور، ويسألك: شو الحل؟

الحل موجود، وملقى على قارعة الطريق، وكلنا نراه، ونحيد عنه، وهو اتفاق السوريين جميعًا على عقد اجتماعي، لدولة حديثة، تقوم على حفظ حقوق جميع المواطنين السوريين، وتضمن التداول السلمي للسلطة.

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper